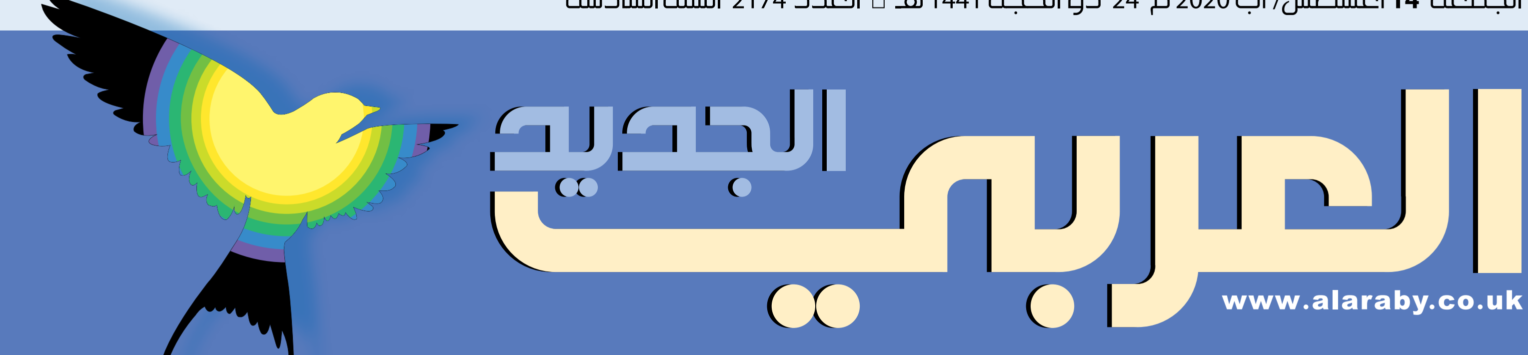
الجمعة 14 اغسطس/ آب 2020 م 24 ذو الحجة 1441 هـ ▫ العدد 2174 السنة السادسة



يوميّة سياسيّة شاملة تصدر من لندن

Friday **14** August 2020

صادق البرلمان اللبناني امس على **فرض الطوارئ في بيروت** وسط تدخلات سياسية في التحقيق بانفجار المرفأ.

3.2

الإمارات وإسرائيل تشهران تحالفهما

- **الإمارات وإسرائيل** تنتقلان إلى مرحلة المجاهرة العلنية بالتحالف بغطاء أميركي
- **ترامب يروج** لـ«إنجاز» ويصف الاتفاق بـ«خطوة باتجاه بناء شرق أوسط أكثر رخاء»
- **محمد بن زايد يدعي** إيقاف «ضم أراضي الضفة»... وتكذيب إسرائيلي سريع
- **انتقادات فلسطينية** للطعنة الإماراتية: استسلام وخنوع

التفاصيل صفحة **3.2**

مذبحة رابعة تأسيس أرض الخوف

تغيّرت حياة المصريين بشكل كبير بعد مذبحة رابعة قبل سبع سنوات، إذ عمد عبد الفتاح السيسي إلى تأسيس أرض البطش والخوف، وتمادت أجهزته في عمليات القتل والاضطهاد.

7.4، 19.18، 32

إسعاف احد المصابين من مذبحة رابعة في 14 اغسطس 2013 (Getty)

سياسة

عصام العريان... شاهد الدم وضحية التنكيل

قبيل ساعات من إحياء الذكرى السابعة لمذبحة فضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، أعلنت وفاة القيادي في جماعة الإخوان المسلمين عصام العريان، الذي يُعَدّ أحد شهود الدم والمنكّل بهم بسبب هذه المذبحة، والذي لفظ أنفاسه الأخيرة أمس الخميس جراء أزمة طبية من أزمات متعددة ومتتالية لحقت به على مدى السنوات الخمس الأخيرة.

4

في العدد

الحدث

أميركا اللاتينية تدخل سباق اللقاحات



دخلت أميركا اللاتينية، المنطقة الأكثر تضرراً بوباء كورونا، السباق لإنتاج لقاح ضد فيروس كورونا، في وقت فرضت تدابير صحية جديدة حول العالم. وأعلن الرئيس الأرجنتيني ألبرتو فرنانديز أن الأرجنتين والمكسيك ستتوليان إنتاج اللقاح المستقبلي ضدّ كورونا الذي يُطوّره مختبر أسترازينيكا البريطاني - السويدي مع جامعة أكسفورد، مشيراً إلى أنّ البلدين سيعملان على توزيعه في دول أميركا اللاتينيّة باستثناء البرازيل. وقال إنّ «مختبر أسترازينيكا وقّع اتّفاقاً مع مؤسّسة كارلوس سليم لإنتاج ما بين 150 و250 مليون لقاح مخصّص لكلّ أميركا اللاتينيّة باستثناء البرازيل»، وهي لقاحات «ستكون متاحة في النصف الأول من عام 2021 وستوزع بشكل منصف بين الدول بناء على طلب الحكومات». أضاف أن «الإنتاج الأميركي اللاتيني ستتولاه الأرجنتين والمكسيك، وهذا سيسمح بوصول (اللقاح) إلى جميع دول المنطقة بشكل سريع وفعال». من جهته، قال وزير خارجية المكسيك مارسيلو إبرارد، على «تويتر»، إن الناتج من اللقاح قد يزيد إلى 250 مليون جرعة.

وكان المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها قد أعلن بدء دراسة الأجسام المضادة لفيروس كورونا على مستوى القارة، بعد ظهور أدلة على إصابة عدد أكبر من الأرقام الرسمية المعلنة.

أوروبياً، أعلن وزير الصحة الألماني أنّه يتوقّع التوصّل إلى لقاح ضد فيروس كورونا خلال الأشهر المقبلة، وبالتأكيد في العام المقبل. وتتفق توقعاته على ما يبدو مع تقرير أصدره معهد «روبرت كوخ» أول من أمس قبل سحبه في وقت لاحق، أنه يتوقع وجود لقاح في الخريف، قبل أن يذكر أنه غير محدث ونُشر خطأ.

وإلى كوريا الجنوبية، أقيمت محطات حافلات متقدمة تكنولوجياً لمكافحة تفشّي كورونا، إذ جهّزتها بكاميرات حرارية ومصابيح بالأشعة فوق البنفسجية لتعقيمها.

يشار إلى اقتراب عدد المتعافين من كورونا عالمياً من 13 مليوناً (12,846,169) من أصل 20,643,028، بحسب جامعة «جونز هوبكنز».

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

دخل التحالف الإماراتي الإسرائيلي القائم منذ سنوات، مرحلة جديدة أمس، برعاية الرئيس الأميركي، وسط محاولات فاشلة من أبوظبي لربط الإعلان رسمياً عن هذا التحالف بوقف ضم مزيد من الأراضي الفلسطينية، وهو ما سارعت إسرائيل لنفيه

الإمارات وإسرائيل تشهران تحالفهما

تكذيب ادعاءات بن زايد بوقف «الضم»

ترامب خلال الإعلان عن الاتفاق (Getty)

واشنطن، القدس المحتلة
العربي الجديد

لم يكن إعلان البيت الأبيض، أمس الخميس، عن توصل الإمارات وإسرائيل إلى «اتفاق تاريخي» حول ما سماه تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل بالمفاجئ، لأن التحالف (وليس التطبيع) قائم بالفعل بين أبوظبي وتل أبيب منذ سنوات، وكان الطرفان يجاهران به على أكثر من صعيد، حتى إن الإمارات تحولت خلال الفترة الماضية إلى راعية التطبيع بين مسؤولين عرب خاضعين لها سياسياً وبين إسرائيل (المجلس العسكري في السودان، خليفة حفتر في ليبيا ومواقف مسؤولي المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن من بين النماذج).
لكن أكثر ما يلفت الانتباه في «المؤتمر الصحافي الاستعراضي» الذي رعاه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أمس، هو محاولة الأخير تسويق وهم أن العلاقات الإماراتية الإسرائيلية مستجدة، في وقت بدا فيه كمن يبحث عن لحظة إنجاز شخصية مطولة قبيل انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، حتى إنه لم يخف استياءه من المسؤولين الذين لم يطيلوا في أحاديثهم المهللة لـ«الاتفاق».
وبعدما كان ترامب قد حرص على استباق البيان الثلاثي المشترك الذي فصلَ الاتفاق، بكتابة تغريدة على تويتر قائلاً «انفراجة ضخمة اليوم. اتفاق تاريخي للسلام بين دولتين صديقتين عظيمتين لنا هما إسرائيل والإمارات»، حاول في المؤتمر الصحافي الذي عقده في البيت الأبيض محاطاً بأبرز المسؤولين الذين يتولون الإشراف على خطة تصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن»، الترويج لأنه خاض مهمة صعبة في سبيل إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد بالتوصل إلى اتفاق، بقوله إن المناقشات اتسمت في بعض الأحيان بالتوتر. كما قال إن اتفاقات مماثلة قيد النقاش مع دول أخرى في المنطقة. وأعلن أن مراسم توقيع للاتفاق، بحضور وفدين من إسرائيل والإمارات، ستعقد في البيت الأبيض في الأسابيع المقبلة. وأضاف «قال الجميع إن هذا الأمر سيكون مستحيلاً. بعد 49 عاماً ستقوم إسرائيل والإمارات بتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية بالكامل. ستتبادلان السفراء والبعثات الدبلوماسية، وستبدآن تعاوناً في شتى المجالات». واعتبر أن «الاتفاق خطوة مهمة باتجاه بناء شرق أوسط أكثر رخاء».
وفي حين اعتبر مستشار ترامب وصهره جاريد كوشنر أن «الاتفاق سيمنح الأمل لشعوب المنطقة»، رأى المبعوث الأميركي الخاص لعملية السلام بريان هوك أن الاتفاق «كابوس» لإيران.
في موازاة ذلك، كان المسؤولون الإماراتيون، وفي مقدمتهم ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، يحاولون الترويج بأن الخطوة جاءت بمثابة «تضحية» تقوم بها أبوظبي «حرصاً» على الفلسطينيين، وأنها «أوقفت» الضم المزمع لأراض فلسطينية تحديداً في الضفة الغربية، في الوقت الذي يدرك الجميع أن تعثر الضم يحدث أولاً بسبب الخلافات الداخلية الإسرائيلية. كما أن مسؤولاً إسرائيلياً سارع إلى تكذيب ولي عهد أبوظبي، موضحاً أن «فرض السيادة (الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية) ما زال على الأجندة ونحن ملتزمون بتنفيذه»، مضيفاً «إدارة ترامب طلبت منا أن نؤجل بشكل مؤقت الإعلان عن الضم، فقط من أجل أن نسمح أولاً بتطبيق اتفاق السلام التاريخي مع الإمارات».
وجاء في البيان الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي المشترك الذي صدر أمس أنه «اتفق الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة محمد بن زايد آل نهيان، في اتصال هاتفي جرى اليوم (أمس) على مباشرة العلاقات الثنائية الكاملة بين إسرائيل والإمارات».
واعتبر البيان أن «من شأن هذا الإنجاز الدبلوماسي التاريخي أن يعزز من السلام في منطقة الشرق الأوسط». وأثنى على «شجاعة الإمارات وإسرائيل لرسم مسار جديد يفتح المجال أمام إمكانيات كبيرة في المنطقة». وبحسب البيان، «سوف تجتمع وفود من الإمارات وإسرائيل خلال الأسابيع المقبلة، لتوقيع اتفاقيات ثنائية تتعلق بقطاعات الاستثمار والسياحة والرحلات الجوية المباشرة والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والثقافة والبيئة وإنشاء سفارات متبادلة، وغيرها من المجالات ذات الفائدة المشتركة». وتابع البيان أنه «... نتيجة لهذا الانفراج الدبلوماسي وبناء على طلب الرئيس ترامب، وبدعم من دولة الإمارات، ستعلق إسرائيل خطة ضم أراض فلسطينية وفقاً لخطة ترامب للسلام، وتركز جهودها الآن على توطيد العلاقات مع الدول الأخرى في العالم العربي والإسلامي». وقال البيان المشترك إن «بدء العلاقات الدبلوماسية السلمية سوف يجمع بين اثنين من أقوى شركاء أميركا في المنطقة. وستنضم الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل إلى الولايات المتحدة لإطلاق أجندة استراتيجية للشرق الأوسط لتوسيع التعاون الدبلوماسي والتجاري والأمني». وتابع «سيواصل الطرفان جهودهما للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبحسب خطة السلام، يجوز لجميع المسلمين أن يأتوا لزيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه، وينبغي أن تظل الأماكن المقدسة الأخرى في القدس مفتوحة أمام المصلين من جميع الأديان».

> اتفقت الإمارات وإسرائيل على وضع خارطة للتعاون المشترك

> غادر نتنياهو فجأة اجتماعاً للحكومة بشأن أزمة فيروس كورونا

وعقب الإعلان عن البيان المشترك، قال محمد بن زايد، في تغريدة، «في اتصالي الهاتفي مع ترامب ونتنياهو، تم الاتفاق على إيقاف ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية. كما اتفقت الإمارات وإسرائيل على وضع خارطة طريق نحو تدشين التعاون المشترك وصولاً إلى علاقات ثنائية». لكن مسؤولاً إسرائيلياً بارزاً سارع إلى تكذيب مزاعم ولي عهد أبوظبي عن أن التطبيع الرسمي جاء في أعقاب التزام إسرائيل «تجميد» مخطط ضم مناطق في الضفة الغربية. ونقلت قناة «كان» الرسمية عن المسؤول الإسرائيلي من دون ذكر اسمه أن «فرض السيادة (الإسرائيلية على أراض في الضفة الغربية) ما زال على الأجندة، ونحن ملتزمون بتنفيذه. إدارة ترامب طلبت منا أن نؤجل بشكل مؤقت الإعلان عن الضم فقط من أجل أن نسمح أولاً بتطبيق اتفاق السلام التاريخي مع الإمارات».
وأعاد موقع «والا» للأذهان حقيقة أن الإمارات وإسرائيل ترتبطان بعلاقات سرية منذ 25 عاماً، عمدتا خلالها إلى تطوير أنماط من التعاون الأمني، تحديداً في مواجهة التهديدات التي تمثلها إيران. ولفت إلى أن الاتفاق على تطبيع العلاقات بين الجانبين سيعمل على «مأسسة» العلاقات الثنائية بين الجانبين على كل المستويات، وينقلها من السر إلى العلن.
واعتبر السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة أن الاتفاق يشكل «انتصاراً دبلوماسياً وتقدماً مهماً في العلاقات العربية الإسرائيلية»، زاعماً في بيان نشره موقع السفارة الإماراتية في واشنطن، أنه «يقضي على الفور بوقف الضم وإمكانية حدوث تصعيد عنيف. ويحافظ على قابلية حل الدولتين كما تدعمه جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي».
من جهته، كتب نتنياهو عبر حسابه على موقع «تويتر» باللغة العبرية «يوم تاريخي». وكان نتنياهو ترك فجأة مناقشة يعقدها مجلس الوزراء بشأن أزمة فيروس كورونا، موضحاً أنه يجب أن يهتم بمسألة بالغة الأهمية «للمصلحة الوطنية» قبل نحو ساعة من إعلان ترامب الاتفاق. وقال السفير الإسرائيلي في واشنطن رون ديرمر، في تغريدة، «يوم عظيم للسلام. تثني إسرائيل على شجاعة (محمد بن زايد) في اتخاذ قرار تاريخي لانضمام الإمارات إلى مصر (1979) والأردن (1994) في صنع السلام مع إسرائيل. إسرائيل ممتنة بعمق لكل ما فعله ترامب ليجعل تلك الانفراجة ممكنة».
فلسطينياً، قالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، إن «إسرائيل تلقت جائزة من الإمارات عبر تطبيع العلاقات معها من خلال مفاوضات سرية». وأضافت عشراوي، على حسابها على «تويتر»: «تمت مكافأة إسرائيل على عدم التصريح علانية بما كانت تفعله بفلسطين بشكل غير قانوني ومستمر منذ بداية الاحتلال. وكشفت الإمارات عن تعاملاتها السرية من خلال التطبيع مع إسرائيل. من فضلك لا تفعل لنا معروفاً. نحن لسنا ورقة تين لأحد».
من جهته، قال المتحدث باسم حركة حماس فوزي برهوم، خلال حديث تلفزيوني، إن إعلان الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل هو مكافأة مجانية لإسرائيل على جرائمها وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن التطبيع طعنة للقضية الفلسطينية، وسيشجع إسرائيل على مزيد من العدوان على شعبنا وحقوقنا المشروعة. بدورها، شجبت حركة الجهاد الإسلامي الاتفاق، معتبرة أن «التطبيع استسلام وخنوع ولن يغير من حقائق الصراع بل سيجعل الاحتلال أكثر إرهاباً».

حظر الأسلحة على إيران أمام مجلس الأمن

يبدو أن الدول الموقعة على الاتفاق النووي مع إيران تحاول تمديد المفاوضات مع طهران إلى ما بعد الانتخابات الأميركية، وسط آمال بعدم فوز دونالد ترامب مجدداً

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

تراجعت الإدارة الأميركية عن خطوتها الرامية إلى تقديم مسودة مشروع قرار مفصلة، موزعة على أكثر من أربع صفحات، حول تمديد حظر توريد الأسلحة لإيران، والذي تنتهي مدته في 18 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بموجب القرار 2231. وعرضت، في خطوة مفاجئة، مسودة جديدة من أربع «فقرات» أقرب إلى أربعة أسطر. ويمكن تلخيص المسودة الجديدة، التي يرجح التصويت عليها اليوم الجمعة إن لم يحدث تغيير في آخر لحظة، بجملة واحدة، وهي: تمديد حظر الأسلحة على إيران إلى أجل غير مسمى، وإلى حين يقرر مجلس الأمن غير ذلك.
بحسب مصادر إعلامية أميركية، فإن الجانب الأميركي حاول قبل أن يقدم المسودة الجديدة حث كل من تونس وأستونيا، وهما من الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، على تقديم نص مشابه للنص الجديد، كنوع من الصيغة «الوسطية» لحفظ ماء الوجه للطرف الأميركي، بعدما أصبح واضحاً أن المسودة المفصلة لن تحصل على الحد الأدنى من الأصوات اللازمة لتبني القرار. وبذلك لن تضطر روسيا والصين حتى إلى استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع تبني المشروع. لكن تونس وأستونيا رفضتا الطلب الأميركي، بحسب مصادر الإعلام الأميركي، حيث لا تريد أي من الدول الأعضاء في المجلس الدخول في متاهات اللعبة الأميركية حول إيران، ما اضطر واشنطن إلى اتخاذ خطوة محرجة ومفاجئة، عبر «التنازل» عن كل المطالب السابقة وتوزيع مسودة جديدة بصيغتها المختصرة. لكن الطرف الأميركي وإن «تنازل» عن مطالبه السابقة، إلا أنه لم يتنازل عن مطلبه الأساسي والأهم، وهو تمديد حظر الأسلحة على إيران، وهذه المرة لأجل غير مسمى، إلى أن يتخذ المجلس قراراً جديداً، الأمر الذي يعني فعلياً أنه لن يرفعها إذا نظرنا إلى تاريخ العلاقة بين البلدين. ولأن رفعها سيعني الحاجة لتبني قرار جديد، ما يتيح للولايات المتحدة استخدام الفيتو ومنع ذلك. لكن المسودة الأميركية الجديدة مرشحة للفشل، لأنها لا تعطي مهلة زمنية محددة للحظر، الأمر الذي لن تقبله إيران وحليفاها في مجلس الأمن، الصين وروسيا.
ويبدو أن الأطراف الأوروبية في مجلس الأمن، والأعضاء في الاتفاق النووي الإيراني، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، أبدت استعداداً للتفاوض حول تمديد حظر الأسلحة ولمدة زمنية محددة، لكن المفاوضات مع الجانب الأميركي وصلت إلى طريق مسدود. وعموماً تعمل تلك الدول، بما فيها بقية دول الاتحاد الأوروبي، بقرارات حظر توريد الأسلحة لإيران، ومن المرجح أن تستمر في العمل بها، حتى لو لم يتم التجديد لقرار حظر الأسلحة على إيران إلى ما بعد 18 أكتوبر/تشرين الأول.
وقال مصدر دبلوماسي غربي رفيع المستوى في مجلس الأمن، لـ«العربي الجديد» في نيويورك، «إننا نجد أنفسنا أمام وضع غير مسبوق من الناحية القانونية، حيث سيدعي الطرف الأميركي أنه قانونياً يمكنه فعل ذلك لأنه عضو في مجلس الأمن والأمم المتحدة ولأنه تم المصادقة على الاتفاق بموجب قرار للمجلس. لكن في الوقت نفسه ترى الأطراف الأوروبية الموقعة على الاتفاق، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ومعها الصين وروسيا، أن السند الأميركي القانوني غير قوي. وسيدعي كل طرف قانونية موقفه أمام مجلس الأمن المنقسم أصلاً. وقد يكون أحد الحلول أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريس) أن يقدم مكتبه رأياً قانونياً حول الموضوع. ولكن حتى اللحظة نحن نجد أنفسنا أمام وضع غير مسبوق». وشكك المصدر بأن «ترغب سكرتارية الأمم المتحدة (مكتب الأمين العام) بالدخول بهذه المتاهة القانونية والسياسية». ورجح أن «يحاول الجميع مد الأمر إلى الانتخابات الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، والآمال المعلقة عليها بعدم فوز دونالد ترامب».
ونوه المصدر إلى أنه وفي حال فاز ترامب فإن خلط الأوراق قد يبدأ من جديد، وقد يضطر الجانب الإيراني إلى التفاوض مجدداً على الاتفاق النووي.

> ترى الأطراف الأوروبية أن السند الأميركي القانوني غير قوي

شرق غرب

«حماس» تحذر إسرائيل من تصاعد العدوان

اعتبرت حركة «حماس»، على لسان المتحدث باسمها فوزي برهوم، أمس الخميس، أن التصعيد الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، ومنع وصول الوقود والبضائع، «سلوك عدواني خطير»، مؤكدة أن ذلك «خطوة غير محسوبة العواقب يتحمل الاحتلال نتائجها وتبعاتها». وكان الاحتلال منع إدخال الوقود والبضائع للقطاع، كما شنت طائراته غارات على عدد من مواقع المقاومة في غزة، بزعم الرد على البالونات الحارقة التي تتساقط على المستوطنات.
(العربي الجديد)

الاحتلال يعتقل 24 فلسطينياً

تواصلت اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، أمس الخميس، حيث خطوا شعارات عنصرية وأعطبوا إطارات مركبات وشقوا طريقاً استيطانية في شمال الضفة الغربية، بينما نفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، طاولت 24 فلسطينياً. وقال مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في شمال الضفة الغربية مراد اشتيوي إن مستوطنين شقوا طريقاً استيطانية طولها 3 كيلومترات على حساب أراضي المواطنين بهدف مشروع توسيع مستوطنة «أفني حيفتس» المقامة على أراضي طولكرم.
(العربي الجديد)

اجتماع قطري أميركي لتنسيق مكافحة الإرهاب

التقى النائب العام القطري علي بن فطيس المري، أمس الخميس، منسق مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأميركية ناثان سيلز. وذكرت وكالة الأنباء القطرية «قنا» أنه «جرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز التعاون في مجالات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال بين البلدين».
(العربي الجديد)

السودان: فرض حظر التجول في بورتسودان



أعلنت وزارة الداخلية السودانية، أمس الخميس، أنه تم تعزيز الأمن في ولاية البحر الأحمر وفرض حظر التجول في مدينة بورتسودان، بعد سقوط 32 قتيلاً في اشتباكات قبلية وقعت أخيراً. وأوضحت، في بيان، أن قوات الأمن ألقت القبض على 85 شخصاً لصلتهم بأعمال العنف التي أسفرت كذلك عن 98 جريحاً، وأنها فرضت حظراً للتجول في بورتسودان لاستعادة الأمن. وأوضحت أن الحكومة أرسلت قوات أمنية مشتركة من المركز إلى الولاية للعمل على «فرض هيبة الدولة وسيادة حكم القانون وتعزيز الأمن والاستقرار».
(رويترز)

مسيّرة تقتل قيادياً بـ«حراس الدين»

قتل قيادي في تنظيم «حراس الدين»، وأصيب آخرون، أمس جراء غارة بطائرة مسيرة استهدفت سيارة في محيط بلدة سرمدا شمالي إدلب. وقالت مصادر محلية إن طائرة مسيرة، يرجح أنها تابعة للتحالف الدولي، استهدفت السيارة، الأمر الذي أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخرين، مشيرة إلى أن القتيل قيادي ضمن تنظيم «حراس الدين» المبايع لتنظيم «القاعدة».
(العربي الجديد)

للحديث تتمة...

السعودية... مستوى كارثي متصاعد

ناصر السهلي

خلال عقود حكمه أسّس الدكتاتور السوري الراحل، حافظ الأسد، بأجهزته القمعية، لمجتمع «الوشاية». صار الهمس في الشأنين السياسي والاقتصادي، رغماً سَكَنَ دُور السوريين. وحين تجرأ السوريون راح وريثه بشار نحو تدمير مجتمع سورية، بمسمى «تطهير من الجراثيم»، لخلق «تجانس قطيعي».
منذ تسمية الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد في الرياض، تتكرر كوارث السياسة بأثمانها الفادحة. داخلياً أُقصيت الأسرة الحاكمة، واعتقل وهُمش محترفو السياسة والفكر والإعلام والاقتصاد، كالأكاديمي عصام الزامل، وقائمة نخب وخبراء طويلة، ليتسيد حفنة مستشارين مغامرين مبتدئين، مؤسسين فرق مطاردة وإعدام، وتكميم الأفواه...
وسط ذلك غُيبت كل حنكة دبلوماسية وسياسية وإعلامية، خصوصاً منذ نية غزو قطر في 2017، لصالح نفور شعبي عربي، مما يراه البعض ارتهانا لمشاريع أبوظبي، وإهدار المليارات في ثورات دموية مضادة، من مصر فسورية واليمن إلى ليبيا وغيرها، وتراجع السمعة الدولية بشكل غير مسبوق. الحالة السعودية والمصرية والسورية والعراقية ليست شأناً خاصاً، لتأثيرها في العمل العربي المشترك، ولو في حدوده الدنيا، في واقع عربي مهلهل. وطالما بقيت عقليات «جيش المستشارين» تهيمن، بكسب رضا واشنطن وتل أبيب، وبدونية مثيرة للغثيان والأسى، فالنتائج المأساوية ستتعمق.
ومشكلة البعض في الرياض، أنه حين تذكيره بعواقب كارثية تلك السياسات، بحرص صادق على السعودية ودورها، يهرع إلى إسقاط فريضة التفكير، باستحضار شعبوي مفتعل لتطرف وطني، ربما برهبة الوشاية، ومصير الصحافي جمال خاشقجي وملاحقة سعد الجبري في كندا.
وفي كل الأحوال، ورغم إسفاف قلة قليلة، بإصرارها على تغريب العقل، والانسلاخ عن عمقه العربي، بتخوين المتعاطف مع أخيه القطري أو الفلسطيني، والسماح لتلميع الاحتلال الإسرائيلي على شاشاته وعلى مواقع وصحف سعودية «لا تقدح من رأسها»، تبقى الرياض عاصمة هامة للعرب، وإلا ما أبدى البعض حرصاً على مكانتها. فمن المؤسف أن يصبح ولي عهدها، بن سلمان، مع 13 آخرين من دائرته، في مهب المحاكم الأميركية، بممارسات وصفها أحدهم يوما بـ«ممارسات مافيا»، بعد «حفلة التقطيع» في إسطنبول.
فهل تستحق السعودية هذا المستوى الكارثي، المؤثر سلباً على الكل العربي؟

عسكرة بيروت: البرلمان يقر حالة الطوارئ ويقبل الاستقالات

رفع إقرار مجلس النواب اللبناني لحالة الطوارئ في العاصمة بيروت من نسبة التخوف من أن يكون هذا الأمر مقدمة لتحويل الجيش رسمياً إلى أداة لقمع المحتجين، في الوقت الذي تطغى فيه الخلافات السياسية على التحقيق بانفجار المرفأ

بيروت ـ **ريتا الجمّال**



أثار إعلان حالة الطوارئ خشية على حرية التظاهر (حسين بيضون)

بعدما فشلت السلطات اللبنانية في وقف الاحتجاجات على انفجار مرفأ بيروت، والذي أدى إلى سقوط عشرات القتلى وآلاف الجرحى ودمار قدر بـ15 مليار دولار، انبرى المجلس النيابي لقوننة عملية قمع المحتجين، عبر المصادقة على إعلان حالة الطوارئ في العاصمة اللبنانية، ما قد يؤدي إلى تحويل بيروت إلى ثكنة عسكرية، يمنع بموجبها المحتجون المطالبون باستقالة النواب من مواصلة التظاهر ويفتح المجال أمام التوسع في استخدام القوة ضدهم.
وجاء اجتماع المجلس النيابي قبل ساعات من وصول وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل إلى بيروت، للتأكيد على عدة رسائل، منها الحاجة الملحة للإصلاحات المالية وإنهاء الفساد. ويجري السياسيون مشاورات في مرحلة مبكرة بشأن تشكيل حكومة جديدة. وقالت السفارة الأميركية إن هيل «سيؤكد على استعداد أميركا لدعم أي حكومة تعكس إرادة الشعب وتكون ملتزمة بشكل حقيقي بالعمل بناء على جدول أعمال إصلاحي». وأضاف بيان السفارة أن هيل «سيجدد التزام الحكومة الأميركية بمساعدة اللبنانيين على التعافي من المأساة وإعادة بناء حياتهم»، في وقت لم يتطرق بيان السفارة إلى ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل والذي يعد من أبرز العناوين التي يحملها هيل معه إلى لبنان، وهو ما كان قد لمّح إليه الرئيس اللبناني ميشال عون، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، أخيراً. كما جاء اجتماع البرلمان في الوقت الذي لم يتبين فيه سبب انفجار 2750 طناً من نترات الأمونيوم التي كانت مخزنة في أحد مستودعات ميناء بيروت. لكن الوثائق التي ظهرت في أعقاب الانفجار تشير إلى أن المسؤولين السياسيين والأمنيين كانوا على علم بالمواد الكيميائية المخزنة في المرفأ. وفيما كان انتشال الضحايا يتواصل، أمس، رغم مرور 10 أيام على الانفجار، إذ تمكنت وحدة الإنقاذ البحري في الدفاع المدني وبحرية الجيش اللبناني من انتشال جثة من داخل سيارة وجدت في المياه قبالة مرفأ بيروت، فإنه في موازاة ذلك شهدت الاجتماعات التي يقوم بها مجلس القضاء الأعلى في قصر العدل للبحث في اقتراح وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال ماري كلود نجم لتعيين محقق عدلي لتولي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت بعد إحالة الملف إلى المجلس العدلي خلافات سياسية حول الأسماء، بعدما تبين أن هناك أسماء طرحت محسوبة على جهات سياسية معينة، ومنها رئاسة الجمهورية و«التيار الوطني الحرّ» الذي يرأسه النائب جبران باسيل.
وأقرّ مجلس النواب اللبناني، أمس الخميس، في أول جلسة له منذ انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب الحالي، مرسوم إعلان حالة الطوارئ في بيروت، وإعفاء ورثة ضحايا الانفجار من رسوم انتقال الملكية وتمديد إعفاءات أخرى. وعقدت الجلسة وسط إجراءات أمنية مشددة في محيط قصر الأونيسكو، حيث تلتئم جلسات البرلمان منذ تفشي فيروس كورونا. وأدى تحويل المنطقة المحيطة بقصر الأونيسكو، حيث عقدت جلسة البرلمان التي كانت موجهة في الأساس لمساءلة الحكومة عن الانفجار قبل أن تستقيل، إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، إلى منع المحتجين من الوصول إلى مكان انعقاد الجلسة. وكانت الحكومة قد أعلنت غداة الانفجار حالة الطوارئ في بيروت لمدة أسبوعين حتى 18 أغسطس الحالي، من دون إقرارها في البرلمان، إذ إن القانون يخوّلها إعلان الطوارئ لمدة ثمانية أيام فقط. ويتوجب عليها الحصول على موافقة مجلس النواب في حال تجاوز هذه المدة. ولم يتضح ما إذا كانت مصادقة البرلمان على مرسوم إعلان حالة الطوارئ تعني بدء نفاذها أمس، أم ستُحتسب ضمنها الأيام السابقة منذ الخامس من أغسطس.
وقبل رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري استقالة 8 نواب من الذين تقدّموا بها خطياً إلى الأمين العام لمجلس النواب، وهم ميشال معوض، وسامي الجميل، ونديم الجميل، وإلياس حنكش، وهنري حلو، وبولا يعقوبيان، ونعمة افرام، ومروان حمادة الذي تراجع عن استقالته لكن طلبه رفِض كونه لم يحضر الجلسة أمس، علماً أنّه كان أول من تقدّم باستقالته عقب وقوع انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب الحالي، كاسراً قرار حزبه «اللقاء الديمقراطي»، الذي يرأسه النائب تيمور جنبلاط، بعدم الاستقالة. أما استقالة ديما جمالي، النائبة في «تيار المستقبل»، الذي يرأسه رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، فلم يؤخذ بها لأنها بقيت شفهية ولم تقدّم خطياً. وقال مصدر سياسي بارز، لوكالة «رويترز»، إن بري «يريد توجيه رسالة سياسية بأن البرلمان موجود، برغم كل الحديث عن انتخابات مبكرة واستقالة أعضاء المجلس». وتحفظ النائب المستقل أسامة سعد عن إقرار إعلان حالة الطوارئ، باعتبار أن لا مبرّر لها، وتحدث عن تخوفه من «عسكرة السلطة»، أي وضعها بيد الجيش اللبناني. وحاول بري الدفاع عن هذا الأمر، بقوله إنّه طوال 6 أيام من بدء حالة الطوارئ لم يقم الجيش بخطوات تتخوّف منها الناس ولا قمع تلفزيونياً، ورغم الفوضى في الإعلام لم يتدخل وترك المجال للتظاهرات. وأضاف أنّ «أحد رموز الوحدة الوطنية هو الجيش، ويجب أن نضع ثقتنا فيه دائماً، والمجلس النيابي هو الشعب». وكان بري قد تحدث، في مستهلّ الجلسة، عن أنه «خلال الأسبوعين الماضيين كانت هناك مؤامرة باستقالة نواب من المجلس النيابي وبمحاسبة المجلس من قبل الحكومة بدل أن يحصل العكس، وهذا الأمر مخطط له»، كما قال. واعتبر أن الوطن يحتضر أمامنا، ولم يعد لدينا سوى العملية الجراحية من خلال اتفاق الطائف، وهي بالدولة المدنية، وقانون انتخابي من دون عائق مذهبي أو طائفي، وتوحيد الضرائب، على أن تكون تصاعدية، وضمان اجتماعي للجميع والإسراع في تأليف الحكومة يكون بيانها الوزاري قائم على الإصلاحات ومكافحة الفساد».
وكان «حزب القوات اللبنانية» برئاسة سمير جعجع، والذي قاطع نواب كتلته «الجمهورية القوية» جلسة أمس، يسعى إلى تقديم استقالات جماعية مع «الحزب التقدمي الاشتراكي» برئاسة النائب السابق وليد جنبلاط و«تيار المستقبل» والنواب المستقلين، قبل أن يتراجع «التقدمي» و«المستقبل» عن خطوتهما بذريعة استقالة الحكومة، ما دفع «القوات» إلى عدم تقديم استقالة نوابه لا بل طلب من الذين استقالوا التراجع عن خطوتهم. وعشية جلسة مجلس النواب، أعلن جعجع، في مؤتمر صحافي، أنّ نواب «الجمهورية القوية» لن يحضروا الجلسة، مناشداً النواب سحب استقالاتهم كي لا ينفرد المجلس بقرارات مصيرية عند انسحاب القوى السيادية.
وأثار إعلان حالة الطوارئ خشية منظمات حقوقية نظراً للقيود التي يتضمنها، خصوصاً على حرية التجمّع والتظاهر. وأكدت منظمات حقوق الإنسان أن لبنان لا يحتاج إلى فرض حالة الطوارئ لأنه في حالة تعبئة عامة منذ تفشي فيروس كورونا، وهو ما يمنح الحكومة سلطات واسعة. وذكرت «المفكرة القانونية»، وهي منظمة لبنانية غير حكومية تُعنى بدرس القوانين وتقييمها، في بيان، أنّ «إعلان الطوارئ تبعاً للكارثة ولو جزئياً في بيروت يؤدي عملياً إلى تسليم مقاليد السلطة في المدينة إلى الجيش والمسّ بحريات التجمع والتظاهر». وأضافت «هذا الأمر غير مبرر، طالما أن الكارثة لم تترافق أقله حتى الآن مع أيّ خطر أمني». وتؤدي حالة الطوارئ، وفق «المفكرة القانونية»، إلى «توسيع صلاحية المحكمة العسكرية لمحاكمة المدنيين في جميع الجرائم المخلّة بالأمن». ويمكن للجيش من خلالها «منع الاجتماعات المخلّة بالأمن، وإقفال أماكن التجمع»، بالإضافة إلى «فرض الإقامة الجبرية على من يقوم بنشاط يشكل خطراً على الأمن»، كما تخوّله «الدخول إلى المنازل في أي وقت». وعبرت الباحثة في منظمة «هيومن رايتس ووتش» آية مجذوب، في تصريح لوكالة «فرانس برس»، عن خشية المنظمة من «استخدام حالة الطوارئ ذريعة لقمع الاحتجاجات والقضاء على المطالب المشروعة لشريحة واسعة من اللبنانيين».
في هذه الأثناء، يبدأ القضاء اللبناني، اليوم الجمعة، جلسات الاستماع التي تشمل وزراء سابقين وحاليين معنيين في ملف مرفأ بيروت وذلك في إطار التحقيقات الجارية لكشف وقائع الانفجار في مرفأ بيروت وتحديد المسؤوليات حول تخزين 2750 طناً من نترات الأمونيوم منذ أكثر من ست سنوات داخل العنبر رقم 12. ومن هؤلاء الشخصيات وزراء الأشغال السابقين من عام 2016 وحتى اليوم، غازي العريضي (ينتمي للحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة وليد جنبلاط وتولى منصبه في حكومة نجيب ميقاتي)، غازي زعيتر (ينتمي إلى حركة أمل برئاسة نبيه بري وعين وزيراً في حكومة تمام سلام)، ويوسف فنيانوس (من تيار المردة الذي يرأسه سليمان فرنجية وتولى الوزارة في حكومة سعد الحريري)، ووزير الأشغال في حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها حسان دياب، ميشال نجار (تيار المردة)، على أن تكون جلسات الاستماع تباعاً وفي مواعيد مختلفة.

«أف بي آي» سيشارك بالتحقيق

أعلن وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، ديفيد هيل (الصورة)، أمس الخميس، خلال جولة له في المناطق المتضررة من انفجار مرفأ بيروت، بينها الجميزة، «مشاركة مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي آي) في التحقيقات»، موضحاً أن المشاركة تأتي تلبية لدعوة من السلطات اللبنانية. كما لفت هيل عقب وصوله إلى بيروت في زيارة ستمتد حتى غد السبت إلى أنه سيجتمع مع المسؤولين اللبنانيين ويطلب منهم إجراء الإصلاحات.



الغلاف

تغيّرت حياة المصريين بشكل كبير بعد مذبحة رابعة قبل سبع سنوات والتي راح ضحيتها الآلاف بين قتيل وجريح، إذ عمد عبد الفتاح السيسي إلى تأسيس أرض البطش والخوف، وتمادت أجهزته في التوسع في عمليات القتل خارج القانون، واضطهاد كل من يخالفه، ليس فقط على صعيد القضايا السياسية وإنما أيضاً على صعيد القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وتحولت مصر على مدى السنوات الماضية إلى سجن كبير، يطارد فيه المصريون وتنتهك حقوقهم يومياً فيما يعزز النظام سطوته وقمعه غير آبه بأي غضب شعبي

الذكرى السابعة لمذبحة رابعة

السيسي يقود أرض البطش والخوف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تحلّ الذكرى السابعة لمجزرة فضّ اعتصامي أنصار الرئيس المصري الراحل محمد مرسي بميداني رابعة العدوية ونهضة مصر، في الرابع عشر من أغسطس/آب 2013، والتي كانت سبباً في تغيير وجه السياسة والإدارة المصرية، خصوصاً بعدما استغلّ قائد الانقلاب العسكري الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، القوة المفرطة والتوسع في عمليات القتل خارج إطار القانون واستخدام الرصاص ضدّ أي صاحب رأي أو موقف معارض لانقلابه وقتها، وسط تفويض مصطنع للنظام، من قبل قطاع شعبي، بعد تضليله بمجموعة من الأخبار المزيفة بحق الرئيس الراحل، والمسؤولين عن إدارة الدولة خلال عام حكم مرسي. حتى تمّ إرساء نهج جديد من قبل النظام، يقضي بتمرير كافة القرارات السياسية والاقتصادية القاسية على وقْع طلقات الرصاص ومشاهد القتل بحق المخالفين لمواقفه، التي لم تفارق أعين وأسماع المواطنين.

ففي أعقاب مجزرة الفضّ وما تبعها من مجازر أخرى مثل مجزرة رمسيس الثانية في السادس عشر من أغسطس 2013، وكذا مواجهة تظاهرات الطلبة في الجامعات المختلفة بالرصاص الحي خلال العامين التاليين للمجزرة الأم، عكف السيسي وأجهزته ودوائره على توظيف حالة الرعب التي خلقها الاستخدام المفرط للقوة، في تمرير حزمة من القرارات على مدار سنوات حكمه، كان من المستحيل تمريرها أو المساس بها في مراحل وأوقات سابقة، خشية غضب القطاع الأكبر من الشعب المصري. ولم يكن النظام ليستطيع تحقيق أي من مخططاته، بما في ذلك تعديل الدستور لضمان تمديد حكم السيسي، لولا أنه تمكن من التهرب من المحاسبة المحلية والدولية، جاعلاً من العدالة الانتقالية مجرد وهم.

وكانت الواقعة الصارخة لتنفيذ السيسي نهجه الجديد في إدارة البلاد بالحديد والنار، هي التنازل عن جزء من تراب مصر، الممثل في جزيرتي تيران وصنافير للسعودية بعد نحو عامين فقط من جلوسه على كرسي الحكم، في خطوة لم يجرؤ عليها الرئيس المخلوع حسني مبارك الذي قبع داخل القصر الرئاسي لمدة 30 عاماً، خوفاً من الغضب الشعبي، وظلّ يراوغ ويتهرّب من المطالب السعودية في هذا الشأن.

فالسيسي لم يعبأ بالغضب الشعبي، نظراً لتأكّده من خوف عموم المصريين من غير المسيّسين والنشطاء، من التظاهر في الشوارع والتعبير عن غضبهم أو رفضهم للقرار، خشية تعرّضهم للقتل أو الإلقاء بهم في غياهب السجون، خصوصاً وأنهم ما زالوا يتذكرون مشاهد عشرات الجثث المحترقة بمسجد «الإيمان» المجاور لميدان رابعة العدوية في مدينة نصر شرق القاهرة، بعد إشعال الأمن المصري النيران في المستشفى الميداني ليلة الخامس عشر من أغسطس في أعقاب يوم مليء بالدماء والدم.

في مقابل ذلك، لم يفوّت السيسي فرصة لإثقال كاهل البسطاء بإجراءات اقتصادية هي الأعنف، إلا واستغلها تحت وطأة حالة الرعب الشعبي من القوة المفرطة من جانب الأجهزة الأمنية تارة، والتوسع في توزيع الاتهامات بالخيانة و«الأخونة» تارة أخرى من جانب الأذرع الإعلامية التي تديرها دوائر الرئيس. فخلال 5 سنوات فقط، رفعت الحكومات المتتالية عقب انقلاب الثالث من يوليو 2013، أسعار الوقود خمس مرات، بزيادات قياسية وصلت إلى نحو 500 في المائة من قيمة الأسعار التي كانت قبل تسلّم السيسي للحكم. توالت الزيادات وطاولت كافة مناحي الحياة اليومية للمواطن المصري، بدءاً من الوقود، مروراً بزيادة أسعار تعرفة الكهرباء المنزلية وخدمات المياه والصرف الصحي، وتذاكر القطارات ومترو الأنفاق الذي كان يعدّ الوسيلة المفضلة لعموم بسطاء الشعب المصري والموظفين المطحونين، نظراً لانخفاض سعر التذكرة فيه.

في حين التزم المواطنون الصمت، مكتفين فقط بالشكوى في ما بينهم خلال الجلسات الخاصة وفي المقاهي، من دون أن تجد تلك الشكوى طريقها إلى الإعلان، خوفاً من البطش الذي ظلّت أجهزة السيسي المختلفة تنمّيه، في أعقاب المشاهد الدموية بحق أنصار جماعة «الإخوان المسلمين» والمعارضين من التيارات كافة. طاولت قرارات السيسي القاسية آلاف المواطنين، من دون أن يسلم منها معارض أو حتى أحد ممن بارك استخدام العنف المفرط من جانب أجهزة السلطة ضدّ المعارضين إبان الثلاثين من يونيو 2013، فلم يكن يدري هؤلاء أن تلك المباركة ستكون سيفاً على رقابهم بعد ذلك.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أخذت «بلدوزرات» الحكومة في تغيير معالم حياة آلاف المواطنين بعدد من المناطق التي ظلّوا فيها لعشرات السنين، تحت دعوى التطوير، وإعادة التأهيل، وذلك لزيادة الحصيلة التي تصب في خزائن السلطة، من دون النظر للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. كما حدث مع سكان مناطق مثلث ماسبيرو، وجزيرة الوراق، وأهالي مناطق الشريط الحدودي بمدينة رفح بمحافظة شمال سيناء، حيث كان القتل والسجن والتشريد من نصيب المخالفين أو المعارضين للشروط المجحفة والتعويضات غير المناسبة أو الرافضين لمغادرة ممتلكاتهم الخاصة.

كذلك، وبإشارة من السيسي خلال أحد المؤتمرات أخيراً، أخذت الأجهزة التنفيذية بالمحافظات المختلفة في إزالة أبراج سكنية، ومنازل للمواطنين على نطاق واسع، بدعوى أنها مخالفة، في وقت يعلم فيه القاصي والداني أنّ تلك المباني لم تكن لترى النور إلا بإشارة وموافقات رسمية ورشاوى كبيرة لمسؤولين في المحليات والأجهزة المختلفة، أي أنّ الخطأ مشترك بين المواطنين ومسؤولي الدولة. وكان الأمر يتطلب دراسة وافية قبل شروع «البلدوزرات» في العصف بأحلام وآمال الكثير من البسطاء الذين وضعوا كل ما يملكون في منزل بسيط بإحدى القرى أو في وحدة سكنية لا تتجاوز مساحتها الـ100 متر في برج سكني بإحدى ضواحي العاصمة، وذلك في وقت تضاعفت فيه أسعار الوحدات السكنية التي تقدمها وزارة الإسكان إلى مستويات قياسية لا يقدر عليها المواطن البسيط. من جانبه، علّق خبير سياسي في «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» على الوضع الحالي في مصر، قائلاً إنه «في فترات سابقة، كانت زيادة لا تتجاوز بضعة قروش على سلعة أساسية أو خدمة تقدّم للمواطنين، أو قرار بسيط يمسّ حياتهم اليومية أو القضايا مركز الاهتمام القومي، كفيلة باندلاع تظاهرات شعبية غاضبة ووقفات احتجاجية كانت سلالم نقابة الصحافيين ومجلس الدولة وساحات الجامعات شاهدة على كثير منها».

وأضاف لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم ذكر اسمه، أنّ «السيسي في خطاباته أخيراً، بدا واضحاً أنّه لم يعد يعبأ بأي غضب شعبي، ظناً منه أنّ الشعب حالياً لم يعد يجرؤ على التظاهر، أو القيام بأي فعل احتجاجي بعيداً عن مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما ظهر على سبيل المثال في حديثه عن فضيحة بناء القصور الرئاسية التي فجّرها المقاول محمد علي، عندما خرج ليقول: أيوه بنينا وهنبني. وكذلك في حديثه أخيراً مع وزير النقل كامل الوزير، على الهواء مباشرة، عندما شدد على تطبيق الزيادات الجديدة على أسعار تذاكر القطارات يوم وقفة العيد، وهو اليوم الذي يتجه فيه معظم المواطنين لمحافظاتهم المختلفة لقضاء إجازة العيد، وقد أكد أنه لا يخشى من تأثير ذلك على شعبيته».

وقال الخبير السياسي نفسه: «بالطبع، ما شهدته البلاد في أعقاب الإطاحة بمرسي والإخوان، واستخدام القوة بشكل لم يحدث مثله في التاريخ المصري الحديث، ساعد النظام على إرساء حالة الخوف، وإطلاق يد أجهزة الأمن، طالما أنّ الأمر يتعلق بمعارضين، قبل أن يتجه هذا العنف نحو المواطنين العاديين في قضايا اقتصادية واجتماعية».

تحويل الضحايا إلى جناة

لا يمكن نسيان دور لجنة تقصي حقائق «أحداث 30 يونيو» في قلب الحقائق، وتحويل الضحية إلى جانٍ. وشكلت اللجنة بقرار من الرئيس المؤقت السابق عدلي منصور، في 21 ديسمبر/كانون الأول 2013، بغرض تهدئة الرأي العام في الخارج. وحمل تقرير اللجنة المعتصمين العُزل المسؤولية عن قتل المئات من أنفسهم في مجزرة ميدان «رابعة العدوية»، بدلاً من إدانة أفراد الجيش والشرطة المكلفين بفض الاعتصام.

بدا واضحاً أنّ السيسي لم يعد يعبأ بأي غضب شعبي

لم يفوّت السيسي فرصة لإثقال كاهل البسطاء والفقراء

نمّت أجهزة السيسي المختلفة حالة الخوف والبطش (فرانس برس)

عصام العريان... شاهد الدم وضحية التنكيل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبيل ساعات من إحياء الذكرى السابعة لمذبحة فضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، أُعلنت وفاة القيادي في جماعة الإخوان المسلمين عصام العريان، الذي يُعَدّ أحد شهود الدم والمنكّل بهم بسبب هذه المذبحة. العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، عضو مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين، لفظ أنفاسه الأخيرة أمس الخميس جراء أزمة طبية من أزمات متعددة ومتتالية لحقت به على مدى السنوات الخمس الأخيرة، وهو نزيل في سجن ملحق مزرعة طره بصحبة كبار قيادات الجماعة، محرومين الرعاية الطبية والنفسية والإنسانية، ويواجهون قراراً سيادياً وسياسياً بتركهم في محبسهم حتى الممات، كما حدث مع العشرات من قيادات الجماعة بعد انقلاب يوليو/ تموز 2013.

ولا يمكن توصيف حوادث الوفاة التي تضرب صفوف الإخوان في السجون إلا كنتيجة مباشرة لذلك القرار السياسي الذي راح ضحيته من قبل المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف في سبتمبر/أيلول 2017، والرئيس المعزول محمد مرسي في يونيو/ حزيران 2019، وغيرهما ممن لاقوا إهمالاً طبياً متعمداً بما لا يتناسب مع أعمارهم وسجلاتهم الصحية، وفي ظل تواطؤ من القضاء برفض طلبات دفاعهم وشكاواهم المتكررة من سوء الرعاية والغذاء وحرمانهم الالتقاء بذويهم، وصولاً إلى رفض إخلاء سبيل الحالات الصحية الحرجة منهم. كذلك لاقوا بعد وفاتهم إجحافاً برفض تشييع جنازاتهم والتضييق على ذويهم وملاحقتهم. ولا يزال تعامل السلطات مع جثمان الرئيس الراحل محمد مرسي تحديداً، شاخصاً كنموذج للقمع دون حدود، عندما عمدت إلى رفض تسليم الجثمان لأسرته لدفنه في مقابر العائلة بقرية العدوة بمحافظة الشرقية، وبعدها طُلب من الأسرة تحديد أي مكان آخر للدفن، فاقتُرح دفنه في مقابر الوفاء والأمل بمدينة نصر التي دُفن فيها عدد من مرشدي جماعة الإخوان سابقاً.

ودفع العريان حياته ثمن تمسكه بأفكاره السياسية ومبادئه، وقطعت وفاته الطريق على جلاديه الذين كانوا ينوون له تنكيلاً أقسى، بسبب دوره في اعتصام رابعة تحديداً. فهو واحد ممن أصدر قضاء النظام حكمه بإعدامهم حضورياً في قضية فضّ اعتصام رابعة في سبتمبر/ أيلول 2018 برفقة محمد البلتاجي وصفوت حجازي و72 آخرين، جلّهم من غير المقبوض عليهم على ذمة هذه القضية تحديداً، وطعن العريان في الحكم، لكن محكمة النقض لم تبتّ في القضية حتى الآن.

ونظراً لأهمية العريان في هيكل الجماعة، كشخصية لها ثقلها الإعلامي والسياسي أمام الرأي العام وبين القوى الأخرى، وللدور الكبير الذي كان يقوم به في العامين التاليين لثورة يناير/ كانون الثاني 2011، كان اهتمام السلطة بالتنكيل بالعريان ملحوظاً منذ اليوم الأول لاعتقاله، حيث أُودع سجن مزرعة طرة، ثم نقل إلى ملحقه ليقيم في محبس انفرادي معظم سنواته الأخيرة. ودفعه هذا الأمر أكثر من مرة إلى الإضراب عن الطعام، وإبلاغ الدوائر القضائية التي تحاكمه باحتجاجه على سوء أوضاعه الإنسانية، ومنها إضراب بارز شاركه فيه اثنان من المحبوسين في مارس/ آذار 2018، لكن أحداً لم يحرك ساكناً، فقرار الجهة الأعلى بالإهمال حتى الموت كان قد صدر بالفعل.

ولم يحرك النظام المصري ساكناً إزاء الدعوات الدولية المستمرة، ومنها ما صدر عن مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، التي بلغت أوجها عقب وفاة مرسي، وخلال جائحة فيروس كورونا الجديد الحالية، لتحسين أوضاع السجناء والسماح لهم بالزيارات العائلية وتلقي العلاج، وفرض عقوبات بديلة على كبار السن والشيوخ والمرضى منهم، فضلاً عن إجراء تحقيق مستقل في وقائع الوفاة السابقة. وتضم سجون عبد الفتاح السيسي آلاف المعتقلين المهددين بمصير عاكف ومرسي والعريان، سواء بالحبس الانفرادي والتعذيب المعنوي، أو بالإهمال الطبي، ومنهم مرشد الجماعة محمد بديع (76 عاماً)، ورئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح (69 عاماً)، ورئيس مجلس الشعب الأسبق سعد الكتاتني (68 عاماً).


دفع العريان حياته ثمن تمسكه بأفكاره السياسية ومبادئه (محمد الراعي/الأناضول)

متابعة

شهادات مصابي مجزرة الفض: 7 أعوام من الألم والمعاناة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

«لطالما تمنيت أن أكتب نهاية أخرى، أو أعدل في أحداث هذا اليوم. فأنا لا أبارح فراشي منذ سبع سنوات»، بهذه الكلمات يتحدث الشاب المصري معاذ أحمد، الذي لم يكن قد أكمل السابعة عشرة من العمر، حين ترك عمله في سوق التوفيقية في منطقة وسط القاهرة، مهرولاً في اتجاه حي مدينة نصر، مع علمه ببدء قوات الشرطة فض اعتصام رابعة العدوية، صباح 14 أغسطس/ آب 2013.

ويقول أحمد بلهجة تملؤها المرارة عن هذا اليوم، لـ«العربي الجديد»: «عملي كان يبدأ في الثامنة صباحاً، وفور وصولي علمت بنبأ فض الاعتصام. وأنا لست من المنتمين إلى جماعة الإخوان، وكذلك أسرتي، ولكنني كنت متعاطفاً مع الرئيس الراحل محمد مرسي، وأرى أنه تعرض لظلم شديد خلال عام حكمه، ولذلك سارعت جرياً إلى ميدان رمسيس، لأجد سيارة أجرة تنقلني إلى نادي السكة الحديد، ومنه توجهت سيراً على الأقدام إلى داخل الاعتصام».

ويضيف «الاعتصام كان يضم بعض الأصدقاء الذين أعرفهم جيداً، بحكم سكنهم بالقرب مني في منطقة عين شمس. وقرار ذهابي إلى رابعة كان من أجل الاطمئنان عليهم، ولكنني لم أستطع الوصول إليهم لأنهم كانوا في الجهة المقابلة لي، فقررت المساعدة مع غيري في نقل المصابين إلى المستشفى الميداني، من ناحية مبنى إدارة الشؤون المالية والإدارية للقوات المسلحة».

ويتابع: «ساعدت في نقل مصابين اثنين، وعند حملي للثالث شعرت بطلقة نارية تخترق ظهري، فسقطت أرضاً فاقداً للوعي، حتى تبين لاحقاً إصابتي بشلل نصفي، لا أزال أعاني منه حتى الآن. والمأساة تتمثل في عدم تقديم الحكومة أي دعم لي في أي مرحلة من العلاج طوال هذه السنوات، حيث تتكفل إحدى الأسر بتوفير مبلغ 1200 جنيه شهرياً (75 دولاراً) مقابل علاجي، نظراً لأن والدي متوفي، وأسرتي بسيطة الحال».

وحسب إحصائيات وزارة الصحة المصرية، فإن 4201 مصاب سقطوا كحصيلة لجميع الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن في جميع المحافظات، خلال يومي 14 و15 أغسطس 2013، في وقت تؤكد فيه منظمات حقوقية مستقلة، أن فض اعتصام رابعة العدوية أسفر وحده عن أكثر من 5 آلاف مصاب، إلا أن البعض منهم رفض تلقي العلاج في مستشفيات الوزارة، لأن الشرطة كانت في انتظار المصابين الأقل ضرراً لاعتقالهم. أما محمد ربيع (39 عاماً)، فيقول: «كنت معتصماً في ميدان رابعة مع مجموعة من أبناء محافظتي المنوفية، وأصبت في أحداث الفض بطلقة نارية أثرت بالسلب على أعصابي الطرفية. وأتلقى علاجاً شهرياً يزيد على 1700 جنيه (106 دولارات)، أوفرها من خلال مساعدات الأهل والأصدقاء، كوني متزوجا، وأعيل طفلين، ولا أستطيع العمل بدوام منتظم نتيجة صعوبة حركة يديّ وقدميّ». ويضيف ربيع لـ«العربي الجديد»، أن «الجميع تركنا نعاني مع المرض والألم، فلم نحصل على حقوقنا المشروعة كمصابين من الدولة، مثلما حدث مع مصابي ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011. كما لم تقف إلى جوارنا الجمعيات الخيرية، لأننا موصومون بالانتماء إلى جماعة الإخوان، وكأن ذلك ينزع عنا مصريّتنا، وحقوقنا في تلقي العلاج المنصوص عليها في الدستور لجميع المواطنين».

«سيبوهم يموتوا»... النظام يقتل خصومه في السجون

تكشف شهادات أطباء، في الذكرى السابعة لمجزرتي رابعة والنهضة، عن سلوك منافٍ لأبسط قواعد المهنة فرضته السلطة في مصر على الجسم الطبي للتعامل مع السجناء السياسيين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مع حلول الذكرى السابعة لمجزرتي فضّ اعتصام أنصار الرئيس الراحل محمد مرسي في ميداني رابعة العدوية ونهضة مصر، كشف عدد من الأطباء عن شهادات خطيرة بشأن التعامل مع عدد من الحالات الطبية لسجناء سياسيين، تمّ تحويلهم على مدار السنوات القليلة الماضية إلى مستشفيات قصر العيني والمنيل الجامعي، بسبب تردي حالتهم الطبية في السجون، واصفين تلك الوقائع بأنها ترقى إلى جرائم الحرب.

وفي هذا الصدد، قال طبيب، تحدث لـ«العربي الجديد» طالباً عدم الكشف عن هويته، إنه أُجبر خلال فترات سابقة، على إعداد تقارير طبية لمرضى من السجناء على ذمّة قضايا سياسية كان يؤتى بهم إلى مستشفى المنيل الجامعي في حالة صحية متردية، بعد ضغوط قانونية وإعلامية، بهدف رسمي، وهو توقيع الكشف اللازم عليهم وتقديم الخدمة الطبية لهم. لكن الفرق المعالجة لهؤلاء السجناء، بحسب المصدر، كانت تُجبَر على عدم تقديم تلك الخدمة، أمام تهديد من ضباط الأمن الوطني المشرفين على السجون. وروى الطبيب، الذي تمكّن من السفر أخيراً إلى الخارج للعمل في إحدى دول الخليج، كيف أنه في إحدى المرات، جاء مريض إلى المستشفى في حالة متدهورة، وكان يحتاج إلى عملية قسطرة بالقلب، إلا أن أحد الضباط أجبره تحت التهديد على كتابة عكس ذلك في التقرير الطبي الخاص بالسجين، قائلاً له «إحنا عايزينه يموت»، مضيفاً في سخرية «وأنت عايز تعمله عملية على نفقة الدولة».

من جهته، لفت طبيب آخر، تمسك أيضاً بعدم الكشف عن هويته حتى لا يتعرض للملاحقة الأمنية والتنكيل من قبل جهاز الأمن الوطني، الذي قال إنه يفرض سيطرة كبيرة على كافة المنشآت الطبية الحكومية والجامعية، ويعلم بـ«دبّة النملة» فيها على حدّ تعبيره، إلى أن موقعه في أحد مستشفيات جامعة القاهرة، كان يجعله مشرفاً بدرجة ما على توقيع الكشف الطبي على عدد من قيادات جماعة الإخوان، الذين تمّ تحويلهم للمستشفى الذي كان يعمل به. وأضاف في حديثه لـ«العربي الجديد»، كيف أنه كان متابعاً جيداً للسجال الإعلامي بشأن وضع الحالة الطبية لمشاهير قيادات الإخوان الذين كانوا ينقلون لتوقيع الكشف عليهم». وعلى الرغم من معاناة الكثير منهم من أمراض خطيرة ومزمنة إلى جانب تقدمهم في السن، ما يستلزم رعاية خاصة، والبقاء بالمستشفى، إلا أنه كان يفاجأ بعد ذلك ببيانات صادرة عن وزارة الداخلية، على لسان مصادر أمنية، تؤكد عكس ذلك، وأنه تم تقديم الرعاية الطبية اللازمة لهم في ضوء التقارير الخاصة بعد توقيع الكشف عليهم.

وأشار المصدر إلى أن عدداً ممن وافتهم المنية من قيادات إخوانية، كان من بينها مرشد جماعة الإخوان السابق محمد مهدي عاكف، تمّ التلاعب في التقارير الطبية الخاصة بهم، لإخلاء ساحة إدارات السجون التي كانوا محتجزين فيها من تهمة الإهمال الطبي أمام المنظمات الدولية. وأكد الطبيب، في هذا الصدد، أن «الهدف الأساسي من نقل الأجهزة الأمنية للسجناء السياسيين إلى المستشفيات المتواجدة خارج السجون، كان تجنب الضغوط الخارجية، عبر إعداد واستصدار تقارير مزيفة، بعد إجبار الأطباء وإدارات المستشفيات الحكومية على ذلك».

من جهته قال طبيب آخر مستذكراً واقعة وفاة أحد السجناء، وكان ضمن قضية سياسية شهيرة، تردد اسمها في وسائل الإعلام كثيراً بحسب الطبيب، إن «هذا السجين مات للأسف بعد يوم واحد فقط من مجيئه للمستشفى»، مضيفاً «كُلفنا بتوقيع الكشف عليه فور وصوله للمستشفى مكبل اليدين بالكلبشات، على الرغم من أن حالته الصحية سيئة للغاية، ولا يوجد أي مخاوف من هروبه». وتابع «كان برفقته ضابط واثنان من المجندين، وأمين شرطة، وبعد الكشف عليه، أخبرنا الضابط المرافق له أنه يحتاج إلى إجراء جراحة عاجلة لاستئصال ورم»، مستطرداً بأن الضابط أبلغهم أنه سيرجع لمسؤولين يتبعهم قبل اتخاذ أي إجراء».

واستكمل الطبيب، بصوت حزين وكأن الواقعة لم تراوح الساعات الماضية لحديثه، بأن «الضابط جاءنا بعد نحو نصف ساعة، ليخبرنا برفض التقرير الذي أعدوه والذي يتضمن ضرورة التدخل الجراحي العاجل». وقال الضابط، بحسب المصدر، حرفياً إن «الناس فوق رافضين، وبيقولكم حطوه في أي غرفة لحد ما يموت»، مشيراً إلى أن أحد الأطباء أبدى اعتراضاً أمام الضابط بدعوى أن ذلك يخالف أبسط قواعد وأساسيات الإنسانية، على الرغم من أن ذلك الطبيب كان يتبنى موقفاً سياسياً مخالفاً لجماعة الإخوان، وكان ممن أيدوا تظاهرات الثلاثين من يونيو. وأوضح الطبيب، أن زميله المعترِض واجه تحذيراً شديد اللهجة من الضابط المرافق للسجين المريض، والذي هدّده بقوله له «ملكش دعوة... إنت تنفذ اللي إحنا بنقول عليه عشان متأذيش (تضر) نفسك».

يذكر أنه في 18 يونيو/حزيران 2019، توفي الرئيس محمد مرسي داخل قفص المحكمة خلال جلسة محاكمته في قضية التخابر مع حركة «حماس» الفلسطينية، بعد إصابته بنوبة قلبية، من دون أن تُقدّم له أي رعاية طبية لمدة 20 دقيقة، حتى لفظ أنفاسه الأخيرة. وجاءت وفاة مرسي في ظلّ مناشدات متعددة طوال سنوات حبسه، من جانب أسرته وتقارير منظمات حقوقية دولية، لتقديم الرعاية الطبية اللازمة له، بسبب معاناته من عدد من الأمراض الخطيرة التي كانت تهدد حياته وقتها، ومنها ارتفاع السكر في الدم.

وفي 22 سبتمبر/أيلول 2017، توفي محمد مهدي عاكف، المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين، في مستشفى قصر العيني بالقاهرة، حيث كان يقضي فترة حبس على ذمة قضايا سياسية، رغم مماطلة وزارة الداخلية في تلبية مطلب أسرته لنقله إلى مستشفى خاص، بعد تردي حالته الصحية، حيث كان مصاباً بسرطان في القنوات المرارية وتضخم في البروستات وكسر في المفصل الأيسر، وضعف في عضلة القلب.

يتم التلاعب في التقارير للتهرب من تهمة الإهمال الطبي





حاول النظام تبييض صورته في السجون من دون جدوى (محمد الشاهد/فرانس برس)

شرق غرب

عقوبات أوروبية مرتقبة على بيلاروسيا

يناقش وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اليوم الجمعة، مسألة فرض عقوبات على بيلاروسيا، على خلفية استخدام العنف ضدّ المتظاهرين في الاحتجاجات التي اندلعت بعد إعلان فوز الرئيس ألكسندر لوكاشينكو بالانتخابات الرئاسية، يوم الأحد الماضي. وكانت وزيرة الخارجية السويدية، آنا ليند (الصورة)، قد أعلنت الأربعاء الماضي، عن عقد اجتماع غير عادي لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، اليوم الجمعة، لمناقشة عقوبات ضد بيلاروسيا قد تشمل «المسؤولين عن العنف بحق المحتجين وتزوير نتائج الانتخابات».

(العربي الجديد)

الداخلية الأفغانية تتهم «طالبان» بقتل 121 مدنياً

اتهمت الحكومة الأفغانية حركة «طالبان» بقتل 121 مدنياً في هجمات نفذتها في مختلف أنحاء البلاد، خلال الأسبوعين الماضيين. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية طارق آرين، في بيان أمس الخميس، إنّ «طالبان قتلت خلال الأسبوعين الماضيين 121 مدنياً وأصابت 336 آخرين بجروح». من جهته، قال المتحدث باسم الحركة، ذبيح الله مجاهد، في تغريدة على تويتر، إنّ «ادعاء الداخلية لا أساس له من الصحة».

(العربي الجديد)

محامية إيرانية مسجونة تبدأ إضراباً عن الطعام

بدأت المحامية الإيرانية البارزة في مجال حقوق الإنسان نسرين ستوده، والمسجونة منذ عام 2018 بتهمة التآمر والدعاية ضد النظام، إضراباً عن الطعام سعياً وراء ظروف سجن أفضل، حسبما قال زوجها رضا خندان لوكالة أسوشييتد برس أمس الخميس. وأوضح خندان أنّ ستوده بدأت الإضراب يوم الثلاثاء الماضي، معبراً عن خشيته من أن يؤدي ذلك إلى تفاقم المشاكل المزمنة التي تعاني منها في جهازها الهضمي وقدميها.

(أسوشييتد برس)

بومبيو يحذر من التهديد الصيني



وقع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس الخميس، مع المسؤولين في سلوفينيا، في ثاني محطة له في جولة تضم أربع دول في وسط وشرق أوروبا، إعلاناً مشتركاً حول «أمان شبكة الجيل الخامس النظيفة» التي تهدف لإبعاد شركات الاتصالات، التي تعتبر واشنطن أنه غير موثوق فيها، عن العمل في سلوفينيا. وقال بومبيو «الأمم الحرة يجب أن تتعاون لمواجهة التهديدات الاستبدادية»، في إشارة إلى الصين. واعتبر أنّ «المدّ ينقلب ضد الحزب الشيوعي الصيني وجهوده للسيطرة على المعلومات».

(أسوشييتد برس)

«ولاية سيناء» يعدم 4 مصريين

أعدم تنظيم «ولاية سيناء» أمس الخميس، أربعة مواطنين مصريين، بدعوى تعاونهم مع الجيش المصري في مدينة بئر العبد بمحافظة شمال سيناء. وقالت مصادر قبلية لـ«العربي الجديد» إن المواطنين الأربعة كانوا مختطفين لدى التنظيم منذ 21 يوليو/تموز الماضي، وقد أعدمهم صباح أمس.

(العربي الجديد)

قضية

تخطط دائرة الرئيس المصري لطي صفحة الالتزام بإقرار قانون للعدالة الانتقالية، ما يشكل آخر فصول تهرب النظام من المحاسبة المحلية والدولية عقب مجزرة فضّ اعتصامي رابعة والنهضة

وهم العدالة الانتقالية

النظام المصري يتهرّب من المحاسبة على مجزرة الفض

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تحلّ الذكرى السابعة لمجزرة فضّ اعتصامي رابعة والنهضة في مصر، لمؤيدي الرئيس الراحل محمد مرسي ومعارضي انقلاب 3 يوليو/ تموز 2013، في وقت تستعد فيه دائرة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، لإدخال مجموعةٍ جديدة من التعديلات على الدستور الحالي في أعقاب انتخاب مجلسي الشيوخ والنواب، وبالتزامن مع انقضاء الفصل التشريعي الأول لمجلس النواب في عهد السيسي، من دون تنفيذ الإلزام الدستوري المذكور في المادة 241، والمرتبط بالعدالة الانتقالية. وتلزم المادة، مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور، بإصدار قانون للعدالة الانتقالية، يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وفقاً للمعايير الدولية، وهو ما لم يحصل، ما يجعل منها مجرد حبر على ورق، لم تجد طريقها حتى لمناقشة جادة تحت قبّة البرلمان.

وتهرّب النظام من هذا الالتزام الدستوري طوال هذه المدة، ليتجنّب فتح مجال قد لا يغلق من الملاحقة القضائية المحلية والدولية. فالعدالة الانتقالية، بتعريفها البسيط وخطواتها المذكورة نصّاً في الدستور، تتضمّن إجراءات قد تصل إلى محاكمة من وصفتهم لجنة تقصي الحقائق الحكومية المصرية بأنهم «استخدموا القوة المفرطة»، لكشف حقيقة ما دار في ذلك اليوم من سفك لدماء الأبرياء بادعاء التحذير المسبق، وأن ما حدث كان مصيراً محتوماً لإنهاء الاعتصامين لإعادة الأوضاع في الشوارع إلى نصابها. وسيستوجب ذلك بالضرورة تعويض الضحايا الذين سقطوا ولم يتمكن ذووهم وأصدقاؤهم وشركاؤهم إطلاقا من الحصول على حقوقهم، أو تبرئة ساحاتهم، بل إن الآلاف منهم قتلوا أحياء مرات أخرى على مدى السنوات السبع الماضية، بالسجن وأحكام الإدانة الجائرة لانتمائهم لجماعة الإخوان أو تأييدهم إياها ولمشاركتهم في الاعتصام، أو بغلق كل مجالات البقاء في مصر ليهربوا إلى الخارج، أو بمصادرة أملاكهم داخل البلاد بزعم تمويلهم جماعة إرهابية.

غلق مجال كشف الحقيقة والمحاسبة ليس جديداً على النظام المصري، بل هو ديدنه، للتهرب من اتهامات واضحة بالإبادة وقتل المعارضين، خصوصاً أن كل الدلائل الموثقة في التقارير الدولية، وحتى المحلية والحكومية، تنسف محاولته تصوير ما حدث وكأنه كان معركة وجود بين تيار إرهابي وقوات الدولة، وأن كلا الطرفين كانا مسلحين، وأن الاعتصام كان خطراً على الأمن القومي، وأنه كان ساحة لارتكاب جرائم قتل وتعذيب لمعارضي مرسي ومؤيدي السيسي. ومن ادعاءات النظام أيضاً أن المعتصمين، ومنهم المقتولون والمتهمون الذين قدموا للمحكمة وأدينوا، حرضوا على قتل أفراد الجيش والشرطة خلال فضّ الاعتصام وما تلاه من أحداث شغب انتقامية ضد الأقسام في كرداسة بالجيزة وبعض محافظات الصعيد. ولا يستوي هذا التصوير مع أبسط الأدلة، وعلى رأسها ما أعلنه وزير الداخلية آنذاك محمد إبراهيم، من أن الشرطة وجدت في اعتصام رابعة 9 أسلحة آلية وطبنجة واحدة و5 مسدسات خرطوش، بعدما كان يُصور في وسائل الإعلام، وحتى الآن، بأن الاعتصام كانت به أسلحة ثقيلة.

وإمعاناً في رفض كشف الحقيقة، تجاهلت الأجهزة القضائية خلال التحقيق والمحاكمة واقعة مقتل عدد تراوح بين 600 و700 من المواطنين العزل، فلم يتم استدعاء أي من المسؤولين عن الفض، بينما وجهت للمعتصمين السجناء اتهامات تافهة بالنسبة لسفك الدماء، كتنظيم اعتصامات دون تصريح وتعطيل الطرق والمواصلات.

حتى أن النيابة اكتفت بندب قاض من محكمة استئناف القاهرة للتحقيق في قتل المعتصمين، كواقعة مستقلة بذاتها عن جريمة الاعتصام، لكن ما حصل فعلياً في ذلك التحقيق، من واقع أوراق حصلت عليها «العربي الجديد»، اقتصر على تجميع محاضر إثبات الوفاة وبعض المحاضر الشرطية الإدارية التي وثقت خلال ساعات الفض، وأثبت فيها جميعاً أن الفضّ تمّ بواسطة قوات الشرطة، بعد استئذان النائب العام الراحل هشام بركات، في محاولة لتقنين إجراءات الفضّ وما ترتب عليها من سفك للدماء.

وفي سياق محاولاته المستميتة للتخلص من آثار الدم دون طائل، أصدر السيسي في يوليو/تموز 2018 قانون معاملة بعض كبار قادة القوات المسلحة، الذي يجيز له إصدار قرار بتحديد بعض الشخصيات العسكرية ممن تولوا مناصب قيادية في فترة تعطيل الدستور، التي وقعت خلالها أحداث «رابعة والنهضة»، ومنحهم حصانة نهائية من أي إجراءات قضائية بشأن أي جرائم وقعت منهم أو بمناسبة توليهم مناصبهم، وكذلك منحهم حصانة دبلوماسية تقيهم الملاحقة القانونية خارج مصر. كان هذا ردّ السيسي على محاولات النشطاء القانونيين من «الإخوان» والحقوقيين على حدٍّ سواء، على مدار الأعوام الخمسة الماضية، تحريك دعاوى أمام الجهات القضائية الدولية والمحلية في دول أجنبية لتوقيف السيسي وقيادات أخرى، باعتبارهم مسؤولين عن مذبحة تصنف كجريمة ضد الإنسانية، لكن الإجراءات لم تفلح حتى الآن.

والسيسي نفسه على رأس الشخصيات العسكرية المستفيدة من هذا القانون للإفلات من أي ملاحقة قضائية محلية أو دولية بسبب اعتصام رابعة، فهو المسؤول الأمني الأول في البلاد وقت الأحداث، ولن يكون بمعزل عن المحاسبة إذا تغير النظام السياسي بثورة أو بطريقة سلمية، وحتى إذا لم تنته المساءلة بإدانته، فهو لا يرغب في وضع نفسه بموقف الرئيس المخلوع حسني مبارك الذي نال من محكمة النقض براءة باتة من تهمة قتل متظاهري ثورة 2011 بعد إجراءات استغرقت 5 سنوات.

فالتبعية المطلقة للنيابة العامة والسلطة القضائية ككل للنظام الحاكم، لا تبدو كافية ليأمن قادة السلطة الحاكمة وقت فضّ الاعتصام من خوف مقيم من أي محاسبة مستقبلية أو إجراءات قضائية دولية من شأنها تعريض شخصيات نافذة للخطر، كالسيسي نفسه أو وزير الداخلية آنذاك محمد إبراهيم، أو رئيس الوزراء آنذاك حازم الببلاوي، أو رئيس الجمهورية المؤقت السابق عدلي منصور، أو رئيس الأركان آنذاك ووزير الدفاع السابق صدقي صبحي، وكذلك رؤساء وقادة الفرق الشرطية والعسكرية التي شاركت في عملية الفض.

يذكر في هذا الإطار أنه بعد الفضّ بأشهر معدودة، اختفى وزير الداخلية الأسبق (محمد إبراهيم) بعد خروجه من التشكيل الحكومي، فسافر لفترة طويلة إلى دولة الإمارات، في خطوة فسّرها مراقبون بأنها إمعان في حمايته. وبعد عودته، ابتعد إبراهيم تماماً عن المشهد السياسي، شأنه شأن الببلاوي الذي ترك عمله في مصر وأصبح يقضي فترات طويلة في الولايات المتحدة كمستشار في صندوق النقد الدولي.

ويوفر القضاء غطاء لهذا الاتجاه الرسمي للتحصين والحماية وتجاهل كشف الحقيقة والمحاسبة، بإصدار أحكام تدين المجني عليهم لا الجناة، تقوم على العبث العمدي بالوقائع التاريخية، وتحمل مسؤولية الدماء لجماعة «الإخوان»، وتعصم الجيش والشرطة من المحاسبة، وتصور الاعتصام وكأنه مجرد محاولة للخروج على شرعية مزعومة تصدت لها الدولة لتحقيق الاستقرار. ولا بد للقانون أن يتضمن فترة زمنية محددة، ومن الصعب تجاهل أحداث جسام كفضّ اعتصامي رابعة والنهضة اللذين كان الرئيس الحالي أحد أصحاب القرار فيهما. والواقع أن نظام السيسي، وهو في طور التشكيل بعد الانقلاب بأشهر معدودة وفي أعقاب وضع الدستور، كانت بعض دوائره تتعامل بجدية مع استحقاق العدالة الانتقالية، فوُضع عدد من مشروعات القوانين في عهد حكومتي حازم الببلاوي وإبراهيم محلب، لكن عقبات رئيسية كانت تقف أمامها، مثل أن القوانين الخاصة بالعدالة الانتقالية يجب أن تتضمن معايير عامة وقواعد صالحة للاستخدام في كل زمان، وغير انتقائية، لتسري أحكامها على جميع ضحايا الأحداث التي شهدتها البلاد، منذ تاريخ اندلاع الثورة في 25 يناير/كانون الثاني 2011. ومن الضروري أن يأتي ذلك مع ضمان تطبيق القانون على كل أحداث العنف من دون تمييز، والمساواة بين جميع الضحايا، سواء من الأمن أم المدنيين، علاوة على ضحايا التعذيب أو الإهمال داخل السجون، ما أدى لتعثر محاولات طرح مشروع متماسك على مجلس الوزراء

لكن بصعود السيسي للسلطة في يونيو/ حزيران 2014 وإطلاق تصريحات متتابعة لازدراء الدستور، بداية من وصفه بـ«حسن النوايا» انتهاء بأنه «لا يبني بلداً»، سادت رؤية مغايرة في أوساط النظام تشيطن لجنة إعداد الدستور لوضعها هذا النص الدستوري، «وتعمد إحراج النظام الحاكم بعد الانقلاب». والمفارقة أن الهجوم على هذه المادة بدأ علناً مع تشكيل مجلس النواب الذي هو الجهة المخاطبة بالاستحقاق، والملتزمة دستورياً بإصدار القانون.

ففي مايو/أيار 2017، أعلن رئيس لجنة الإعلام في مجلس النواب ووزير الإعلام الحالي أسامة هيكل، عدم اعتزام البرلمان إصدار تشريع للعدالة الانتقالية، بحجة أن «المجتمع المصري غير مهيأ للمصالحة مع جماعة الإخوان، في ظل استمرار أعمال العنف، وعدم إعلانها الرغبة في المصالحة، وإجراء مراجعات على أفكار أنصارها». وأضاف هيكل، خلال مؤتمر صحافي عقده آنذاك، أنه «كان من الممكن التزام البرلمان بالدستور، في حال تضمنه صياغة أخرى، خلاف الواردة في المادة 241 منه»، معتبراً أنه «لا يمكن الالتزام بالمستحيل، لأن المادة الدستورية تنص في طياتها على المصالحة مع جماعة الإخوان، بينما المجتمع يرفض تلك المصالحة». وشدد على أن «المناخ الحالي لا يسمح بطرح مثل هذا القانون»، والذي وصفه بأنه «أحد فخاخ لجنة الخمسين لإعداد الدستور»، والتي ترأسها المرشح الرئاسي السابق عمرو موسى.

وأعلن هيكل أيضاً رفض ائتلاف «دعم مصر»، صاحب الأغلبية البرلمانية، مسألة إصدار قانون للعدالة الانتقالية، بعدما اتهم واضعي المادة الدستورية بـ«التواطؤ على الدولة». وقال «نحن لا نحتاج إلى قانون عدالة انتقالية، فالدولة باتت مستقرة، والمادة الدستورية كارثية، لأن طرح فكرة المصالحة سيؤدي لانقسام المجتمع من جديد... ثم ما المقصود بتعويض الضحايا؟ وهل كان يُقصد بهم ضحايا رابعة؟»، في إشارة صريحة لتخوف النظام وأجهزته من هذه المادة بسبب المذبحة.

وكانت هذه التصريحات رداً على مطالبات منظمات دولية عديدة، منها «هيومن رايتس ووتش»، بإصدار قانون للعدالة الانتقالية في وقت سابق، ينص على إجراء تحقيق محايد في وقائع القتل الجماعي للمتظاهرين في أغسطس/آب 2013، بعدما أكدت المنظمة ذاتها أن عدد ضحايا فضّ اعتصام رابعة لا يقل عن 1150 قتيلاً بين المدنيين، ووصفت ما جرى بأنه «أكبر مذبحة للمحتجين في التاريخ المعاصر، وجريمة ضد الإنسانية».

وفي 19 يناير/كانون الثاني 2018، قال السيسي، في فعاليات مؤتمر «حكاية وطن»، إن «جماعة الإخوان حاولت الترويج للخارج بأن ما حدث في 2013 (الإطاحة بمرسي) كان تغييراً بالقوة، وليس من خلال إرادة الشعب»، متابعاً «كانت هناك بؤرتان قائمتان (الاعتصامان)، والتعامل معهما كان يلزمه زخم شعبي على غرار ما حدث... فنزول ملايين المصريين في يوم التفويض منحنا شرعية للتحرك، حتى نعيد ضبط الأمن والاستقرار داخل الدولة».

وأضاف السيسي: «هم اللي بدأوا.. ارجعوا لبيان 3 يوليو، لم يتم القبض على أي حد أو الإساءة لحد.. تركنا الناس في رابعة لغاية بعد العيد، أكثر من 45 يوماً، والناس اللي كانت بتتوسط قالولي في شهر رمضان: من فضلك متعملهمش حاجة، قولت ليهم يقعدوا بدل اليوم كذا يوم، بس ميخرجوش بره رابعة، على المطار والعباسية يقفوا حال البلد، قالولي: كتر خيرك» راحوا قالوا السيسي وافق، عشان هو خايف من الأمريكان، والله ما كنت خايف، أنا خايف من ربنا».

وزعم السيسي في ذلك الحديث النادر، أن «الإخوان هم اللي بدأوا.. هم اللي معاهم السلاح وبيفجروا، لو عايزين يعيشوا في سلام والله لن يتعرض لهم أحد»، مشيراً إلى أن «القوى المتطرفة حاولت استصدار عقوبات على مصر لهذا السبب، وهو ما كان من الممكن أن يحدث لولا تدخل بعض الأشقاء مثل الملك (السعودي الراحل) عبد الله بن عبد العزيز الذي رفض المساس بمصر»، وهو ما يعكس وعي السيسي الواضح لخطورة أثر المذبحة على دعائم حكمه.

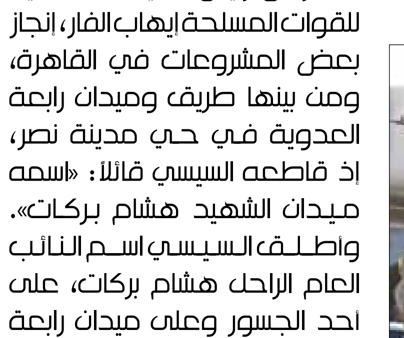
تستوجب العدالة الانتقالية تعويض الضحايا (مصعب الشامي/فرانس برس)

تنصل النظام من الالتزام الدستوري بقانون العدالة الانتقالية

لم يتم استدعاء أي من المسؤولين عن مجزرة الفض

طمس اسم الميدان

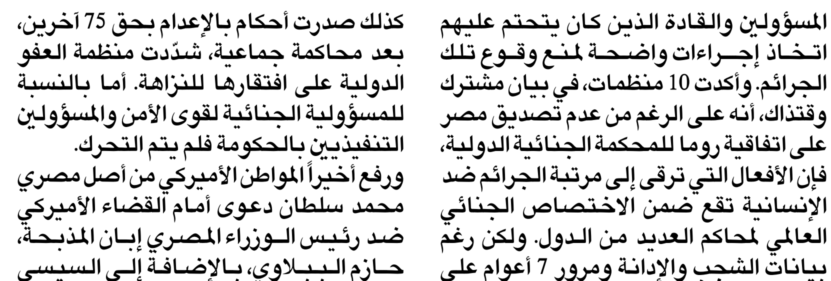
في 22 إبريل/ نيسان الماضي، انتابت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة) حالة من الغضب عند استعراض رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة إيهاب الفار، إنجاز بعض المشروعات في القاهرة، ومن بينها طريق وميدان رابعة العدوية في حي مدينة نصر، إذ قاطعه السيسي قائلاً: «اسمه ميدان الشهيد هشام بركات». وأطلق السيسي اسم النائب العام الراحل هشام بركات، على أحد الجسور وعلى ميدان رابعة العدوية، ومحطة مترو الأنفاق.



إهمال متعمد

يروي المصاب أيمن أبو شهبة (34 عاماً) ما جرى معه خلال مجزرة الفض قائلاً: «أصبت بطلق ناري في القدم وأتعافى مع مرور الوقت في المنزل. ويعتبر في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الأزمة ليست في حالات الإصابة المشابهة لي، ولكن في المئات من المصابين الذين يعانون حتى اليوم من إصابات بالغة، وقد أثرت على حركتهم بشكل كلي أو جزئي، وأقعدتهم في المنزل». هؤلاء يعانون من الإهمال المتعمد وإهدار حقوقهم.

لماذا فشلت مقاضاة المسؤولين عن المذبحة؟



رغم مرور 7 سنوات على مذبحة رابعة، إلا أن مقاضاة النظام تعذرت، إذ لم تُرفع أي دعوى ضده في الداخل، فيما فشلت محاولات المحاسبة الخارجية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

محاولات كثيرة قام بها حقوقيون ومنظمات وأفراد، للتحرك قانونياً ضد المسؤولين عن المجزرة التي وقعت إبان فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس/آب 2013. في مصر وجّهت منظمات حقوقية عدة أصابع الاتهام للمسؤولين وأجهزة الأمن، وحمّلتهم مسؤولية الدماء التي سالت، من دون ترجمة ذلك بتحرك قضائي على أرض الواقع، كما أن لجنة تقصي الحقائق التي شكّلها المجلس القومي لحقوق الإنسان بعد الفضّ، طالبت بتحقيق قضائي شامل في الأحداث لكنه لم يتم حتى الآن. بدورها، حاولت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة ووزراء سابقون وحقوقيون اتخاذ إجراءات قانونية وقضائية، لملاحقة المتورطين في المذبحة، وفي مقدمتهم الرئيس عبد الفتاح السيسي. وتقدموا جميعهم بعريضة إلى المدعية العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، لكن من دون طائل.

في الأول من أغسطس 2013، أي قبل وقوع جريمة فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بـ13 يوماً، حذرت منظمات حقوقية السلطات المصرية أنه في حالة حدوث قتل للمعتصمين في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي، فإن هذا يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية يترتب عليها وقوع مسؤولية جنائية دولية فردية، ليس فقط على كل من شارك في عمليات القتل، بل أيضاً على المسؤولين والقادة الذين كان يتحتم عليهم اتخاذ إجراءات واضحة لمنع وقوع تلك الجرائم. وأكدت 10 منظمات، في بيان مشترك وقتذاك، أنه على الرغم من عدم تصديق مصر على اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية، فإن الأفعال التي ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية تقع ضمن الاختصاص الجنائي العالمي لمحاكم العديد من الدول. ولكن رغم بيانات الشجب والإدانة ومرور 7 أعوام على المجزرة، هل تحركت أي منظمة قانونية رسمياً في هذا الملف؟

تشير مديرة برنامج تأهيل ضحايا العنف والتعذيب في مركز النديم، عايدة سيف الدولة في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أنهم لم يتحركوا قانونياً بشكل رسمي حتى الآن، مضيفة أن «المركز قام بزيارتين للاعتصام لكنه لم يقم برفع دعاوى قضائية سواء داخل مصر أو خارجها». ونددت أيضاً منظمتا العفو الدولية و«هيومن رايتس ووتش» بـ«الإفلات من العقاب» في مصر، بعد خمس سنوات على فض اعتصام رابعة في القاهرة، ودعتا في أغسطس 2018 إلى محاكمة المسؤولين من القوى الأمنية المصرية الذين شاركوا في الفض.

وأعلنت «هيومن رايتس ووتش»، في بيان أن قوات الأمن «قتلت 817 متظاهراً على الأقل في غضون ساعات قليلة» في «أكبر عمليات القتل الجماعي في تاريخ مصر الحديث». وأُدين مئات المتظاهرين بتهم غير عادلة في محاكمات جماعية على خلفية الاحتجاجات. وفي 26 يوليو/تموز 2018، وافق السيسي على قانون يمنح القادة العسكريين «الحصانة» من المقاضاة أو الاستجواب بشأن أي حدث وقع بين 3 يوليو 2013 ويناير/كانون الثاني 2016، إلا بإذن من «المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

أما داخلياً فلم تُحرّك أي دعوى قضائية بشأن ما حدث في 14 أغسطس 2013، سوى الدعوى التي حركها النائب العام السابق هشام بركات ضد مواطنين، وحكمت المحكمة فيها بالسجن لمدد تصل إلى 25 عاماً على أكثر من 650 شخصاً شاركوا في الاعتصام. كذلك صدرت أحكام بالإعدام بحق 75 آخرين، بعد محاكمة جماعية، شدّدت منظمة العفو الدولية على افتقارها للنزاهة. أما بالنسبة للمسؤولية الجنائية لقوى الأمن والمسؤولين التنفيذيين بالحكومة فلم يتم التحرك.

ورفع أخيراً المواطن الأميركي من أصل مصري محمد سلطان دعوى أمام القضاء الأميركي ضد رئيس الوزراء المصري إبان المذبحة، حازم الببلاوي، بالإضافة إلى السيسي وآخرين، لكن الخارجية الأميركية أكدت أن الببلاوي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية على الأراضي الأميركية. واتهم سلطان الببلاوي ومسؤولين آخرين، بـ«تعذيبه» إبان توقيفه في مصر قبل سنوات، ومحاولة إعدامه خارج نطاق القضاء وعن تعذيبه رهن الاحتجاز بالقاهرة، من 2013 إلى 2015. ونصت دعوى سلطان على أنه في يوليو وأغسطس 2013، شارك في اعتصام كان سلمياً إلى حد كبير في ميدان رابعة بالقاهرة، وقامت قوات الأمن المصرية، بناء على خطة حكومية، بفض الاعتصام بالقوة في 14 أغسطس 2013 وقتلت 817 شخصاً في ظرف ساعات، فيما شكّل على الأرجح جرائم ضد الإنسانية.

من جهتها، أفادت نائبة مدير برنامج العدالة الدولية في «هيومن رايتس ووتش»، بلقيس جراح، بأن «السلطات المصرية لم تحقق قط في وقائع القتل في رابعة أو ما تلاها من أعمال قمع، ما جعل عملياً العدالة خارج متناول الضحايا. وهذه القضية بالمحاكم الأميركية قد تمثل خطوة إلى الأمام على مسار تحديد ما حدث ومن المسؤول عنه». ودعت «هيومن رايتس ووتش» مراراً إلى فتح تحقيق دولي مستقل في مذبحة رابعة. كما دعت السلطات القضائية بالدول الأخرى إلى التحقيق فيها ومقاضاة المسؤولين عنها.

من جهتها أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في 17 يوليو الماضي، أن الببلاوي الذي يعمل الآن في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، يجب أن يتمتع بالحصانة من الدعوى القضائية التي رفعها سلطان. وكشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن قرار الخارجية الأميركية جاء بعد مزاعم عن حملة ضغوط دبلوماسية من قبل الحكومة المصرية لعرقلة الدعوى المرفوعة ضد الببلاوي. وقال سلطان في تصريحات إنه سيواصل قضيته حتى تتحقق العدالة.

وحمّلت 7 مراكز حقوقية في أغسطس 2018 وهي: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، و«كوميتي فور جستس»، ومبادرة الحرية، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، ومركز عدالة للحقوق والحريات، والتنسيقية المصرية للحقوق والحريات، الجهات المسؤولة والأجهزة الأمنية المصرية مسؤولية سقوط مئات القتلى جراء عملية الفض، لكن أحداً منها لم يتحرك رسمياً ضد أي مسؤول داخلياً أو خارجياً.

وتتيح المحكمة الجنائية الدولية النظر في الجرائم ضد الإنسانية في ظروف معينة وتوافر أركان وشروط معينة وردت في المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة، والتي تستلزم أن تكون أي جريمة ضد الإنسانية ومنها القتل والتعذيب قد ارتُكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم من قبل أدوات الدولة، أو ترتكب بشكل ممنهج. وفي الحالتين لا بد أن يقر في عقيدة المحكمة أن الجريمة ضد الإنسانية تعكس سياسة عامة للدولة، وهي الشروط التي لم تستطع أي منظمة أو جهة إثباتها للتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لم تُحرّك أي جهة داخلية دعوى قضائية بشأن ما حدث



تظاهرة في لندن ضد السيسي في يناير الماضي (دينندرا هاريا/الأناضول)

عمر مروان يغطي الجريمة

بدل كشف الحقائق، عمد وزير العدل الحالي عمر مروان، خلال شغله منصب الأمين العام للجنة تقصي الحقائق بشأن مذبحة رابعة للتغطية على الجريمة وحمّل المعتصمين المسؤولية الكبرى

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تحلّ الذكرى السابعة لمجزرة فضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في مصر لمؤيدي الرئيس الراحل محمد مرسي ومعارضي انقلاب 3 يوليو/ تموز 2013، والعدالة مازالت فاقدة طريقها لهذه القضية الشائكة التي ستظلّ جرحاً لا يندمل في تاريخ مصر الحديث طالما بقي المجرمون أحراراً، والضحايا ما بين قتيل ومعتقل ومشرد ومدرج على قائمة الإرهاب. والمفارقة أنّ وزير العدل الحالي عمر مروان، الذي كان من الممكن أن يمهّد بسلطاته وصلاحياته طريقاً لكشف الحقيقة، هو نفسه الرجل الذي أشرف على كتابة التقرير الحكومي الوحيد للجنة تقصي الحقائق التي شكلت في أعقاب المذبحة، على سبيل ذر الرماد في العيون وتصنّع قيام الدولة المصرية بواجبها تجاه الدماء المسفوكة وأهالي الشهداء. فالمستشار عمر مروان، الذي ظلّ الاعتماد عليه لسنوات طويلة في لجان تقصي الحقائق وإدارة الاستحقاقات الانتخابية، لغزاً، ما بين آراء متناقضة حول مسيرته القضائية ونزاهته السياسية، وتكهنات بشأن الجهات التي يدين لها بالولاء، لم يعد الآن لغزاً، بعدما استطاع إثبات ولائه لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ فحلّ أولاً وزيراً لشؤون مجلس النواب، ثمّ حقق انتقالاً يمكن وصفه بالاستثنائي، بحصوله على منصب وزير العدل، كواحد من أصغر من تولوا المنصب سناً وأقلهم خبرة قضائية وأطولهم ابتعاداً عن منصة القضاء. لم تكن لعمر مروان سابقة خبرة في العمل بتقصي الحقائق، وكان مجهولاً في أوساط السياسة المصرية، عندما اختير في منصب الأمين العام للجنة تقصي الحقائق في أحداث ثورة يناير/ كانون الثاني 2011 التي شكّلها رئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق، بعد ثلاثة أيام من تنحّي الرئيس المخلوع حسني مبارك عن الحكم، واستغرق عملها شهرين، قبل أن تسلّم تقريرها إلى النيابة العامة في 19 إبريل/نيسان 2011.

وفي ذلك الوقت، استطاع مروان مدّ جسور الثقة والتواصل مع الأجهزة الأمنية والمخابراتية والعسكرية، وساهم التقرير الذي أشرف على إخراجه في تفريغ جميع قضايا قتل المتظاهرين من محتواها، حتى أصبحت نجاة كثيرين من تهم قتل شهداء الثورة موضعاً لتندر المراقبين والإعلاميين داخل مصر وخارجها. الأمر الذي دعا الرئيس محمد مرسي في أعقاب فوزه بالانتخابات وأدائه اليمين الدستورية، إلى إصدار قرار في 6 يوليو/تموز 2012، بتشكيل لجنة جديدة لتقصي الحقائق عن وقائع قتل وإصابة المتظاهرين السلميين، في الفترة من 25 يناير/كانون الثاني 2011 إلى 30 يونيو/حزيران 2012. وعلى نحو مفاجئ؛ أعاد مرسي الاعتماد على مروان بسبب إجادة الأخير لاتصالات العلاقات العامة، إذ استطاع التصوير لشخصيات في دائرة مرسي المقربة وجماعة الإخوان المسلمين وكأنه تعرّض لمحاولات إفشال متعمدة خلال عمله باللجنة الأولى، واعداً بمزيد من البحث والتدقيق المنتج في اللجنة الثانية. ولأنّ عمل اللجنتين كان مرتبطاً بالضرورة، تولى مروان منصب الأمين العام للجنة الثانية. وتروي مصادر عدة اطلعت على عمل تلك اللجنة، أنّ مروان كان قناة الاتصال مع جميع الأجهزة الأمنية والعسكرية، وأنه ساهم في التعتيم على بعض الوقائع التي نسبت للجيش خلال الفترة الانتقالية أو اقتصار التحقيق فيها على صغار المجندين والضباط لحماية القيادات الكبرى، وبعضهم كانوا أعضاء بالمجلس العسكري. وعقب عزل مرسي وارتكاب الجيش والشرطة مذبحتي رابعة والنهضة، وللتهرب من الضغط الدولي، شكّل الرئيس المؤقت آنذاك عدلي منصور، لجنة لتقصي حقائق أحداث «30 يونيو». وفوجئ الرأي العام باختيار مروان أميناً عاماً لها أيضاً، واستمر عملها لمدة 11 شهراً، قبل أن تسلّم تقريرها السري إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، كانت حصيلته النهائية إدانة جماعة «الإخوان» وتحميلها مسؤولية المذابح التي ارتُكبت بحق أنصارها وبعض الحوادث الإرهابية والعنيفة الأخرى، والحديث بأخفّ العبارات عن قوات الدولة من جيش وشرطة بأنهم «استخدموا القوة بصورة مبالغ فيها خلال بعض الأحداث» من دون إدانة صريحة أو ضمنية. لكنّ أهم ما حمله تقرير مروان أنّ القوات التي قامت بتنفيذ فضّ اعتصام رابعة هي قوات الداخلية فقط، مبرّئاً الجيش، ومشيراً إلى أنّ الاعتصام شهد ممارسة جرائم تخالف القوانين المحلية والدولية كالتعذيب والقتل خارج إطار القانون والقبض على بعض المواطنين واحتجازهم والتحريض على العنف والكراهية واستغلال الأطفال وحمل السلاح مما استوجب فضّه.

وكذلك فإنّ قوات الشرطة قد التزمت بالمعايير الدولية في عملية الفض واستخدمت القوة بالقدر اللازم، وتوفرت لها حالة الضرورة في استخدام الأسلحة النارية وحافظت على التناسب النوعي بين الأسلحة المستخدمة، إلا أنها قد ارتكبت بعض الأخطاء الإجرائية غير المبررة، حيث كان المسلحون داخل الاعتصام يتحركون ويطلقون النيران من وسط المعتصمين، في ما يمكن وصفه باستخدامهم المعتصمين كدروع بشرية. كما انتهى التقرير إلى أنّ عدد القتلى في أحداث فضّ رابعة والنهضة كان 632 قتيلاً بينهم 8 من ضباط الشرطة، وزعم أنّ الشرطة أمهلت المعتصمين 25 دقيقة فقط بين الإنذار وبدء الفضّ، لكنها لم تستطع تأمين الممر الآمن الذي أعدّته لخروج المعتصمين، وهو ما اعتبره التقرير خطأً إجرائياً، مما أفضى إلى تحميل المعتصمين مسؤولية الانتهاكات التي حدثت وجرائم القتل، بينما اقتصرت انتهاكات الشرطة على أخطاء إدارية وإجرائية.

وبذلك تضخّم دور عمر مروان، من التعتيم على وقائع صغيرة إلى كتم شهادات حية وعلنية عن أكبر مذبحة ضدّ مدنيين في تاريخ مصر، مخالفاً المعايير الدولية الخاصة بجمع وتصنيف قواعد تقصي الحقائق والقواعد النموذجية لإجراءات تقصي الحقائق الخاصة بهيئات الأمم المتحدة الصادرة عام 1970، إذ اعتمد على معلومات رسمية صادرة من جهات تثار الشكوك حول تورطها في الواقعة، ولم يبادر لجمع الأدلة بشكل مستقل. إذ اعتمدت لجنة مروان على تحريات وزارة الداخلية بشكل كامل وما رددته الأجهزة الأمنية في بياناتها الرسمية من اتهامات غير ثابتة بدليل مادي أو بحكم قضائي، واعتبرتها معلومات مسلّما بها من دون تحقيق أو تثبّت.

كما لم تلتفت لأي من التقارير والبيانات التي صدرت عن عشرات المنظمات والمؤسسات التي عملت على الموضوع ذاته وخلصت إلى نتائج واضحة ومحددة، مما حول عمل اللجنة إلى غطاء شكلي ووسيلة لشرعنة السردية السلطوية.

اعتمدت لجنة مروان على تحريات وزارة الداخلية بشكل كامل


خلال اعتصام عام 2015 في نيويورك للتنديد بمذبحة رابعة (الأناضول)

تواصل تصاعد التوتر بين تركيا واليونان حول التنقيب عن الغاز بشرق المتوسط، فيما دخلت فرنسا بقوة على الخط عبر إرسال مقاتلتين وسفينتين حربيتين إلى المنطقة، ويأتي ذلك فيما دعا الرئيس التركي للحوار، محذراً من تجاهل حقوق بلاده

أردوغان يدعو اليونان للحوار

فرنسا تؤجج أزمة المتوسط

وجدت فرنسا في التوتر المتصاعد بين تركيا واليونان بشأن التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، حجة جديدة للوقوف بوجه أنقرة التي دأبت باريس في الفترة الأخيرة على انتقادها في مختلف الملفات، وعلى رأسها الملف الليبي وتحركاتها في المتوسط. وفي تصرّف يمكن وصفه بـ«صب الزيت على النار»، ويساهم في تأجيج التوترات بين أنقرة وأثينا، أعلنت وزارة الجيوش الفرنسية أمس الخميس عن إرسال مقاتلتين من طراز «رافال» وسفينتين تابعتين للبحرية الفرنسية إلى شرق البحر المتوسط مؤقتاً. ويأتي ذلك فيما كانت التحركات تنشط على مختلف المستويات في مسعى للجم التوتر الأخير في شرق المتوسط، حيث تتعقب السفن الحربية اليونانية والتركية بعضها البعض عن قرب على خلفية محاولة تركية للتنقيب عن الطاقة في المياه التي تزعم أثينا أنها تابعة لها. في غضون ذلك، اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فرنسا «بدفع» اليونان وقبرص لاتخاذ «خطوات خاطئة»، كما اتهم الدولتين الأخيرتين بالتعدي على حقوق تركيا في البحر المتوسط، متعهداً بالدفاع عن مصالح بلاده في المنطقة، لكنه دعا أيضاً إلى الحوار لحل النزاع حول حقوق الطاقة.

وقالت وزارة الدفاع الفرنسية إن طائرتين مقاتلتين من طراز «رافال» توقفتا أمس الخميس في سودا بجزيرة كريت، حيث من المتوقع بقاؤهما هناك «بضعة أيام»، بعد أن تم نشرهما في وقت سابق في قبرص لإجراء مناورة. وفي البحر، غادرت الفرقاطة الفرنسية لافاييت ميناء لارنكا القبرصي، علماً بأنها كانت نفذت قبل ذلك تدريبات مع البحرية اليونانية. وانضمت الفرقاطة «لا فاييت» ليل الأربعاء الخميس في البحر المتوسط إلى حاملة المروحيات «تونير» التي كانت في طريقها إلى بيروت، لتقديم المساعدة بعد الانفجار الذي دمر جزءاً من العاصمة في الرابع من أغسطس/آب الحالي. وقالت الوزارة إن «هذا الوجود العسكري يهدف إلى تعزيز التقييم المستقل للوضع، وتأكيد التزام فرنسا حرية الحركة وسلامة الملاحة البحرية في البحر المتوسط واحترام القانون الدولي».

وأعلن ماكرون عقب اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس مساء الأربعاء، أنه قرر «تعزيز الوجود العسكري الفرنسي في شرق البحر المتوسط مؤقتاً في الأيام المقبلة، بالتعاون مع شركاء أوروبيين من بينهم اليونان»، وذلك في مسعى منه إلى «تقدير الوضع في هذه المنطقة بشكل أفضل، ومن أجل إظهار رغبته في ضمان احترام القانون الدولي». ودعا ماكرون، بحسب بيان للإليزيه، اليونان وتركيا، إلى التنسيق بشكل أكبر لتخفيف

اتهم أردوغان فرنسا بدفع اليونان وقبرص لاتخاذ خطوات خاطئة

التوتر، وأعرب مجدّداً «عن قلقه إزاء التوتّرات التي سبّبتها قرارات تركيا الأحاديّة بشأن التنقيب عن النفط، والتي يجب أن تتوقّف من أجل السماح بإجراء حوار هادئ بين الدول المتجاورة والحلفاء في حلف شمال الأطلسي». وفي يوليو الماضي، انتقد ماكرون بشدة «انتهاك» السيادة اليونانية والقبرصية من قبل تركيا في ما يتعلق بالتنقيب عن موارد الغاز في البحر.

من جهته، شكر رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، فرنسا بحرارة أمس الخميس على قرارها بتعزيز وجودها العسكري في شرق البحر المتوسط. وكتب ميتسوتاكيس على «تويتر» أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون «صديق حقيقي لليونان، وهو أيضاً حامٍ قوي للقيم الأوروبية والقانون الدولي».

وفي بيان متلفز مساء الأربعاء، حذر ميتسوتاكيس من «خطر وقوع حادث عسكري» في المنطقة، حيث تتجمع السفن الحربية اليونانية والتركية. وقال «في مثل هذه الحالة تقع المسؤولية على من تسبب في هذه الظروف». وأضاف أن اليونان لا تنفر من «حتى أصعب حوار»، لكن «الحوار يصبح غير ذي صلة بالموضوع في مناخ من التوتر والاستفزاز». وقال ميتسوتاكيس «لن نكون أبداً من يصعد الموقف. لكن ضبط النفس ليس سوى جانب واحد من جوانب قوتنا. ولن يستمر أي استفزاز من دون رد». وحضّ رئيس الوزراء اليوناني تركيا على «التعقّل».

وفي أنقرة، كرر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الدعوة للحوار، قبل أن يجري محادثات مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال في وقت لاحق أمس، حول آخر المستجدات الحاصلة في شرق المتوسط. وقال بيان صادر عن دائرة الاتصال التابعة للرئاسة التركية، إنّ أردوغان أكد لميركل خلال اتصال هاتفي بينهما أمس، رغبة تركيا في حل الخلافات القائمة شرق المتوسط بالحوار ووفقاً للقوانين الدولية.

وفي كلمة ألقاها أمام مسؤولي حزبه الحاكم «العدالة والتنمية» في وقت سابق أمس، قال أردوغان إنّ «مسار الحل في شرق المتوسط هو الحوار والتفاوض». وأضاف «يمكن إيجاد صيغة قائمة على حل يربح فيه الجميع ويحمي حقوق الجميع إذا تصرفنا بالمنطق والعقل»، مشدداً على أن أنقرة «لا تلهث وراء مغامرات».

وقال أردوغان إن «سلوك اليونان في بحر ايجه والبحر المتوسط هو سلوك شرير ومبني على سوء النية»، مضيفاً أنّ الجزيرة اليونانية التي تؤسس عليها أثينا حقوق الجرف القاري تقع على بعد كيلومترين من الساحل التركي و580 كيلومتراً من البر الرئيسي اليوناني. وقال أردوغان «ليس لدينا أي مخططات بشأن حقوق أحد، لكننا لن ندع أي دولة تنتزع حقوقنا». كما اتهم الرئيس التركي فرنسا «بدفع» اليونان وقبرص لاتخاذ «خطوات خاطئة».

في غضون ذلك، أجرى وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو مكالمات مع منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل ووزراء خارجية بلغاريا وإستونيا وفنلندا وإيطاليا والمجر وليتوانيا قبل اجتماع طارئ لمجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي اليوم الجمعة، لمناقشة الوضع في شرق البحر المتوسط.

وسافر وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس، أمس الخميس، إلى إسرائيل، حيث من المنتظر أن يجري محادثات مع المسؤولين هناك بشأن التوتر الحاصل. ومن المقرر أن يلتقي ديندياس بوزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في فيينا اليوم الجمعة. وكان تصاعد التوتر الاثنين مع إرسال أنقرة سفينة للمسح الزلزالي ترافقها سفن حربية قبالة شواطئ جزيرة كاستيلوريزو اليونانية في شرق المتوسط.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، فرانس برس، رويترز، الأناضول)



حضّ رئيس الوزراء اليوناني تركيا على «التعقّل» (أوليفر ماتيس/فرانس برس)

تفاهمات تركية ليبية

وسط استمرار التوتر بين تركيا وأطراف أوروبية عدة على خلفية الملف الليبي وعمليات التنقيب في شرق المتوسط، تحدثت وسائل إعلام ليبية، أمس، عن رصد فرقاطة تركية تدخل حوض ميناء الخمس البحري شرق طرابلس، فيما كانت فرقاطة ثانية لا تزال خارجه. وبالتزامن، أعلنت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، خلال مؤتمر صحافي، مع وزير التخطيط في حكومة الوفاق الطاهر الجهيمي، في أنقرة، توقيع «تفاهمات اقتصادية وتجارية مهمة للغاية».

متابعة

سورية: حملة لإقصاء قائد «قسد»

مع إطلاق قائد «قسد» مظلوم عبدي لمحاولات للخروج من عباءة حزب «العمال الكردستاني»، انطلقت حملة تخوين ضده من «العمال» الذي يحاول أن يكون فاعلاً في الملف السوري

أمين العاصي

ظهرت أخيراً نذر خلافات جوهرية داخل حزب «العمال الكردستاني» الذي بات له يد طولى في الشمال الشرقي من سورية، أو ما بات يُعرف اصطلاحاً بمنطقة شرقي الفرات، التي باتت في قلب المشهد السوري المعقد، في ظل محاولات، تؤكد المعطيات أن النظام وبعض قيادات هذا الحزب تقف وراءها، لتأليب أبناء المنطقة العرب ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، التي يتعرض قائدها مظلوم عبدي لـ«حملة تخوين» من أجل تحييده، عقب محاولاته كما يبدو تقليم أظافر «العمال الكردستاني» في سورية.

وأكد الكاتب السوري الكردي هوشنك أوسي، على صفحته على «فيسبوك»، أن حزب «العمال الكردستاني» يحاول تحييد القائد العام لـ«قسد» مظلوم عبدي، الذي يُنظر إليه على أنه الرجل القوي في الشمال الشرقي من سورية، ورجل أميركا في منطقة شرق نهر الفرات. ووفق هوشنك، فإن الرجل الثاني في هذا الحزب جميل بايق يقود حملة لإحراج عبدي أمام المجتمع الدولي، بالتعاون مع النظام السوري، «ما يعني أن الخلاف بين مظلوم عبدي ورفاقه وصل إلى مرحلة اللاعودة».

وأكد أوسي أن «عمليات الاغتيال التي تطاول رموزاً عشائريّة عربيّة في منطقة الجزيرة، يقف وراءها نظام بشار الأسد، بهدف تأليب العرب على مظلوم عبدي». وأعرب عن اعتقاده بأن المناطق الكردية في شمال شرقي سورية «مقدمة على مرحلة ساخنة وحاسمة»، مشيراً إلى أن الجهود التي بذلها سياسيون أكراد لـ«اقناع مظلوم عبدي بالعودة إلى الحزب والالتزام بقراراته وأجندته، باءت بالفشل». وأضاف «جميل بايق يحضر لانقلاب على مظلوم عبدي، وربما يكون هذا الانقلاب بالتنسيق مع نظام الأسد». وبيّن أن هناك «حملة تخوين ممنهجة ضد مظلوم عبدي ورفاقه»، موضحاً أن القيادي السوري الكردي آلدار خليل يقود هذه الحملة، ومشيراً إلى أن الأخير حسم خياره وبات رجل بايق في سورية. وكشف أن قائد حزب «العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان، المسجون في تركيا منذ عشرين سنة، كان أكد أن جميل بايق «مجرم حرب» بسبب قتله «رفاقه الجرحى»، وجرحى أتراكاً في المعارك التي كان يخوضها الجيش التركي مع الحزب في جنوب شرقي تركيا في تسعينيات القرن الماضي. واعتبر أن القصف الجوي التركي الحالي على جبال قنديل، التي تعد معقل «العمال» على الحدود المشتركة ما بين تركيا والعراق وإيران، «عبثي»، مشيراً إلى أن هذا الحزب «لم يبق إلا على مجموعات صغيرة جداً من قواته في جبال قنديل، وأنه أدخل الجزء الأكبر من مجاميعه المسلحة إلى كردستان إيران، ومنطقة سنجار ومخيم مخمور، بالتعاون مع بغداد وطهران»، مؤكداً أن قيادات الحزب موجودة في منطقة نفوذ حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني»، في منطقة السليمانية في شمال العراق، بالتنسيق مع النظام الإيراني.

ويعد مظلوم عبدي (53 سنة) أبرز القيادات الكردية السورية اليوم، حيث يقود «قوات سورية الديمقراطية»، المدعومة بشكل كبير من قبل التحالف الدولي بقيادة أميركا، منذ تأسيسها أواخر العام 2015 لمحاربة تنظيم «داعش» في شرق نهر الفرات. كما يُعد عبدي، واسمه الحقيقي فرهاد عبدي شاهين والمتحدر من إحدى قرى منطقة عين العرب (كوباني) في ريف حلب الشمالي الشرقي، المطلوب رقم واحد من الجانب التركي بسبب انتسابه إلى «العمال الكردستاني» أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

وذكرت مصادر كردية سورية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أن عبدي يحاول منذ عام الخروج من تحت عباءة حزب «العمال الكردستاني»، والسير في طريق سياسي مختلف، كي يكون جزءا من الحل في سورية، مشيرة إلى أن عبدي نسج خيوط علاقة متينة مع العرب، الذين يشكلون جل سكان منطقة شرقي نهر الفرات، من خلال استقباله شيوخ العشائر والوجهاء، لمعرفته أن المكون العربي وحده من يستطيع حسم مستقبل المنطقة وليس «العمال». وبيّنت المصادر أن عبدي يقود حملة بمساندة من واشنطن لفصل الملف الكردي السوري عن ملفات أخرى يوليها حزب «العمال الكردستاني» اهتمامه، منها الملف الكردي في تركيا. وقالت «هذا الأمر ربما يجلب عليه نقمة الحزب، الذي يحاول أن يكون فاعلاً في الملف السوري، للحصول على مكاسب سياسية في سورية وتركيا على حد سواء».

■ وفاة الدكتور #عصام_العريان داخل سجون #السيسي قبل يوم من ذكرى #مذبحة_رابعة تضاعف من ألم الذكريات والوجع الحاضر على ما آلت له #مصر

■ #فاكرين_رابعة مهما اختلفنا سياسياً أو فكرياً مع #الإخوان_المسلمين، هيفضل اللي حصل في #رابعة_العدوية اسمه #مجزرة لأي شخص يحمل الحد الأدنى من #الإنسانية وأي شخص يدرك أن الخلاف السياسي مهما اشتد لا يعني استباحة الدماء و التنكيل بالمخالفين ... نبرأ إلى الله مما حدث في رابعة والنهضة

■ #اتفاق_الرياض لا يعني الشعب وقضاياه من قريب ولا بعيد. هو اتفاق بين الفاسدين على تقاسم الكيكة من مقدرات وثروات هذا الشعب المكلوم، هو اتفاق على عدم الاختلاف في استمرار النهب والسرقة وتدمير الوطن. اتفاق الرياض ليس سوى اتفاق بين سلطة هشة ومليشيا انقلابية على القسمة بين 2 عوضاً عن 1.

■ تكوّن الانتقالي من قيادات جنوبية كانت في مناصب تدير 5 محافظات جنوبية للحكومة الشرعية مع عدد من الوزارات، ومع ذلك استقالوا من الحكومة لتشكيل مجلس انتقالي لأجل الحصول على أربع وزارات من #اتفاق_الرياض والعودة إلى صف الشرعية مجددا. فلو تحدثوا عن أغبياء السياسة فعنهم حدثوهم!!!

■ كل شي في هذا البلد تغير، بس اللي كانوا السبب، ما تغيروا #بيروت

■ #الفرنسيون ارتكبوا مجازر وحشية في #الجزائر بلغ عدد ضحاياها أكثر من مليون جزائري ولم يتوان #الإيطاليون عن ارتكاب مجازر شبيهة في #ليبيا

■ هذا البلد أكثر ثراءً مما يظنه الجميع، ولكن اللصوص والفاسدين فيه أكثر مما ينبغي، وأقوى مما يجب. #ليبيا

■ بإمكان أي قارئ أن يبحث ويستعرض عدد #التونسيات اللاتي فتحن الباب وكن أول امرأة في مجالها بالعالم العربي وفي العالم أو أن يستعرض حقوق المرأة في #تونس ومكاسبها لكن... واقع المرأة اليومي بعيد عن هذه الصورة الوردية، فالمرأة مازالت تعاني التهميش والتحرش والعنف والتمييز من الدولة ذاتها.

الكويت: قانون لإنهاء تجارة الإقامات

الكويت ـ أحمد الزعبي

قال مصدر حكومي رفيع المستوى لـ«العربي الجديد» إن مجلس الوزراء الكويتي أرسل مشروع القانون الجديد لإقامة الأجانب، إلى مجلس الأمة (البرلمان) للموافقة عليه خلال الأيام المقبلة، حيث يستهدف القانون معالجة أوجه القصور وثغرات القانون القديم ومكافحة الاتجار بالبشر، وخصوصاً بعد الكشف عن العديد من القضايا المتعلقة بتجارة الإقامات التي سببت تكدس أعداد كبيرة من العمالة الوافدة الهامشية.

وأوضح المصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن هويته، أن قانون الإقامة الحالي صدر منذ 6 عقود، مشيراً إلى أن الظروف الراهنة، وخاصة مع تداعيات أزمة كورونا، دفعت الحكومة إلى دراسة إجراء تعديلات أو إقرار قانون جديد بعد مشاورات نواب مجلس الأمة من أجل مواكبة متطلبات المرحلة المقبلة التي تحتاج إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية، في ظل الحاجة إلى عمالة مدربة وأصحاب خبرات حقيقية، وعدم السماح للشركات الوهمية باستغلال ثغرات القانون الحالي.

وأثار إعلان مجلس الوزراء عن مشروع القانون الجديد قلق الوافدين بشأن خطط الحكومة لترحيل مئات الآلاف منهم، وعدم استقرار أوضاعهم المعيشية بسبب تداعيات جائحة كورونا، فضلاً عن المخاوف من تأثير القانون في الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، في ظل حالة الركود التي تشهدها البلاد. وأعلنت الحكومة الكويتية في وقت سابق، عن خطوات مقبلة لترحيل نحو 560 ألف وافد.

وتضمن مشروع القانون الجديد أن يتحمل الكفيل أو صاحب العمل، وكذلك من ساهم في تشغيل عمالة غير مرخصة مسؤولية ونفقات إبعاد المخالفين، وفرض عقوبات رادعة لمنع الممارسات غير القانونية والحد منها، وضبط التزام العمالة في الغرض المرخص لها. واستُحدِثَت عقوبات جديدة في القانون الجديد للاتجار بالإقامة وتشديد عقوبتها.

من جانبه، أكد أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، عبد الله الهاجري، أن الخطوات الحكومية الأخيرة قد تساهم في الإضرار بالاقتصاد الوطني، حيث إن الكويت ستظل بحاجة دائماً إلى قوة بشرية للعمل في المشاريع الكبرى التي تحتاج خبرات، مستغرباً إصرار مجلس الوزراء على التخلص من الخبرات، وخصوصاً ممن تعدى سنّ الـ60، في الوقت الذي تحرص فيه كبرى الشركات العالمية على استقدام هذه الخبرات. وأضاف الهاجري، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أنه قد يكون هناك الآلاف من العمالة غير المدربة في الكويت، غير أن التخلص من أعداد كبيرة من الوافدين سيضرّ بقطاعات اقتصادية كبيرة، وخصوصاً العقارات التي ستخلو من سكانها، والأسواق والمتاجر التي تعتمد على الوافدين، سواء كعاملين أو مشترين ومتسوقين، فضلاً عن خسائر كبيرة ستلحق بشركات السيارات وغيرها من الأنشطة التجارية مثل متاجر التجزئة التي ستتأثر بالطبع جراء الإجراءات الحكومية.

على جانب آخر، قال الخبير الاقتصادي، مروان سلامة، لـ«العربي الجديد» إن حالة الغضب الشعبي تجاه زيادة أعداد المخالفين وتقاعس الحكومة عن معالجة قضية التركيبة السكانية، كانت الدافع الرئيس إلى إقرار قانون جديد يعالج ثغرات القانون القديم ويمنع تجارة الإقامات وفرز العمالة القادمة إلى الكويت. وحذّر سلامة من رضوخ الحكومة لرجال الأعمال وأصحاب النفوذ المستفيدين من القانون الحالي، مشيراً إلى أن القانون الجديد سيحارب عمليات التربح من الاتجار بالبشر بصورة كبيرة.

انتعاش مبيعات السيارات في الصين

(Getty)

تسارعت مبيعات السيارات في الصين في شهر يوليو/ تموز الماضي، الأمر الذي يعني تقديم الدعم لعمالقة السيارات في العالم، وفقا لما ذكرته «بلومبيرغ». وارتفعت مبيعات التجزئة لسيارات الصالون وسيارات الدفع الرباعي والحافلات الصغيرة والمركبات متعددة الأغراض، بـ7,9% في يوليو على أساس سنوي لتصل إلى 1,63 مليون وحدة.

وارتفع سهم فولكس فاغن، بأكثر من 40%، من أدنى مستوى في منتصف مارس/ آذار الماضي في السوق الصينية. وارتفع سهم شركة جنرال موتورز بأكثر من 60% خلال تلك الفترة، في حين باعت شركة تيسلا، 11014 سيارة في الصين خلال شهر يوليو/ تموز، كأفضل بائع للسيارات الكهربائية الخالصة.

حفتر والإصرار على تجويع الليبيين

مصطفى عبد السلام

يصرّ اللواء المتقاعد خليفة حفتر على تحويل الليبيين إلى شعب من الفقراء والمعدمين والبؤساء، الذين يعانون من الفقر والبطالة والأمراض وزيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية، وتلاحقهم أوجاع الدول الفقيرة من تدهور في خدمات التعليم والصحة، وتردٍّ في البنية التحتية، وخاصة المرتبطة مباشرة بالمواطن، مثل شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي وإنتاج الكهرباء وغيرها، رغم امتلاك ليبيا لثروات نفطية وطبيعية هائلة تدرّ عليها مليارات الدولارات سنوياً، وتؤهلها لأن تكون سويسرا العرب، وربما أغنى دولة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع قلة عدد السكان.

هذا الإصرار يأتي عبر إغلاق الموانئ والحقول النفطية الرئيسية في شرق ليبيا منذ شهور، وتحديداً منطقة الهلال النفطي الاستراتيجية الواقع معظم أجزائها في إقليم برقة، وتعتبر من أبرز المناطق التي تضم حقول النفط الرئيسية على الإطلاق، ويمثل إنتاجها ما يراوح بين 60 و80% من صادرات البلاد النفطية، وتضم الحقول المعروفة (السدرة، راس لانوف، البريقة، الزويتينة)، إضافة إلى ميناء الحريقة في مدينة طبرق أقصى الشرق. ومع إصرار خليفة حفتر على إغلاق حقول النفط والموانئ النفطية، فإنه يحجب بذلك النفط الليبي عن الأسواق الدولية، ويمنع تصديره إلى أسواق أوروبا وغيرها، رغم أنه المورد الأساسي للنقد الأجنبي الذي تعتمد عليه البلاد في تمويل الخزانة العامة، وإعادة بناء الاحتياطي الأجنبي المنهار، وسداد الرواتب والأجور للعاملين في الدولة، وتمويل واردات الأغذية والقمح والأدوية وغيرها من السلع الرئيسية، وكذا تمويل استيراد الوقود من بنزين وسولار، إضافة إلى تمويل مستلزمات الإنتاج والمواد الوسيطة وغيرها من مدخلات قطاع الصناعة. وحسب تقديرات مؤسسة النفط الليبية التابعة للدولة، الصادرة يوم الأربعاء، فإنّ إجمالي خسائر إغلاق الموانئ والحقول النفطية بلغت نحو 8,2 مليارات دولار، بعد نحو 9 أشهر على الإغلاق القسري لتلك الموانئ.

وعلى الرغم من هدوء الأوضاع الأمنية والجيوسياسية على الأرض والتدخلات الدولية لمنع نشوب حرب بين قوات الوفاق الوطني في طرابلس المعترف بها من الأمم المتحدة وقوات شرق ليبيا، لكن يصرّ حفتر على إغلاق الموانئ والحقول النفطية بشرق ليبيا، وهو ما اعترف به المتحدث باسم قوات شرق ليبيا، أحمد المسماري، يوم 12 يوليو/ تموز الماضي. في حال استمرار منع تصدير النفط الليبي، وإصرار حفتر على إغلاق منطقة الهلال النفطي، فإنّ من المتوقع جفاف موارد ليبيا من النقد الأجنبي، وهو ما يؤدي بدوره إلى عدم توافر السيولة التي تضمن لليبيين الحد الأدنى من الخدمات.

لقطات

بنك إماراتي يبحث شراء بنك لبنان والمهجر بمصر

قال بنك الإمارات دبي الوطني، أمس، إنه يقوم حاليا بإجراء مباحثات مبدئية مع بنك لبنان والمهجر (بلوم)، أحد أكبر بنوك لبنان، بخصوص إمكانية الاستحواذ المحتمل على وحدته في مصر. وذكر البنك في بيان، أن المباحثات ما تزال جارية، وليس هناك ما يؤكد احتمال استكمال وإنجاز معاملة. أشار البنك الإماراتي، إلى أنه يقوم بشكل مستمر بتقييم الفرص المحتملة والتي تكون متاحة في مختلف الأسواق. كان بنك لبنان والمهجر ذكر في بيان، الثلاثاء، أنه يدرس خيارات استراتيجية، من بينها بيع حصته في بنك بلوم مصر، وسط الأوضاع الحالية في بيروت.

إقليم كردستان لم يبد مرونة في مراقبة معابره

قالت الحكومة العراقية، أمس، إن حكومة إقليم كردستان لم تبد مرونة في مراقبة واردات المعابر الحدودية. جاء ذلك في بيان لوزارة المالية العراقية، غداة إعلان حكومة إقليم كردستان، عدم التزام الحكومة الاتحادية بدفع رواتب موظفي الإقليم. وذكر البيان أن «إقليم كردستان لم يبد أي مرونة في السماح للحكومة الاتحادية بمراقبة الواردات والاستقطاعات الجمركية عبر المعابر الحدودية». وأوضح أن «إلقاء اللوم على الحكومة الاتحادية حول الدفعات المالية قبل حسم الجوانب المتعلقة بالواردات، يمثل تنصلاً غير مقبول من المسؤولية».

الكويت تخفض أسعار بيع النفط الرسمية لآسيا

كشفت وثيقة أسعار، أمس، أن الكويت خفضت أسعار البيع الرسمية لدرجات الخام التي تبيعها لشركات تكرير آسيوية في سبتمبر/أيلول. وحددت الكويت سعر خام التصدير الكويتي لشهر سبتمبر/أيلول بعلاوة 70 سنتا للبرميل فوق متوسط خام عمان في بورصة دبي للطاقة، وخام دبي على منصة بلاتس بانخفاض 35 سنتا عن الشهر السابق.

كما حددت سعر البيع الرسمي في سبتمبر/أيلول للخام الكويتي الخفيف الممتاز بعلاوة 70 سنتا للبرميل فوق متوسط سعر خامي عمان ودبي، بانخفاض 50 سنتا عن الشهر السابق.

الأردن: القطاعات الاقتصادية تتخوف من عودة الحظر الشامل

عمان ـ زيد الدبيسية

فيما تتهيأ الحكومة الأردنية لإعادة تطبيق حزمة من الإجراءات لمواجهة الموجة الثانية من جائحة كورونا، والتي بدأت تشهدها البلاد منذ الأسبوع الحالي بتسجيل إصابات جديدة بالفيروس وارتفاعها يوميا، حذّرت قطاعات اقتصادية من فرض حظر شامل مجددا، ما يعرّض الاقتصاد برمّته لخسائر كبيرة لا يستطيع تحمّلها.

وأعلنت الحكومة أنها ستبدأ، اعتبارا من غد السبت، تفعيل أمر الدفاع 11 الذي أصدره رئيس الوزراء عمر الرزاز ويتضمن عقوبات مشددة بحق كل من لا يلتزم بإجراءات السلامة العامة، وإلزام جميع المنشآت بمراعاة إجراءات التباعد بين الأشخاص وارتداء الكمامات وتوفير أجهزة التعقيم. كما أعلن مركز إدارة الأزمة عن بدء الانتشار الأمني أمام المنشآت لضمان الالتزام بإجراءات السلامة العامة، فيما أغلق وزير الداخلية سلامة حماد، اعتبارا من أمس، معبر جابر الحدودي مع سورية بسبب ارتفاع الإصابات لأشخاص قادمين منه إلى داخل الأردن.

وقال رئيس غرفة تجارة الأردن، نائل الكباريتي، لـ«العربي الجديد» إن الإصابات الجديدة التي يشهدها الأردن منذ حوالي أسبوع لا يعود سببها إلى إعادة فتح المنشآت والسماح لها بالعمل، وإنما بسبب القادمين من مركز جابر الحدودي في أغلب الأحيان. وأضاف أن القطاع الخاص بشكل عام تعرّض لخسائر كبيرة بسبب توقفه عن العمل لعدة أشهر بسبب الموجة الأولى من الجائحة وكانت الكلف باهظة على الاقتصاد بشكل عام وفقد الآلاف وظائفهم نتيجة لذلك، ولم تعد غالبية المنشآت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، خاصة إيجارات العقارات ورواتب العاملين وغيرها.

وقال رئيس غرفة صناعة الأردن، فتحي الجغبير، إن المرحلة الأولى من الجائحة أظهرت أهمية الحاجة إلى استمرارية عمل القطاعات الاقتصادية، خاصة الصناعة والتجارة منها، وذلك لتوفير السلع، خاصة الأساسية منها، ومستلزمات الوقاية من الوباء.

وأضاف لـ«العربي الجديد» أن الأردن كان من أوائل الدول التي نجحت في توفير السلع والأغذية للمواطنين ومستلزمات التعقيم والكمامات وغيرها وتلبية الاحتياجات المحلية منها، بل إن بعض المصانع أصبحت تصدّر كميات كبيرة إلى الخارج، ما يشكل ردا على أي تفكير بفرض الحظر الشامل مرة أخرى.

اقتصاد

أزمات

موانئ عربية مهدّدة بسيناريو كارثة مرفأ بيروت

دفعت كارثة مرفأ بيروت العديد من الدول العربية إلى تشديد الرقابة على موانئها، ولاسيما على المواد الخطرة، تجنبا لأي مخاطر قد تحدث

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يبدو أن انفجار مرفأ بيروت أثار المخاوف من تكراره في عدد من الدول العربية، ومنها الجزائر التي شدّدت إجراءات التفتيش والرقابة على موانئها، بالإضافة إلى اليمن وليبيا وغيرها. وكان سبب كارثة مرفأ بيروت اشتعال 2750 طنا من نترات الأمونيوم، ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية ضخمة.

وقررت الجزائر وضع ضوابط جديدة لتخزين ونقل السلع والمواد الكيميائية الخطرة سريعة الانفجار، من الموانئ، خشية تكرار سيناريو انفجار بيروت الذي أوقع آلاف القتلى والجرحى وألحق خسائر فادحة بالعاصمة اللبنانية.

وقال المدير العام لمجمع الخدمات المينائية «SERPORT»، جلول عاشور، إن «الحكومة أبرقت أمراً لمسؤولي المؤسسات المينائية بالإسراع في تفعيل عمل اللجنة المكلفة بتفقد وتقييم البضائع الفاسدة أو المكدسة لمدة طويلة على مستوى فضاءات التخزين داخل الموانئ الجزائرية».

وأضاف عاشور، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن «عملية متابعة وتقييم السلع المستوردة أو المكدسة على مستوى المخازن ستتكفل بها اللجنة كل 15 يوما بدلا من مرة في الشهر»، موضحا أن ذلك سيسمح بالتحرير التدريجي لفضاءات الميناء من الحاويات التي تعرقل النشاط التجاري، ومبدئيا تخزين البضائع يخضع لإجراءات يحدد إقامتها على مستوى الموانئ لفترة معينة، غير أن التصريحات الكاذبة وعدم معرفة مسار المنتج المستورد يمدد هذه الفترة أكثر.

وقال مدير الشركة المُسيرة لموانئ الجزائر إن «العراقيل الإدارية والقانونية تزيد من تكدس البضائع، ما دفعنا إلى الاتصال بالجهات القضائية لتسريع وتيرة الفصل في الملفات العالقة لتحرير السلع والمواد الكيميائية». وحول لجنة التفتيش، كشف عاشور أنها «تحوز صلاحيات الفصل في مصير البضائع التي لم يتم التصريح بها بالشكل اللائق من طرف المستورد أو التي تحتاج إلى معرفة مسار المنتج، لا سيما فيما يتعلق ببلد المنشأ أو صانعيها أو مطابقتها للمعايير».

وتابع: «جميع البضائع المصنفة على أنها خطرة، تنقل وفق نظام محدد جداً، ففور التصريح بالمنتج الخطير يتم رفعه بشكل تلقائي بمجرد وصوله إلى الميناء قبل توجيهه مباشرة إلى المتلقي تحت مرافقة الأجهزة الأمنية، علما أن الموانئ مجهزة بمعدات خاصة تسمى «حظائر النار» مخصصة لبقاء البضائع الخطرة لفترة محدودة». وكان وزير النقل الجزائري، لزهر هاني، قد قام نهاية الأسبوع المنصرم بزيارة مفاجئة لميناء الجزائر العاصمة، فتش خلالها المخازن والحاويات العالقة منذ سنوات، وأكد عقب الزيارة أن ميناء العاصمة خال من أي مواد خطرة.

وتعد موانئ الدول التي تعاني من حروب مثل اليمن وليبيا الأقرب إلى تكرار سيناريو بيروت، في ظل المخاطر التي تتعرض لها سفن النفط والكيماويات الموجودة في موانئها. وارتفعت، خلال الفترة الأخيرة، وتيرة التحذيرات من وضعية خزان صافر النفطي العائم في ميناء رأس عيسى بالحديدة غربي اليمن، ما ينذر بحدوث كارثة اقتصادية وبيئية وشيكة.

وتحتوي سفينة صافر العائمة والمتهالكة على نحو 1,2 مليون برميل من الوقود، وهي مخزنة في عرض البحر منذ مارس/ آذار 2015. وسفينة صافر المصنعة في اليابان عام 1976 ناقلة نفط ضخمة يصل وزنها الساكن إلى نحو 400 ألف طن متري، وتبلغ سعتها حوالي 3 ملايين برميل من النفط الخام.

وحسب مراقبين، فإن خزان صافر النفطي في رأس عيسى لا يخضع للصيانة منذ ما قبل اندلاع الحرب في اليمن وقد انتهى عمره الافتراضي، إذ توجد مشكلة كبيرة في غلايات البخار الخاصة بوقود المازوت، والتي تشكل قلب الخزان العائم صافر، والذي بدونه تتوقف جميع الأنشطة على الخزان العائم، ويصبح الحفاظ على أدنى مستوى من الصيانة ومعايير السلامة البيئية السليمة أمراً في غاية الصعوبة.

وتتهم الحكومة اليمنية الحوثيين بمنع تصدير نفط خزان صافر العائم وعدم السماح بوصول فرق الصيانة إليه، وهو اتهام ترفضه وزارة النفط والمعادن الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء، والتي تؤكد أن من يمنع تصدير النفط ووصول فرق الصيانة ووقود المازوت لتشغيل معدات منشآت الخزان، هو تحالف السعودية والإمارات.

وفي ليبيا، تصاعدت التحذيرات من احتمال تكرار كارثة مرفأ بيروت، إذ قال رئيس المؤسسة الليبية للنفط مصطفى صنع الله، في تصريحات يوم الجمعة الماضي، «من الوارد جدا أن يتكرر انفجار بيروت في البريقة ورأس لانوف والسدرة».

وأشار صنع الله إلى تكدس كميات كبيرة من المنتجات سريعة الانفجار بشكل غير مسبوق، نظرا لإغلاق مليشيات الجنرال خليفة حفتر لموانئ النفط منذ 17 يناير/ كانون الثاني الماضي.

وتحدّث رئيس المؤسسة، في فيديو نشر على موقع مؤسسة النفط، الجمعة، عن تخزين 25 ألف طن من غاز الأمونيا (الأمونياك) بمرسى البريقة (750 كلم شرق طرابلس)، وأن هذه الكميات إذا تعرضت لإطلاق نار أو إلى حرارة شديدة فإنها ستسبب انفجارا شديدا وسحابة كبيرة ومقتل من يستنشق غبارها السام.





خسائر ضخمة ترتبت على انفجار مرفأ بيروت (الأناضول)

15

كان سبب كارثة انفجار مرفأ بيروت اشتعال 2750 طنا من نترات الأمونيوم، ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية ضخمة. وقُدّر ما تكبّده لبنان جراء الانفجار بنحو 15 مليار دولار.

تقارير عربية

فساد

شركات مشبوهة لتوظيف الأموال في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

يدور جدل واسع في اليمن يتمحور حول شبكات توظيف أموال انتشرت بشكل لافت في الآونة الأخيرة مع توسع نشاطها وانتشارها في أغلب المدن والمناطق اليمنية، خصوصاً في صنعاء وعدن، وتعمل على استقطاب أموال مساهمين مقابل وعود بالحصول على أرباح فورية مغرية يتم دفعها كل ثلاثة أشهر للمساهم. وكشف مصدر مصرفي في البنك المركزي اليمني، لـ«العربي الجديد»، عن عملية تحقيق واسعة تنفذها المؤسسات المصرفية والرقابية المعنية في هذه الأنشطة التي وصفها بالمشبوهة وتتعلق بالنصب والاحتيال على المواطنين اليمنيين في مجالات المضاربة وبيع الأسهم والوعد بالأرباح المغرية. وحسب المصدر المصرفي الذي فضل عدم ذكر اسمه، فإن هذه الأنشطة تعتمد على شركات وهمية أو مشاريع غير حقيقية، إذ يجب أن تستند هذه الأعمال إلى القوانين التجارية اليمنية النافذة لممارسة عملها بحيث ترتبط وفقا لما تمارسه على أرض الواقع من أنشطة بالجهات الرقابية الحكومية ما دامت تمارس أنشطتها كشركات مساهمة لتوظيف الأموال.

غياب رقابة الأجهزة المختصة يساهم في تفاقم عمليات النصب

وتعمل هذه الشبكات كشركات مساهمة تستقطب أموالا من المساهمين، بحيث تدفع أرباحا كل ثلاثة أشهر، إذ يصل سعر السهم الواحد إلى 115 ألف ريال يمني، يحصل المساهم على أرباح بالريال السعودي بنحو 300 ريال كل ثلاثة أشهر، مع أحقيته بالحصول على أمواله والمبلغ المساهم به نهاية العام مع بقاء الأرباح قائمة.

لكن، وفق مصادر تجارية في وزارة الصناعة والتجارة، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن أغلب هذه الأنشطة والشركات حاصلة على سجلات تجارية لممارسة أعمال فردية وفق قانون التجارة اليمني، لكنها تعمل في الأسواق كشركات مساهمة لتوظيف الأموال، وهو ما يخالف القوانين اليمنية.

ويقول الباحث الاقتصادي عبد الواحد العوبلي، الذي يقود حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تستهدف هذه الشركات، إن هذا النوع من الأعمال لا يستند إلى أي منظومة قانونية تجارية، وليس لدى هذه الشركات أي تقارير لأدائها أو حساباتها المالية الخاصة بأنشطتها التي من المفترض أن ترتبط بشكل مباشر بالأجهزة الحكومية المختصة، مثل البنك المركزي اليمني أو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

ويرى العوبلي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المساهمين في هذه الشركات التي تندرج كثير منها في إطار الوهمية بدون دراسة أو خطط أو مراجعة واطلاع على تقاريرها وأنشطتها، لذا فهي تندرج، وفق تحليله، ضمن الأعمال الخاصة بغسل أموال الحرب في اليمن وخارج اليمن، إذ تنشط بعضها في دول، مثل الإمارات والبحرين والسعودية وماليزيا. وأصدر البنك المركزي في العاصمة صنعاء الخاضع لسيطرة الحوثيين، تعميماً صارماً، تمت الإشارة إلى أنه سري وعاجل، موجهاً إلى وحدة الامتثال بالبنك، بالحجز على حسابات 7 أشخاص وشركتين حددهما بالاسم تنشطان في مجال توظيف الأموال في اليمن. وحسب ما ورد في التعميم الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، فإن قرار الحجز استند إلى مذكرة قضائية صادرة من نيابة الأموال العامة ومكافحة الفساد، بالتعميم على كافة شركات ومنشآت الصرافة بالحجز المؤقت على هذه الحسابات، ليتم الاطلاع على كشوفات الحساب والمصادقة على الرصيد وجميع وثائق فتح الحسابات.

في هذا السياق، يضيف العوبلي أن أي مشروع استثماري يجمع أموالا من مساهمين يتوجب أن تكون لديه دراسات جدوى تفصيلية وتوقعات بمستويات التشغيل والأرباح، لكن ما نلاحظه هو انتشار شركات وهمية بأعداد مثير للريبة والاشتباه وتعمل بدون شفافية، الأمر الذي يجعلها عبارة عن أنشطة غير مشروعة لغسل الأموال.

وكان البنك المركزي في عدن قد قام بتنفيذ حملة موسعة استهدفت شركات ومحال الصرافة والحوالات المالية، انتهت بقرار إيقاف مجموعة من الشركات والمكاتب والمحال، خصوصا العاملة في الحوالات وتوظيف الأموال، مع إلزامها بتصحيح أوضاعها المالية وربط حساباتها بالبنك.

وحسب مراقبين، تحوم العديد من الشبهات حول هذا النوع من الأعمال والشركات التي تعد «المضارب بأرباح كبيرة»، في دولة بوضعية حرب وترد اقتصادي ومعيشي وتوقف رواتب القطاع العام وتراجع مداخيل مختلف الشرائح الاجتماعية، وبالتالي يجب تضييق المساحة التي يمكن أن تتحرك فيها مثل هذه الأموال والاستثمارات. الخبير في القانون التجاري يحيى السعيدي، يرى أن القانون يشرعن مثل هذه الأعمال شرط أن تعمل وفق عقود قانونية بين المساهم والشركة. ويشدد على أن الحرب ساهمت في اختلال المنظومة القانونية التجارية، وخصوصا المصرفية والمالية، نتيجة الانقسام الحاصل في المؤسسات المالية والمصرفية بين طرفي الحرب. من جانبه، يقول رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل منصور، إن الغش المالي متفش في اليمن بسبب الحرب، لكن مكافحته يجب أن تتم عبر المؤسسات والجهات الرسمية المختصة. وفي ظل الجدل الواسع حول انتشار شبكات وشركات تمارس بيع الأسهم في السوق اليمنية ووجود عمليات نصب واحتيال والتي أصبحت حديث الساعة في اليمن، يؤكد منصور لـ«العربي الجديد»، عدم تلقي الجمعية أي شكاوى من مواطنين تعرضوا لمثل هذه العمليات، مع التأكيد على أن بعض الشركات التي اطلعت الجمعية على جزء من أدائها قامت بتصحيح أوضاعها القانونية وتعمل في الاستثمارات العقارية وأنشطة تجارية وحرفية.



ضعف الرقابة وراء تفشي الاحتيال على اليمنيين (محمد حويس/فرانس برس)



غزة

الأفوكادو... زراعة ناشئة تشق الصعاب

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يتفاءل مزارعو الأفوكادو في قطاع غزة بموسم جيد هذا العام، بعد أن تنامت هذه الزراعة خلال الأعوام الأخيرة، والتي تستهدف تغطية السوق المحلي واستهلاكه بشكل كامل. وخلال فترات سابقة، كان القطاع يعتمد على استيراد هذا النوع من المحاصيل، إما من الاحتلال الإسرائيلي أو الخارج نتيجة عدم زراعته في القطاع، إلا أن السنوات التي أعقبت الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005 شهدت اتجاه المزارعين إلى التوسع في طبيعة المحاصيل المنتجة محلياً. ويواجه المزارعون في القطاع الكثير من الصعوبات، من أبرزها غياب الدعم الحكومي، إلى جانب منع الاحتلال إدخال بعض الأدوية وعرقلة إدخال بعضها ومنع تصدير المنتجات للخارج، ما أدى إلى عزوف شريحة واسعة عن مهنة الزراعة.

ويقول إسماعيل الكسيح، مالك إحدى الأراضي المنتجة لثمرة الأفوكادو، إن زراعة هذا النوع من المحاصيل يتطور من عام لآخر، نتيجة لاكتساب المزارعين الخبرة اللازمة للتعامل معه والتغلب على الصعوبات التي تواجههم.

ويوضح الكسيح لـ«العربي الجديد» أنه وأشقاءه اتجهوا نحو زراعة الأفوكادو قبل 6 أعوام، إذ كان شقيقهم الأكبر يعمل على رعايتها قبل أن يتولوا هم المسؤولية، محاولين استكمال هذه المهمة وإنتاج كميات تلبي احتياجات السوق. ولا تغطي الكميات المنتجة محلياً من قبل مزارعي القطاع كامل احتياجات سكان غزة، حيث يتم السماح باستيراد جزء من حاجة السوق من الخارج، بعد أن يتم الانتهاء من بيع الكميات المنتجة محلياً، في الوقت الذي يعمل فيه المزارعون على زيادة إنتاجهم سنوياً.

وحسب الكسيح، فإن هذا النوع من الثمار يحتاج إنتاجه لفترة طويلة تصل إلى سنوات وإلى ظروف خاصة عن باقي الخضروات والفواكه التي يجري إنتاجها محلياً، إلى جانب ضرورة توفير مياه ذات ملوحة منخفضة.

ولا تقتصر ثمرة الأفوكادو على صنف واحد، إذ تمكن المزارعون الفلسطينيون في غزة من زراعة أصناف عدة، بعد أن تمكنت وزارة الزراعة من جلب أشتال من الخارج، إلا أنهم يواجهون إشكاليات، من أبرزها تساقط بعض المحاصيل. وتمتاز ثمرة الأفوكادو في القطاع بإقبال السكان على شرائها، بالرغم من ارتفاع ثمن الكيلوغرام الواحد منها مقارنة بأصناف أخرى، إذ لا تقل تكلفة بيعها من المزارعين للباعة عن 6 شواكل، في حين تصل إلى المستهلك بتكلفة لا تقل عن 8 شواكل. (الدولار= 3,40 شيكل إسرائيلي).

في موازاة ذلك، يقول الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة، أدهم البسيوني، إن إجمالي المساحات التي جرى زراعتها في القطاع خلال السنوات الأخيرة من ثمرة الأفوكادو تبلغ 170 دونماً، من بينها 125 دونماً مثمرة.

ويضيف البسيوني لـ«العربي الجديد» أن إجمالي الإنتاج المحلي لهذا الموسم يبلغ 200 طن، وهو يعتبر باكورة إنتاج لهذا المحصول الذي يحتاج إلى فترة طويلة من الرعاية والاهتمام كي يدخل مرحلة الإنتاج التجاري، كما جرى مؤخراً في غزة. ويشير المسؤول في وزارة الزراعة إلى أن الأعوام المقبلة ستكون الكميات المنتجة أكبر مما عليه الآن، لا سيما وأن شجرة الأفوكادو تحتاج إلى رعاية تصل إلى 7 سنوات من أجل الوصول إلى مرحلة الإنتاج التجاري بكميات كبيرة. ووفقاً للبسيوني، فإن الاتجاه التجاري لزراعة ثمرة الأفوكادو أعقب الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005، غير أنه تطور أكثر بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على القطاع عام 2014، حيث من المتوقع أن تزداد المساحات المزروعة منها. ويقر الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة بأن ثمرة الأفوكادو تحتاج إلى رعاية خاصة عن غيرها من المحاصيل، إلى جانب أن عملية تربيتها تحتاج إلى بيئة ذات طابع خاص وعملية إنتاجها ليست بالأمر السهل. وخلال السنوات الأخيرة، تقلصت مساحة الأراضي الزراعية المنتجة للخضروات والفواكه في غزة بسبب التمدد العمراني بشكل كبير، إذ كانت أعداد سكان القطاع عام 2006 لا تزيد عن 1,2 مليون نسمة، في حين وصلت حالياً إلى أكثر من 2 مليون نسمة.



القطاع يستهدف تغطية كاملة للطلب المحلي من الافوكادو (عبد الحكيم ابو رياش)

بناء وتشييد

تهاوي مبيعات الأسمنت في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تراهن شركات الأسمنت في المغرب على عودة ورش بناء المساكن، ومواصلة مشاريع البنيات التحتية في الأشهر المقبلة من أجل محاصرة تراجع حاد في مبيعاتها بسبب الحجر الصحي خلال الشهور الأخيرة. وتفيد بيانات أصدرتها الجمعية المهنية لمصنعي الأسمنت بأن المبيعات من الإسمنت وصلت إلى 6,54 ملايين طن في يوليو/ تموز الماضي، مقابل 8,13 ملايين طن في الفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض نسبته 19,5 في المائة. وانخفضت التوريدات الخاصة بالخرسانات الجاهزة للاستخدام بنسبة 21,8 في المائة لتصل إلى 1,1 مليون طن.

وبدا أن أهم تراجع شهدته توريدات الأسمنت لفائدة قطاع البناء، حيث وصل إلى 33,7 في المائة، فيما ارتفعت التوريدات لفائدة مشاريع البنيات التحتية بنسبة 11,86 في المائة.

كان تقرير صادر عن مؤشر التجاري غلوبل روسرتش الذي تعده مؤسسة وفنا بنك، توقع أن ينخفض استهلاك الأسمنت في المغرب، بنسبة 20 في المائة على مدى العام الحالي 2020، كي ينحدر إلى 10,9 ملايين طن، مقابل 13,6 مليون طن في العام الماضي. وتباطأت وتيرة انخفاض مبيعات الأسمنت، حيث وصلت إلى 24,13 في المائة في شهر يوليو/ تموز الماضي، بعدما بلغت حوالي 33 في المائة في يونيو/ حزيران و50,46 في مايو/ أيار و54,9 في المائة في أبريل/ نيسان، مقابل 28,74 في المائة في شهر مارس/ آذار الذي شهد إعلان حالة الطوارئ الصحية بسبب فيروس كورونا. ويرتقب أن يسجل استهلاك الأسمنت أدنى مستوى له في العشرة أعوام الأخيرة، حيث كان وصل في عام 2011 إلى 16 مليون طن، قبل أن يتراجع في العام الماضي إلى 13,6 مليون طن. وفي هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي إدريس الفينة، لـ«العربي الجديد» أن الورش الكبرى للدولة لم تتوقف خلال فترة الحجر الصحي، غير أن الورش ذات الصلة ببناء المساكن، والتي توفر فرص عمل كبيرة، توقفت خلال تلك الفترة، خاصة في ظل إغلاق المحلات التي توفر المواد الأولية مثل الأسمنت. وأفضت الأزمة الأخيرة إلى توقف عدد من مشاريع البناء والعقارات، حيث مس ذلك 90 في المائة من الورش التي هجرها العمال بعد قرار الحجر المنزلي وحالة الطوارئ الصحية، غير أن رفع الحجر الصحي ترتب عليه عودة العديد من الورش، ما يفسر تباطؤ انخفاض مبيعات الأسمنت.

ويشير الفينة إلى أن توقف ورش بناء المساكن في الفترة بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان، أفضى إلى فقدان استثمارات بقيمة 1,1 مليار دولار في القطاع، معتبرا أنه يمكن خفض مبيعات الأسمنت إلى ما بين ناقص 5 و10 في المائة، بعد رفع الحجر وفي حال اتخاذ تدابير من أجل دعم قطاع البناء والأشغال العمومية.

وكان بحث للاتحاد العام لمقاولات المغرب خلص إلى أن قطاع البناء بالمغرب شهد انخفاضا لرقم معاملاته بنسبة 65 في المائة في فترة الحجر الصحي، ما ساهم في فقدان فرص عمل، على اعتبار أن البطالة شملت 70 في المائة من العاملين في القطاع. وإذا كان مراقبون يركزون على استهلاك الأسمنت عبر البناء والأشغال العمومية، إلا أن مهنيين يشيرون إلى الدور الذي يلعبه البناء الذاتي والصيانة التي تقوم بها الأسر في إنعاش سوق الأسمنت بالمغرب.

وتوقفت عمليات البناء الذاتي والصيانة التي تتمثل في بناء غرف أو إضافة شقق في غفلة من السلطات في بعض الأحيان، في فترة الحجر الصحي والطوارئ الصحية، ما ساهم في تراجع مبيعات الموزعين والمحلات التجارية التي توفر الأسمنت.

وكان خبراء قد أكدوا أنه لكي يعود الطلب على العقارات في الفترة المقبلة، لا مفر من خفض الأسعار التي تعتبر مرتفعة، ما يفرض في تصورهم اتخاذ تدابير من أجل تشجيع الشراء، خاصة في ظل تراجع القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي ستنشط تجارة الأسمنت.

واعتبرت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين في تقرير حديث أن تحفيز الإنعاش العقاري والفاعلين فيه يمكن أن يأتي عبر خفض أسعار بيع المساكن بنسبة 10 في المائة، خاصة في ما يتصل بالسكن الاجتماعي وسكن الطبقة المتوسطة، وذلك حتى نهاية العام المقبل.

واستحضر قانون المالية التعديلي الصعوبات التي تواجهها شركات البناء، حيث قررت الحكومة تمديد آجال تسليم مباني السكن الاجتماعي بستة أشهر بالنسبة للمشاريع التي تنتهي العقود الخاصة بها في العام الحالي، في الوقت نفسه تراهن شركات الأسمنت على مواصلة مشاريع البنيات التحتية التي ترعاها الدولة وعمليات البناء الذاتي والعقارات، من أجل إنعاش مبيعاتها ومحاصرة الانخفاض الحاد الذي تشهده. ويأتي تدهور وضع سوق البناء المغربي في إطار الأزمات الاقتصادية والمالية المتفاقمة وتراجع نسب النمو بسبب جائحة كورونا.

تفاهمات بين ليبيا وتركيا




أعلنت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، توقيع بلادها مع ليبيا تفاهمات اقتصادية وتجارية مهمة للغاية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك، الخميس، مع وزير التخطيط في الحكومة الليبية الطاهر الجهيمي، في أنقرة. وقالت بكجان «وقعنا مع ليبيا تفاهمات اقتصادية وتجارية مهمة للغاية».

وأضافت أن التفاهمات تمهد الطريق لاستكمال المفاوضات بين الشركات التركية ونظيراتها الليبية. ويأتي ذلك استكمالا لخطوات سابقة تستهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. وكان قد تم التوقيع على اتفاق بحري في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج، كما يسعى الجانبان إلى التعاون في المجال النفطي.

أخبار العرب

الجزائر تستهدف 40 مليار دولار صيرفة إسلامية

طرقت الجزائر مجددا أبواب الصيرفة الإسلامية، بإطلاق منتجات غير ربوية لأول مرة من طرف بنوك مملوكة للدولة، في إطار خطط حكومية لاستقطاب النقد المتداول في السوق الموازية.

وحسب وزير المالية الجزائري أيمن بن عبد الرحمن، فإن بنوكا حكومية أخرى ستطلق منتجات للصيرفة الإسلامية فور حصولها على الفتوى الشرعية بشأن مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

وترى الحكومة الجزائرية أن تبني الصيرفة الإسلامية، سيمكن من استقطاب جزء هام من الأموال المتداولة في السوق الموازية وتمويل الاقتصاد، بعيدا عن القنوات الرسمية. وتقدر قيمة السوق الموازية في الجزائر بأكثر من 40 مليار دولار، وفق بيانات رسمية، فيما يرى مراقبون أن الرقم يتجاوز 60 مليار دولار. ومطلع أغسطس/ آب الجاري، أطلق البنك الوطني الجزائري (حكومي)، ثمانية منتجات للصيرفة الإسلامية لأول مرة من طرف مصرف مملوك للدولة، بعد تلقيه فتوى من أعلى هيئة مخولة في البلاد (المجلس الإسلامي الأعلى).

العراق يشتري 5 ملايين طن من القمح المحلي

أعلنت الحكومة العراقية جمع أكثر من 5 ملايين طن من القمح المحلي للعام الحالي، بعد انتهاء عمليات الشراء التي بدأت في مايو/ آيار. وقال عبد الرحمن طوفان، مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب (حكومية)، في بيان، إنه «تم انتهاء الموسم التسويقي وإغلاق كافة أبواب المراكز التسويقية في البلاد بعد تجاوز الكميات 5 ملايين و6 آلاف و836 طنا».

وأوضح طوفان أن «محافظة نينوى كانت الأولى بكمية الإنتاج التي بلغت 909 آلاف و357 طنا، تلتها محافظة صلاح الدين بـ703 آلاف و959 طنا». وحلت محافظة واسط ثالثة بـ550 ألفا و57 طنا، فيما حلت محافظة البصرة أخيرة بـ38 ألفا و976 طنا، وفق طوفان. وأضاف المسؤول العراقي أن «مجموع كميات القمح التي تم استلامها في مراكز تسويق محافظات إقليم كردستان لهذا العام كانت 389 ألفا و745 طنا». ويحتاج العراق إلى وصول مرحلة الاكتفاء الذاتي لنحو 5 ملايين طن سنويا من محصول القمح، وفقا لوزارة الزراعة.

أخبار العالم

أسهم اليابان تصعد لأعلى مستوى في 6 أشهر

صعد المؤشر نيكي لأعلى مستوى في ستة أشهر تقريبا أمس الخميس، مدفوعا بمكاسب قوية في أسهم شركات التكنولوجيا، فيما يتمسك المستثمرون بآمال تطبيق الولايات المتحدة إجراءات تحفيز، على الرغم من تعثر المحادثات بين مشرعين أميركيين. وارتفع المؤشر نيكي 1,78 بالمئة إلى 23249,61 نقطة عند الإغلاق، وهو أعلى مستوى منذ 21 فبراير/ شباط، وعوض تقريبا كافة خسائره التي تكبدها منذ بدء جائحة كوفيد-19. وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1,16 بالمئة إلى 1624,15 نقطة، مقتربا من ذروة سجلها في يونيو/ حزيران. وصعدت أسهم قطاع التكنولوجيا، التي تشمل الأسهم المرتبطة بأشباه الموصلات، بدعم من توقعات بزيادة الطلب على الرقائق المرتبط بالتكنولوجيات الجديدة مثل اتصالات الجيل الخامس.

الصين تمدد رسوماً على الألياف البصرية من الهند

ذكرت وزارة التجارة الصينية أمس، أن الصين ستواصل فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات الألياف الضوئية أحادية النمط من الهند لمدة خمس سنوات أخرى. وقالت وزارة التجارة في بيان إن التمديد سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم 14 أغسطس/ آب، مضيفة أن القرار اتخذ بعد مراجعة انتهاء الصلاحية التي تم إطلاقها بناء على طلب الصناعة المحلية في يونيو من العام الماضي. وبدأت الصين في فرض رسوم مكافحة الإغراق على الألياف الضوئية أحادية النمط المستوردة من الهند اعتبارًا من أغسطس 2014، بنسب تعريفة تتراوح بين 7,4 في المئة إلى 30,6 في المئة، وفقا لقرار وزارة التجارة في 13 أغسطس 2014. وتستخدم الألياف الضوئية أحادية النمط لتصنيع معدات الاتصالات.

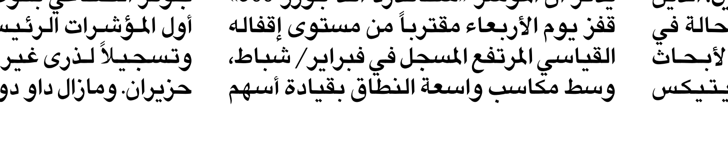
مال وسياسة

تسبب الخلافات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري حول حزمة الإنقاذ خسائر كبيرة للاقتصاد الأميركي الذي يعاني من تفشي الموجة الثانية من جائحة كورونا. ويهدد الديمقراطيون باللجوء للكونغرس لوقف أوامر الرئيس ترامب التنفيذية التي أصدرها يوم الجمعة الماضي.

ترامب يتجاوز الكونغرس

الخلافات حول حزمة الإنقاذ تسبب خسائر كبيرة للاقتصاد الأميركي





ترامب يبدو مرهقاً في المؤتمر الصحافي بالبيت الأبيض (Getty)

واشنطن ـ **شريف عثمان**

على عكس ما توقعه البعض من دخول الحزبين الجمهوري والديمقراطي في جولة مفاوضات حاسمة هذا الأسبوع بشأن حزمة إنقاذ الاقتصاد والمواطنين المنتظرة، بعد إصدار الرئيس الأميركي دونالد ترامب أوامر تنفيذية يوم الجمعة الماضي تغطي أغلب نقاط حزمة الإنقاذ التي لم يتم الاتفاق عليها، أوشك الأسبوع على الانتهاء، ولم تتم مناقشة أي بند، سواء مما أقره ترامب أو مما لم يتطرق إليه، الأمر الذي يهدد بخسائر كبيرة للاقتصاد، قبل نحو ثمانين يوماً من انتخابات الرئاسة. المقررة في الأسبوع الأول من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

ويوم الأربعاء، رفضت نانسي بيلوسي، زعيمة الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب عرضاً من ستيفن منوشين وزير الخزانة باستئناف التفاوض، مؤكدةً أن حزبها «غير مستعد لذلك إلا لو أظهرت الإدارة الأميركية بعض الجدية في التعامل مع الأمر». وجاء رد بيلوسي العنيف بعد رفض الجمهوريين عرضاً من الديمقراطيين بتخفيض قيمة المبالغ التي اقترحوا تخصيصها في الحزمة القادمة بنحو تريليون دولار، لتكون في حدود 2 إلى 2,5 تريليون دولار.

وبشأن استمرار العناد بين الطرفين، أكد منوشين أن بيلوسي هي التي تتعنت وتطلب الموافقة على مقترحاتها قبل استئناف التفاوض، مشيراً إلى إمكانية تمرير حزمة بقيمة «تزيد قليلاً عن تريليون دولار»، على أن يتم تخصيص أية مبالغ إضافية يكون هناك حاجة لها في وقت لاحق من هذا العام، أو مطلع العام القادم.

وبعد تعثر الوصول إلى اتفاق خلال الأسابيع الماضية، تجاوز ترامب الكونغرس الأميركي، وأصدر أوامر تنفيذية تشمل تأجيل خصم ضرائب الأجور لمن تقل رواتبهم السنوية عن مائة ألف دولار حتى نهاية العام الحالي، واستمرار منح من لا يعملون، تعويضات بطالة استثنائية تضاف إلى تعويضات البطالة المعتادة، وإن قرر تخفيض المبلغ الإضافي ليصبح 400 دولار بدلاً من 600 كما كان خلال الشهور الخمسة الماضية، بالإضافة إلى تأجيل سداد قروض الدراسة وتوفير حماية من الطرد لمن لم يتمكنوا من دفع إيجارات مساكنهم. وأكد ترامب أنه قرر استخدام صلاحياته في هذا الأمر «حماية لمصالح الملايين من العمال الأميركيين بعد تمسك الديمقراطيين بمحاولات عرقلة إصدار القرار من الكونغرس».

وفي حين توقع البعض لجوء الديمقراطيين للقضاء لإيقاف تنفيذ أوامر ترامب حتى يوافق عليها الكونغرس المخول بتوجيه أموال الحكومة الفيدرالية، أوشك الأسبوع على الانتهاء دون الإعلان عن دعاوى في هذا الخصوص، ربما خوفاً من استغلال ترامب للموقف خلال حملته الانتخابية، وإظهار الحزب الديمقراطي في صورة من يعطل وصول الإعانات للمواطنين.

واعتبر جاريد برنشتاين، المستشار الاقتصادي لنائب الرئيس الأميركي السابق، ومرشح الرئاسة الديمقراطي الحالي جو بايدن، أن ما فعله ترامب حالياً يعد «إلغاء تاماً لقواعد الحوكمة، بعد أن رفض حزمة الديمقراطيين في مايو/ أيار، وامتنع حتى عن التظاهر بمناقشتها، قبل أن يقدم مقترحه بمدها مع تخفيضها، بعد توقفها نهاية الشهر الماضي»، واصفاً أوامر ترامب التنفيذية الأربعة التي وقعها يوم السبت بأنها «غير قانونية».

ويهدد استمرار التعنت من الطرفين ملايين الأميركيين الذين فقدوا وظائفهم، وتوقف حصولهم على تعويضات البطالة الاستثنائية منذ ثلاثة أسابيع، في وقت وصل فيه عدد المتعطلين لأكثر من 16 مليونا، يمثلون ما يقرب من 10% من قوة العمل الأميركية. لكن ترامب، الذي يبحث دائماً عن العناوين الرنانة بغض النظر عن المضمون، لا يبدو في عجلة من أمره للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية الربع الحالي، في ظل الارتفاع الحالي في أسعار الأسهم في الأسواق الأميركية. ومثل تأجيل ترامب استقطاع ضرائب الأجور من العاملين حتى نهاية العام ضربة أخرى للشركات الصغيرة، التي مازالت تعاني من تبعات ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) في الولايات المتحدة قبل ما يقرب من ستة أشهر، والجهود التي استهدفت الحد من انتشاره، حيث عبر أصحاب بعض تلك الشركات عن مخاوفهم من التعرض لأزمات مالية عند اضطرارهم إلى سداد الضرائب المؤجلة وتعذر تحصيلها من العاملين. ورغم القروض الميسرة التي سمحت الحكومة الأميركية بتقديمها لها، لمساعدتها على الإبقاء على العمالة لديها، ومواجهة الانخفاضات الكبيرة في إيراداتها، تعرضت الشركات الصغيرة لمشاكل جمة خلال فترة الإغلاق الكبير، واضطر الآلاف منها للخروج من السوق التي تعمل فيها، إلا أن ندرة البيانات اللحظية المتاحة عن تلك الشركات، وقلة حجم مديونياتها في أغلب الأحوال، لم تجعل هذه التطورات السلبية تتصدر نشرات الأخبار خلال الفترة الماضية.

ويوم الثلاثاء، نقلت وكالة الأنباء بلومبيرغ عن موقع YELP، المتخصص في متابعة محلات التجزئة والمطاعم، أن أكثر من 80 ألف شركة صغيرة أوقفت أعمالها بصورة نهائية خلال الفترة من أول مارس/ آذار الماضي وحتى 25 يوليو/ تموز الماضي. ووفقاً لمعهد الإفلاس الأميركي، أعلنت أكثر من 800 شركة أميركية صغيرة إفلاسها، طالبةً الحماية من الدائنين، خلال الفترة من منتصف فبراير/ شباط وحتى آخر الشهر الماضي. وتوقع المعهد ارتفاع عدد الشركات المفلسة العام الحالي بنسبة 36% مقارنة بعددها العام الماضي.

ورغم صغر حجم تلك الشركات، إلا أن تأثيرها في الاقتصاد الأميركي لا يمكن إنكاره، حيث تشكل الشركات الصغيرة، التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 500 عامل، ما يقرب من 44% من النشاط الاقتصادي الأميركي، وفقاً لإدارة «الأعمال الصغيرة» الأميركية، ويعمل بها ما يقرب من 60 مليون عامل، يمثلون أكثر من نصف العاملين في القطاع الخاص الأميركي.

> الشركات خائفة من الإفلاس وترامب مهتم بارتفاع مؤشرات الأسهم

ويمتد الأثر السلبي لعدم التوافق على خطة إنفاق سريعة ليشمل العديد من الولايات الأميركية، التي أوشك بعضها أيضاً على إعلان إفلاسه. وخلال الربع الثاني الذي انتهى آخر شهر يونيو/ حزيران الماضي، خفضت الحكومات المحلية في الولايات الأميركية إنفاقها بمعدل سنوي يقدر بحوالي 5,6%، لتضطر إلى تسريح مئات العمال وتعطيل العديد من الخدمات، بسبب انخفاض حصيلة الضرائب لديها.

وتمثل الإعانات المقدمة من الحكومة الفيدرالية لحكومات الولايات نقطة خلاف أساسية بين الحزبين، حيث يدعمها بشدة الديمقراطيون، بينما يتحفظ عليها ترامب، خوفاً من استخدامها في إجراء المزيد من اختبارات الكشف عن الفيروس، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أعداد المصابين، الذين تجاوزوا حتى الآن خمسة ملايين حالة في الولايات المتحدة. ويقدر مركز الأبحاث وتحليل البيانات موديز أناليتيكس MOODY'S ANALYTICS التابع لمؤسسة التقييم الائتماني، أنه بدون مساعدات فيدرالية إضافية، سيصل إجمالي العجز في ميزانيات حكومات الولايات المحلية إلى ما يقرب من 500 مليار دولار على مدار العامين الماليين المقبلين. وقال دان وايت، رئيس أبحاث السياسة المالية في موديز، إن ذلك سيخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بأكثر من ثلاث نقاط مئوية أي 3%، وسيؤدي إلى فقدان أكثر من 4 ملايين عامل وظيفتهم.

يذكر أن المؤشر «ستاندرد اند بورز 500» قفز يوم الأربعاء مقترباً من مستوى إقفاله القياسي المرتفع المسجل في فبراير/ شباط، وسط مكاسب واسعة النطاق بقيادة أسهم شركات التكنولوجيا. وتجاوز المؤشر أثناء الجلسة مستوى إغلاقه القياسي المرتفع 3386,15 نقطة المسجل في 19 فبراير/ شباط، قبيل اندلاع أزمة فيروس كورونا في الولايات المتحدة والتي تسببت في أحد أشد الانهيارات في تاريخ سوق الأسهم الأميركية.

وكانت الأسهم ذات الثقل مثل مايكروسوفت وأمازون. كوم وأبل من أبرز داعمي «ستاندرد اند بورز 500» في تعاملات الأربعاء. وصعد المؤشران ناسداك المجمع وداو جونز الصناعي بقوة أيضا. وكان ناسداك أول المؤشرات الرئيسية الثلاثة انتعاشاً وتسجيلاً لذرى غير مسبوقة في يونيو/ حزيران. ومازال داو دون ذروة فبراير/شباط.

تراجع إعانات البطالة بأميركا

تراجع عدد الأميركيين المتقدمين بطلبات جديدة للحصول على إعانة البطالة، الأسبوع الماضي، إلى أقل من مليون للمرة الأولى منذ بدء جائحة كوفيد-19 في البلاد، وهو ما يرجع على الأرجح إلى انقضاء أجل دعم أسبوعي يبلغ 600 دولار، وهو ما جعل البعض يعدلون عن تقديم طلبات. وقالت وزارة العمل الأميركية، الخميس، إن إجمالي الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة الحكومية المعدل في ضوء العوامل الموسمية بلغ 963 ألفاً للأسبوع المنتهي في الثامن من الشهر الجاري.

بكين تأمل في تهدئة مع واشنطن

بكين ـ **العربي الجديد**

قال مساعد وزير التجارة الصيني، رن هونغ بين، أمس الخميس، إن بلاده تأمل أن تتوقف الولايات المتحدة عن اتخاذ إجراءات تقييدية وتمييزية ضد الشركات الصينية وتوفر الظروف المواتية لتنفيذ اتفاق المرحلة 1 التجاري. ومن المقرر أن يراجع مسؤولون أميركيون وصينيون كبار الاتفاق في اتصال عبر دائرة تلفزيونية مطلع الأسبوع المقبل، حيث من المرجح أن يعبروا عن شكاواهم في ظل العلاقات التي تزداد توتراً.

وقال رن في مؤتمر صحافي إن جائحة فيروس كورونا والإجراءات التي تفرضها الولايات المتحدة للتحكم في الصادرات أثرت دون شك في شراء الصين للسلع والخدمات الأميركية.

وتراجعت واردات الصين من الولايات المتحدة بين يناير/كانون الثاني ويوليو/ تموز بنسبة 3,5% مقارنة بنفس الفترة قبل عام، مما جعلها تخفق في تحقيق التزامها بموجب اتفاق المرحلة 1 بزيادة مشترياتها من السلع الأميركية.

وتابع رن، «في ظل الوضع الحالي، من المطلوب أن يعمل الطرفان معاً ويعززا التعاون لتخطي الأوقات الصعبة». وأضاف «نأمل أن تتوقف الولايات المتحدة عن فرض أي قيود أو اتخاذ أي إجراء تمييزي ضد الشركات الصينية وتوفر الظروف المواتية لتنفيذ اتفاق المرحلة واحد التجاري».

مزارع الحبوب الأميركية من كبار المتضررين من التوتر التجاري مع بكين (Getty)

تراجع البطالة في فرنسا

الزبائن يعودون إلى مطاعم ومقاهي باريس (Getty)

باريس ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا أمس الخميس، تراجع البطالة في البلاد إلى أدنى مستوى في 37 عاماً خلال الربع الثاني. وانخفض معدل البطالة إلى 7,1% من 7,8% في الربع الأول، متراجعاً إلى أدنى مستوى منذ الربع الثاني من عام 1983 عندما بلغ سبعة في المائة. وفرنسا ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا.

وحذر المعهد من أن بيانات الربعين الأول والثاني من 2020 تأثرت بإجراءات العزل العام بين منتصف مارس/آذار ومنتصف مايو/أيار، والتي خفضت العاطلين، حسب «رويترز». وتعرّف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي لا يعمل لكنه جاهز للعمل ويبحث عن وظيفة، وهو ما كان مستحيلاً فعلياً في معظم القطاعات خلال العزل العام. وقال المعهد إن «التراجع الحاد في البطالة في الربع الثاني من 2020 ليس نتيجة لتحسن سوق العمل وإنما هو نتيجة للعزل العام».

وأضاف أن عدد من يريدون وظيفة لكنهم لا يُعتبرون عاطلين عن العمل بحسب تعريف منظمة العمل الدولية ارتفع 1,9 نقطة مئوية إلى ستة في المائة من القوى العاملة. وهذا أعلى مستوى منذ بدأ المعهد قياس هذا الإحصاء في 2003 والسبب الأساسي لتراجع معدل البطالة في الربع الثاني.

تواصل حرب الرسوم بين أميركا وأوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

تتواصل حروب الرسوم التجارية والحظر بين أميركا وأوروبا، وتراوح بين حظر الشركات الأوروبية وزيادة الرسوم الجمركية من الجانب الأميركي، بينما تضغط أوروبا على أميركا من خلال التحقيقات الجارية مع شركات التقنية الكبرى.

وحسب رويترز، قالت وزيرة التجارة الإسبانية رييس ماروتو في بيان أمس الخميس، إنه يتعين على الولايات المتحدة إلغاء الرسوم الجمركية التي فرضتها على سلع من الاتحاد الأوروبي لأن التكتل التزم بكافة قواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بشركة إيرباص لصناعة الطائرات. وأضافت أن الحكومة الإسبانية ترفض قراراً أميركياً بإبقاء سريان الرسوم على سلع الاتحاد الأوروبي. ويأتي ذلك بعد يوم من إعلان واشنطن أنها ستبقي على رسوم جمركية بنسبة 15 بالمئة على طائرات إيرباص و25 بالمئة على غيرها من السلع الأوروبية، على الرغم من الخطوات التي اتخذها الاتحاد لحل النزاع المستمر منذ 16 عاماً بشأن دعم قطاع الطيران.

وكان خبراء قد توقعوا أن تقود جائحة كورونا إلى تهدئة بين بروكسل وواشنطن، وتزيد من التعاون التجاري والاستثماري بين أميركا والكتلة الأوروبية، ولكن إدارة الرئيس دونالد ترامب واصلت الضغط.

ومنذ وصول الرئيس ترامب للحكم يواصل الضغط التجاري على السيارات الألمانية والمنتجات الزراعية الأوروبية عبر رفع الرسوم الجمركية، من جانبها تسعى بروكسل للضغط على واشنطن، إذ أطلقت هيئة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإجراءات ضد الشركات الأميركية، وفتحت تحقيقاً ضد عملاق التكنولوجيا «آبل» بسبب ما تردد عن عرقلة المنافسة في قطاع الدفع بالهواتف المحمولة عبر تخصيص مميزات معينة لهواتف أيفون لمستخدمي خدمة آبل باي.

وتضغط الإدارة الأميركية على الدول الأوروبية عبر إجراءات الحظر أملاً في وقف خط الأنبوب الروسي لتصدير الغاز إلى ألمانيا الذي شارف على الاكتمال.

وتأمل أميركا في خفض إمدادات الغاز الروسي لأوروبا حتى تتمكن من زيادة صادرات الغاز إلى أوروبا، وحل أزمة شركات النفط والغاز الصخري التي تعاني من ضغوط الأسعار. وتشتبه المفوضية بعد تحقيق أولي في أن الشروط التي وضعتها آبل لمستخدمي «أبل باي» على تطبيقات ومواقع الدفع ربما تعرقل المنافسة.





عمال بمصنع إيرباص في فرنسا (Getty)

رؤية

الانتخابات الأميركية وتداعياتها على بريطانيا

موسى مهدي

تنظر بريطانيا بقلق شديد لنتائج انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني، إذ سيتوقف عليها مستقبل بناء «الفضاء التجاري» الجديد الذي تتفاوض بشأنه الحكومة البريطانية مع العديد من دول الاقتصادات الكبرى.

وربما ستعني خسارة الرئيس الحالي دونالد ترامب، في حال حدوثها، ضربة قاصمة لاتفاقية «الشراكة التجارية» مع الولايات المتحدة التي تعد حجر الزاوية في بناء الفضاء التجاري البريطاني لما بعد بريكست، إذ إن ترامب كان من كبار المتحمسين والمشجعين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ودون ترتيبات تجارية. كما وعد ترامب رئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون بشراكة تجارية ضخمة وسريعة مع بريطانيا فور نهاية الفترة الانتقالية لبريكست، أي بنهاية شهر يناير/ كانون الثاني المقبل.

وعلى الرغم من أن بريطانيا حليف استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة بغض النظر عمن يفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة، وبالتالي لا يمكن تجاوزها من قبل أي رئيس أميركي سواء كان الفائز ترامب أو جو بايدن، ولكن قد لا تجد الحكومة البريطانية من مرشح الحزب الديمقراطي بايدن، في حال فوزه، السهولة نفسها والتنازلات في المفاوضات التجارية التي تجدها من ترامب الذي تربطه علاقة صداقة مع الزعيم البريطاني جونسون.

وقد سبق أن حذر الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما من مخاطر بريكست على بريطانيا، إذ أشار إلى أن الإدارة الأميركية قد تفضل توقيع اتفاق «شراكة تجارية» مع أوروبا قبل توقيع الشراكة التجارية مع بريطانيا. وبالتالي هنالك مخاوف في لندن من أن يكون موقف المرشح الديمقراطي بايدن من بريطانيا لا يختلف عن موقف أوباما.

وتعد الشراكة التجارية البريطانية مع أميركا قطعة الشطرنج الرئيسية في بناء الفضاء التجاري الجديد الذي تتفاوض بشأنه حكومة جونسون مع كل من اليابان والهند وكندا وأستراليا. إذ إن توقيع الشراكة التجارية مع أميركا سيجعل من السهل لبريطانيا التفاوض مع الاقتصادات الكبرى.

إذ إن الثقل التجاري الأميركي وكثافة وجود شركاتها المالية ستغري الاقتصادات العالمية الكبرى بتوقيع اتفاق تجاري سهل. ومعروف أن بريطانيا شريك تجاري رئيسي للولايات المتحدة حتى قبل هذه الاتفاقية، إذ إن بريطانيا خامس أكبر مستورد للبضائع والخدمات الأميركية، كما أن أميركا ثاني أكبر سوق بعد الاتحاد الأوروبي للبضائع البريطانية. كما أن توقيع اتفاق الشراكة مع أميركا سيجعل دول الاتحاد الأوروبي أكثر مرونة مع بريطانيا في فترة ما بعد بريكست.

وبريطانيا دولة رئيسية في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وبالتالي فإن أوروبا ستنظر إلى أي شراكة تجارية واسعة وعريضة بين أميركا وبريطانيا على أساس أنها داعم للموقف البريطاني في أوروبا.

وحتى الآن تم تأجيل مفاوضات الشراكة التجارية بين بريطانيا وأميركا إلى الربيع المقبل، على أمل أن يحسم الاختيار الانتخابي للرئيس الأميركي الجديد العديد من نقاط الاختلاف في موضوع الشراكة التجارية بين البلدين.

وكانت وزيرة التجارة الخارجية ليز تروس قد أنهت، الأسبوع الماضي، الجولة الثالثة من مفاوضات التجارة في واشنطن، معربة عن عدم رضاها عن التعرفة الجمركية التي تفرضها الحكومة الأميركية على بعض البضائع البريطانية.

وترى ليز أن العقوبات التجارية التي تفرضها واشنطن على أوروبا تؤذي الشركات والمستهلك في وقت تحتاج فيه بريطانيا وأوروبا إلى المزيد من الاستثمارات والتعاون التجاري مع أميركا لتجاوز التداعيات الخطرة لجائحة كورونا.

وعلى الرغم من الاتفاق على الخطوط العريضة للشراكة التجارية بين البلدين، لاحظ خبراء أن هنالك أربع نقاط خلافية بين بريطانيا وأميركا حول بنود الاتفاقية، وهذه النقاط تتعلق بمجالات الزراعة والأدوية والخدمات المالية وصناعة السيارات.

على صعيد المنتجات الزراعية، تسعى بريطانيا للحصول على تعرفة جمركية منخفضة لصادراتها من المنتجات الزراعية للولايات المتحدة، إذ إن الحكومة الأميركية تفرض تعرفة جمركية مرتفعة على بعض الواردات الزراعية تصل إلى نسبة 17,6% على بعض منها، مثل الجبن ومنتجات الألبان.

وهذا قد لا يشكل عائقاً أمام الاتفاق، ولكن من الجانب البريطاني يدور خلاف أكبر على منتجات اللحوم الأميركية، إذ يتخوف المزارعون في بريطانيا من إغراق الشركات الأميركية البلاد بمنتجات اللحوم الرخيصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة وبالتالي تكبيدهم خسائر باهظة، وربما استيلاء الشركات الأميركية على السوق المحلي في بريطانيا بسبب رخص منتجات اللحوم الأميركية وضخامة الشركات الأميركية.

أما على صعيد الخدمات المالية، التي تعد نقطة القوة للاقتصاد البريطاني، فبينما تستفيد المصارف الأميركية من تمركزها في «حي المال اللندني» لغزو أسواق العالم، تستفيد بريطانيا من الرسوم والضرائب التي تحصل عليها من المصارف الأميركية في تمويلات الخزانة البريطانية وتعزيز مركز «حي المال البريطاني» في العالم.

لكن هنالك خلافا بين واشنطن ولندن بشأن الإجراءات القانونية المنظمة لعمل المصارف وشركات الخدمات المالية، إذ ترغب بريطانيا في مناقشة الإجراءات المنظمة لعمل القطاع المالي الأميركي، وهو ما ترفض الحكومة الأميركية مناقشته في اتفاقيات الشراكة التجارية العالمية.

وعلى صعيد الأدوية والمنتجات الصيدلانية ومنتجات الصحة، ترغب الولايات المتحدة في اتفاق يسمح لشركاتها بالتسويق في بريطانيا دون أي عوائق، وفي المقابل فإن بريطانيا ترى أن أسعار الأدوية الأميركية مرتفعة مقارنة مع منافساتها الأخرى.

أما على صعيد السيارات، فترغب الحكومة الأميركية في خفض التعرفة الجمركية على السيارات وقطع الغيار المصدرة إلى أميركا إلى الصفر. وتأمل بريطانيا عبر هذه التعرفة الجمركية الصفرية بزيادة عدد الشركات العالمية المصنعة للسيارات في بريطانيا. ولدى بريطانيا العديد من شركات السيارات الألمانية واليابانية.

آراء

عن الضم الرحيم

نواف التميمي

هل تراجع رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، عن خطة ضم غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية المحتلة؟ وهل خضع اليمين الإسرائيلي للضغوط الداخلية والخارجية، وتخلى فعلاً عن تطبيق خطط الضم إلى أجل غير مُسمى، أم أن كل ما يجري مجرد تغيير في تكتيكات تطبيق خطط الضم، من دون أي تغيير في الأهداف النهائية كما وردت في مشروع نتنياهو – ترامب؟ الأكيد أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لم يتراجع عن دعم صديقه نتنياهو، بما في ذلك دعمه في مسألة الضم، ولكنه غير مرتاح لترتيبات إعلان الضم وفق مهرجان احتفالي في تاريخ اعتباطي، حدّده نتنياهو يوم 1 من شهر يوليو/ تموز 2020، من دون أن تكون هناك خطط احترازية تحول دون تقويض السلطة الفلسطينية واندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة.

بالنظر إلى السطح، يبدو أن الخطة قد دخلت في حالة من «الجمود السياسي»، بتعبير الإعلام الإسرائيلي، ولا سيما أن موعد الشروع في إجراءات الضم، مطلع الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، قد اصطدم بعقباتٍ إسرائيلية محلية، إلى جانب رغبة إقليمية تمنّت على نتنياهو عدم المضي في خطته، وضغط أوروبي، غير وازن، وظروف أميركية غير متوقعة، ناجمة عن تفشي وباء كورونا، وما صاحب ذلك من ضغوط سياسية واقتصادية على إدارة ترامب، وعلى المستقبل السياسي للرئيس المُقبل على استحقاق انتخابي في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

في المقابل، وعلى خلاف ما يروج في الإعلام الإسرائيلي عن تجميد خطة الضم، تكشف الحقائق على الأرض عن تجاهل نتنياهو الاعتراضات الأميركية على تنفيذ خطة ضمّ المستوطنات المُقامة على أراضي الضفة الغربية إلى سيطرته، والبدء فعلياً بتنفيذها في مناطق متفرّقة من الضفة الغربية، بعيداً من الإعلان الرسمي، واستناداً إلى قرارٍ صادرٍ عن مجلس المستوطنات الأعلى، يعطي الضوء الأخضر للمستوطنين ببدء المعركة وفرض واقع ميداني جديد، يتعدّى خريطة الضمّ الإسرائيلية وخريطة الدولة الفلسطينية في الخطة الأميركية. وبحسب تقارير منسوبة للجنة العامة للدفاع عن الأراضي الفلسطينية وسكان منطقة الأغوار، أدخلت إسرائيل خطة الضمّ حيّز التنفيذ، وبدأت من الأغوار، إذ أزاحت الكتل الإسمنتية التي تفصل بين مناطق «أ» و«ب» و«ج»، ووضعت يافطاتٍ كُتب عليها «هذه المناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، اقتراب الفلسطيني منها قد يعرّضه للخطر»، وفي مدينة بيت لحم، استولت إسرائيل على 700 دونم زراعي في محيط جبل الفرديس، ومنعت الفلسطينيين من دخولها. وفي المدينة ذاتها، جرفت الآليات الإسرائيلية مساحاتٍ من أراضي قرية الكيسان، لصالح توسيع حدود مستوطنة ايبي هناحل.

بعبارة أخرى، قد يكون الضغط الذي واجهه نتنياهو قد أحدث تغييرات شكلية في مراسم تنفيذ خطط الضم، بإلغاء الاستعراض الاحتفالي، واستبدال الضم الخشن بضم رحيم ناعم، يلبي رغبات نتنياهو وحلفائه في الداخل، بما في ذلك تحالف «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، مع الحفاظ على «الاستقرار السياسي» في إسرائيل، ويحفظ ماء وجه حلفاء إسرائيل الإقليميين، ويخفف الضغط عن الرئيس ترامب، من دون أن يُثني إسرائيل عن ضم ما تشاء من أراضي الضفة الغربية.

بموازاة إجراءات القضم للأراضي الفلسطينية، اختار نتنياهو أيضا تنفيس أي غضبٍ مُحتمل للشارع الفلسطيني، عبر إجراءات التفافية مفاجئة سمحت لآلاف من فلسطينيي الضفة الغربية بالتدفق عبر فتحات في الجدار الفاصل بين الضفة وإسرائيل، والوصول إلى شواطئ حيفا ويافا وتل أبيب للاستجمام فيها. وفي ذلك أراد نتنياهو ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد. أولاً، إضعاف السلطة الفلسطينية الضعيفة أساساً، وإعادة الرئيس الفلسطيني بالعصا أو الجزرة إلى بيت الطاعة، وإفشال قرارات وقف التنسيق الأمني. ثم تجديد وعي الفلسطيني، بدلاً من كيه، ليتعايش مع إسرائيل الجارة، مصدر رزقه ووجهة رفاهية أولاده.

مرة أخرى، يُغير الاحتلال من جلده دون التخلي عن جوهره الإحلالي الاستيطاني، وعندما تقتضي المصلحة العامة، يقبل نتنياهو، المُولع بالاستعراض، بالضم الرحيم الصامت بدلاً من الضم الخشن الصاخب، طالما في كلاهما ضمان لتمدد إسرائيل.

خوان كارلوس وحديث المنافي الأندلسية

ممدوح الشيخ

مدهش خبر نفي ملك إسبانيا السابق، خوان كارلوس، نفسه، فالملكية والنفي والأندلس مفردات تغري بالتأمل، وتفتح الباب لذكريات تاريخية وشجون سياسية متعددة الوجهات. وفي قصيدته الشهيرة «أحد عشر كوكباً على آخر المشهد الأندلسي»، بدا الشاعر الفلسطيني محمود درويش كأنه وضع خطًا باللون الأحمر تحت سؤال الصلة بين الأندلس وفلسطين، بعد شجار ثقافي/ سياسي تداول فيه «المتنبازون بالأيديولوجيات»، سهام النفي القاطع، والإثبات القاطع، ومحاولات التلفيق والتوفيق.

ومع مشهد نفي ملك (متوجًا كان أو مُتنحيًا)، من المتوقع أن يتساءل أحد، تلقائيًا، عن التاريخ الذي يكرّر نفسه أو لا يكرّر. وقبل سنوات، طلبت مني مجلة متخصصة أن أختار موضوعًا من التاريخ استوقفني، فكتبت دراسة عنوانها: «منافٍ لها تاريخ»، بعدما لفت نظري قول مؤرخ إن مدينة الكرك الأردنية ظلت ما يقرب من مائة عام «منفى سلاطين المماليك»!

وقد خرج المعتمد بن عباد من الأندلس أسيرًا إلى المنفى، بعدما استعان بـ«المرابطين»، فكتبوا نهاية ملك بني عباد. أما ملك غرناطة الأخير فانتقل إلى جنوب المتوسط بعدما وصلت «حرب الاستعادة» إلى آخر محطات مسيرتها. وعلى خطى المعتمد بن عباد، المنتقل من عرش غارق في الترف شمال المتوسط إلى المنفى القاسي المتقشف جنوب المتوسط، وبعده أبو عبد الله، ملك غرناطة الأخير، بعدهما، يخرج خوان كارلوس من بلد كانت صورته في التاريخ، حقيقةً أو انتحالاً، صورة جنة على الأرض، وبعد ما يزيد عن خمسة قرون من «آخر مشهد أندلسي» (بحسب تعبير محمود درويش)، يعود العرب إلى المساهمة في صنع المشهد السياسي، لا فاتحين ولا منتصرين، بل دافعي «رشى سياسية»!

عاد «العربي» إلى إسبانيا، ولم يعد إلى الأندلس، فاعلًا سياسيًا يأمل أن يفتح بأمواله بابًا لم يعد قادرًا على فتحه والدخول منه بوسائل «الفعل العلني» القانونية، وتلك مشكلةٌ من أخطر مشكلات «المال السياسي العربي» في الغرب خلال السنوات القليلة الماضية. والولع بالتحرّك في «الخفاء». وفي بداية القرن العشرين، كتب الفيلسوف جورج زيميل مقالًا عن السرّية، ما زال أحد أكثر الرؤى التنظيرية تأثيرًا في دراسات الظاهرة. هاجم زيميل السرّية، واعتبر أنها خطر على المجتمع المفتوح ودولة القانون، ودليل على وجود «شر غير معلن» و... والاعتماد المفرط على «تكتيك الحسابات السرّية» ينطوي على مخاطر كبيرة، على صورتنا، بل مصالحنا، وخصوصا إذا أضيفت إلى ملامح «الصورة النمطية» للعربي، وهي أصلًا مشوهة بشدّة، ملمح التحرّك في الخفاء لإفساد النخب الرسمية أو غير الرسمية في الغرب، فستكون النتائج مؤسفة جدًا.

وخلال السنوات القليلة الماضية، تشهد فرنسا وجنوب أفريقيا وماليزيا إما تحقيقات أو محاكمات لمسؤولين حاليين أو سابقين على خلفية ممارسات مالية غير قانونية ذات بعد سياسي، ما يعني أن الاعتماد على المال، غالبًا خارج القانون، يكاد يصبح نهجًا مفضلًا لدى بعض الدول. وفي حال استقصيت الظاهرة، فسوف تطول القائمة على نحوٍ ربما يتجاوز ما يمكن تخيله. وفوضى المال السياسي ظاهرة عالمية، لا شك في ذلك، لكن واقعها في العالم العربي أخذ، خلال السنوات القليلة الماضية، منحىً دراميًا، فالأرقام بمئات الملايين وقوائم المانحين والمتلقين تتضخم بشكلٍ لا سابقة له.

وأذكر في أثناء عملي في تحرير «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية» لمؤلفها عبد الوهاب المسيري، رحمه الله، قصة حكاها لي عن «شيك لحامله» تسلمه شخص فلسطيني معروف من مسؤول عربي ليسلمه إلى «حاخام الناطوري كارتا»، وهي حركة معادية للصهيونية، وكيف أن الشيك لم يصل إلى المرسل إليه.

.. ولكن ما أنا على يقين منه أن نفي الملك الإسباني السابق، خوان كارلوس، رسالة وصلت إلى المرسل إليه.

(كاتب مصري)

في ضرورة نظرية جديدة في المواطنة

وائل السواح

رجع مفهوم المواطنة، في السنوات الأخيرة، إلى صدارة البحث بين المنظّرين السياسيين، ليس في سورية فحسب، بل في العالم كله، بعد أن كان اختفى وهلة على امتداد العقود السابقة منذ السبعينيات التي ساد خلالها خطاب أيديولوجي، قومي، شبه فاشي. وثمّة أسباب عديدة لهذه العودة، لعل أهمها أن مفهوم المواطنة يختزل، في داخله، عدة مفاهيم مهمة للبشر، كالكرامة والعدالة والانتماء المجتمعي. أهم من ذلك أن المواطنة تتصل في آن معًا بقضايا تتعلق بالإنسان فردا، من ناحية، وفي انتمائه إلى مجتمعه، من ناحية أخرى. وهي بذلك تحتفظ بفردية المواطن واستقلاله وحريته في الفكر والاعتقاد والعمل السياسي والمجتمعي في وقت واحد.

وساعدت على عودة مفهوم المواطنة إلى الظهور أخيرا عوامل أخرى مثل التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية في التسعينيات من القرن الفائت، وبلدان أخرى في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وتحوّل الديمقراطية من كونها ترفا لا ضرورة له في حمأة النضال من أجل التحرر الوطني والنضال الطبقي إلى كونها ضرورةً لا محيد عنها، باعتبارها النظام السياسي الأقل سوءا، إن لم يكن الأمثل. وجاء الازدياد الأخير لخطر الأصوليات والتعصب الديني، سواء في إيران أم الذي تشكّله الحركات الإرهابية في أفغانستان وبلاد الشام وأفريقيا، وعلى امتداد الكرة الأرضية.

أظهرت هذه التحولات أن استقرار الديمقراطية وعافيتها لا يكمنان فقط في عدالة بنيتها الأساسية، وإنما في نوعية المواطنين وسلوكهم، مثل شعورهم بالهوية، وكيف ينظرون إلى البنيات المنافسة لهذه الهوية، من بنياتٍ قومية وإقليمية ودينية وعرقية، وأهم من ذلك مقدرتهم على التسامح والتعايش والعمل مع الآخرين الذين يختلفون عنهم. وأخيرا، رغبتهم في القيام بفعل سياسي كيما يروجوا قضية عامة، ويحاسبوا السلطات عليها. في سورية ودول عربية كثيرة، وخصوصاً التي مرّت بتجربة انتفاضات 2011، بات تطوير فكرة المواطنة الآن مطلبا راهنا في منطقتنا أكثر مما في البلدان الأكثر تقدّما، لجملة من الأسباب. لقد دفع السوريون ثمنا عزيزا جدّا من أجل تحرّرهم من ربقة أبشع أنواع الاستبداد والطغيان، وسيكون عبثا مريعا وإساءة لذكرى من قضى ومن ضحّى بيننا في سبيل ذلك أن نخرج من طغيانٍ لنقع في طغيان آخر. أولا: يقوم مفهومُ المواطنة على أساس العلاقة التبادلية بين الحق والواجب. وهما مفهومان يكادان يكونان غائبين عن ثقافتنا العربية. ينقسم مفهوم الحق إلى ثلاثة جوانب رئيسية: الحق في الحياة والحق في الكرامة والحرية والحق في التملك. ولقد أنكر على الفرد تاريخيا في البلاد العربية هذه الحقوق في معظم الأحيان. وغالبا ما كان السماح بها منةً وإنعاما من الحاكم (الخليفة، الوالي، الملك، الرئيس) الذي كان باستطاعته في أي وقت استرجاع ما جاد به، فهو قادر على إزهاق الحياة ومصادرة الأملاك ومنع الأفراد من حقوقهم في العمل والتعبير والعيش الكريم، بمجرد إبداء إرادته بذلك. هنا ينعدم تماما مفهوم المواطنة، ليحل محله مفهوم الرعية.

ولا بد، إذن، لتطوير نظرية في المواطنة، من التركيز على أهمية إيجاد الأرضية الثقافية والحقوقية والدستورية التي تعيد الاعتبار لهذه الحقوق الثلاثة الأساسية التي تعتبر المدخل إلى كل الحقوق الأخرى. ولا بد من أن يعمل المثقفون السوريون على تعزيز هذه الحقوق الثلاثة، بحيث يمتنع، مرة وإلى الأبد، على أية سلطة، مهما كانت ومهما كان مبرّر وجودها، أن يكون بإمكانها سحب أي منها (قتل النفس وقتل الكرامة ومصادرة الملكية). ولا يكفي إقرار ذلك في الدستور، ما لم يترافق ذلك بثقافة حول الحق ينبغي العمل على تأصيلها في أوساط المواطنين، بحيث تغدو الحياة والحرية والملكية الأسس التي تقوم عليها المواطنة، وليس الانتماء العرقي أو القبلي أو الديني أو الطائفي أو غير ذلك.

> يقوم مفهوم المواطنة على أساس العلاقة التبادلية بين الحق والواجب، وهما يكادان يكونان غائبين عن ثقافتنا العربية

من جانب آخر، ينبغي التركيز على مفهوم الواجب والتمييز بينه وبين الفرض، فالواجب قضية لا تكون فاعلة إلا إذا كانت نابعة من الذات، وبالتالي قادرةً على التحقق، بغض الطرف عن القوى التي يمكن استخدامها لتحققها، كالقانون والشرطة مثلا. وفي ثقافتنا، كثيرا ما يحل الفرض محل الواجب، فيقوم الناس بواجباتهم، لأنها فرض عليهم، ولأنهم إذا ما تجاهلوها يمكن لسلطةٍ ما أن تنالهم. نرى ذلك في أبسط الأشياء، كالالتزام بإشارات المرور، إذا كان الشرطي موجودا وتجاهلها إذا كان غائبا. ولكن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الأمور الكبرى، كالضرائب. يتهرّب معظم السوريين من الضرائب إذا ما أمكنهم ذلك، وهم يعتبرون الضريبة نوعا من السلب لحقهم في التملك. وهم لا يدفعون ضرائبهم إلا إذا كان سيف العقوبة القضائية مسلطا على رقابهم. وربما كان من الممكن أن يتفهم المرء الدوافع وراء مثل ذلك السلوك، وأهمها شعور المواطن أن حكومته، في واقع الأمر، غريبة عنه ولا تمثله، وأنها، بالأحرى، سلطةٌ عليه، وليست سلطة منه. ويزداد الأمر سوءا عندما يتم الخلط بين الحكومة والدولة، فالحكومة ينبغي أن ينظر إليها عرضا زائلا، تعبر عن وجهة نظر واحدة من وجهات نظر متعدّدة في البلد، في حين أن الدولة ومؤسساتها دائمة، وتهم جميع «المواطنين»، وتعود ملكيتها إليهم جميعا بالتساوي.

السلوك الذي تسلكه الحكومات، أحيانا كثيرا (وربما دائما)، في تماهيها بالدولة، وتصرّفها كأنها هي الدولة، أو كأن الدولة هي الحكومة، هو المسؤول وراء سلوك «المواطنين» حيال مؤسسات الدولة، والطريقة التي ينظر إليها المواطنون إلى الأملاك العامة والمرافق العامة، كالطرقات والحدائق العامة ووسائل المواصلات. ونحن نعرف أن السواد الأعظم من السوريين، مثلا، لا يميزون بين مصطلحي الدولة والحكومة، فيستخدمونهما مترادفيْن لمعنى واحد.

على أن التفسير شيء وقبول الأمر الواقع شيء آخر. وكما أن من الخطأ أن تستأثر الحكومة بمؤسسات الدولة، وتستخدمها لأغراضها السياسية الضيقة، فإن من الواجب على النخبة السورية أن تعمل جاهدةً لكي يصل إلى وعي السوريين أن ثمّة فرقا بين المفهومين، وأنه إذا كان ثمّة لبس بسبب من استئثار الحكمة بمدلولات الدولة، فإن من واجب «المواطنين» أن يعملوا، بشكل دؤوب وواضح، لاستعادة حقهم في أن تكون مؤسسات الدولة ملكا لهم بالتساوي. ولا بد أخيرا من الاعتراف أنه لا يمكن تأسيس مفهوم المواطنة بعيدا عن مفهوم المجتمع المدني الذي لا بد له أن يلعب دورا كبيرا، إلى جانب الحكومة (وليس في صفها)، في قيادة مؤسسات الدولة. وينبغي أن يأتي هذا الاعتراف من الحكومة أولاً، ومن «المواطنين» ثانيا. وفقط عندما يصل السوريون إلى هذا الفهم المشترك، يكون الطريق قد أفسح أمام نشوء مفهوم عصري للمواطنة، بعيدا عن مفهوم الرعية الذي ظل سائدا طوال السنوات الفائتة.

(كاتب سوري في واشنطن)

كاريكاتير | **عماد حجاج**

www.alaraby.co.uk

في وداع عبد الغني عماد

نبيل البكيري

يعد الأكاديمي اللبناني، عبد الغني عماد، من أهم الباحثين وعلماء الاجتماع العرب على مدى عقدين، قدّم خلالهما عصارة أفكاره في مشاريع بحثية غاية في الثراء المنهجي والعلمي والمعرفي، وقضى شطرا كبيرا من حياته في قاعات التدريس، ومشرفا على رسائل الماجستير والدكتوراه، عدا عن حضوره اللافت في المؤتمرات العلمية واللقاءات الحوارية. غادرنا بعد هذا كله، وبكل هدوء وصمت ومن دون ضجيج، بمرضه المفاجئ الذي اعتراه أخيرا، ونصحه الأطباء بالابتعاد قليلا عن أجواء البحث والقراءة والكتابة، لكنه ظل، حتى لحظاته الأخيرة، عاكفا على الكتابة والتدوين والتأمل والبحث، وأنتج كتابيه المهمين «جينالوجيا الآخر، المسلم وتمثلاته في الاستشراق والأنثروبولجيا والسوسيولوجيا»، و«سوسيولوجيا الهوية، جدلية الوعي والتفكيك وإعادة البناء»، الذي يعتبر من أهم الكتابات الاجتماعية خلال هذه المرحلة العربية الأكثر تعقيدا وتشظيا.

للراحل مساهمات علمية عديدة، وخصوصا في علم الاجتماع، مجال تخصصه الأكاديمي، وقد ظل فترة طويلة عميدا لمعهد علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية. ومن أهم مساهماته الأكاديمية كتابه «منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات والتقنيات»، وكتابه «الهوية والمعرفة، المجتمع الدول»، وهو في علم اجتماع المعرفة والاتجاهات الحديثة والمقاربات العربية في هذا السياق، فضلا عن كتاب «سوسيوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات.. من الحداثة إلى العولمة».

ولا مبالغة في القول إن عبد الغني عماد ربما يكون السيوسيولوجي العربي الأكثر إنتاجا في مجاله وتطبيقاته البحثية في الواقع العربي الراهن. ساهم في مشاريع بحثية عربية رصينة عديدة، من أهمها موسوعة «الحركات الإسلامية في الوطن العربي»، الصادر في مجلدين كبيرين عن مركز دراسات الوحدة العربية، وكذلك موسوعة «الثقافة العربية في مئة عام»، وهو من أهم الأعمال البحثية في مجاله ربما في العقدين الماضيين. كتب عبد الغني عماد أيضا في الحركات الإسلامية الكثير، وخصوصا في الحالة اللبنانية التي كتب فيها «الحركات الإسلامية اللبنانية»، و«إشكالية الدين والسياسة»، وكتب عن الحالة السلفية اللبنانية في كتابه «السلفية والسلفيون، الهوية والمغايرة قراءة في التجربة اللبنانية». ويعد كتابه «الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية بناء النموذج وبناء الخطاب» من أهم كتبه في الظاهرة الإسلامية، وقد أنجزه على خلفية مآلات الربيع العربي، وكتب دراسات عديدة عن العنف والثقافة وتكنولوجيا الاتصال، وكلها دراسات علمية اجتماعية قيمة. أما عن عبد الغني عماد الإنسان، فمن اقترب منه وجده غاية في التواضع والزهد والبساطة التي تعكس عمقا علميا وإمتلاء معرفيا كبيرا، ينعكس في سلوكه المتواضع، وإصغائه للمتحدث إليه بأدب واحترام جم، فقد عملت معه أكثر من عامين في مشروع موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، وكنت على تواصل دائم معه، فتذهلك بساطة الرجل وسهولة التعامل والنقاش معه، على الرغم من انشغالاته الكثيرة. والتقيته، في مؤتمرات وندوات علمية في أكثر من عاصمة، فزداد قربنا من بعض وتوطدت صداقاتنا أكثر فأكثر، على الرغم من أنني تلميذ أمام معلمه، واستفدت كثيرا من كتاباته وتوجيهاته بين حين وآخر، وملاحظاته على ما أكتب هنا أو هناك، وكان يغمرني بإطرائه كثيرا. وعلى الصعيد السياسي، كان للفقيد موقف واضح من قضية الفساد والاستبداد في العالم العربي، وكان دائم الحديث عن أن ضريبة الصمت الطويل عن الفساد والاستبداد ستكون فاتورتها كبيرة وباهضة، ولهذا كان يرى ارتدادات ثورات الربيع العربي طبيعية، لحجم الفساد والاستبداد الجاثم على شعوب المنطقة العربية، ولهذا لن تذهب هذه التضحيات سدى، وإنما ستأخذ مداها حتى تثمر دولة المساواة والعدالة والقانون والحرية والكرامة. رحل ابن طرابلس بهدوء، وهو في قمة عطائه الفكري، رحل بصمت كما عاش بصمت المتأمل والمفكر الذي يشرّح الواقع من دون تبرم أو تأفف. رحل طبيب الواقع العربي، الطبيب الذي كان يرى مهمته الأساسية وصف العلاج، وعلى المريض أن يتناول علاجه بكل حرية، ومن دون أي وصاية أو ضغط من أحد، فالمريض أعرف بما يفيده من دواء. كان دائم الحديث عن أهمية المقاربات الاجتماعية في فهم تعقيدات الواقع العربي المعاصر وإشكالاته، وأن المقاربات الاجتماعية هي المدخل الحقيقي لوضع الحلول والتصورات لكثير من هذه الإشكالات، خصوصا ما يتعلق بأزمتي السلطة والتعليم في العالم العربي وأزمة الثقافة أيضا. رحيل عبد الغني عماد في مرحلة كهذه، وفي عمره هذا، خسارة كبيرة على اللحظة العربية الراهنة، لما مثله الرجل من حضور جسّد فيه دور المثقف الذي إن خانه واقعه لا تخونه أفكاره وحفرياته الفكرية في طرحه ومساهماته النوعية التي ستمثل خريطة أفكار للأجيال من بعده، الأجيال التي لا ينبغي أن تبقى بلا خريطة طريق، كي لا تتقاذفها الأمواج العاتية والتيارات المختلفة.

> ربما يكون السيوسيولوجي العربي الأكثر إنتاجاً في مجاله وتطبيقاته البحثية في الواقع العربي

(كاتب يمني)

أخلاق الاستبداد وأخلاق الاستصلاح

سيف الدين عبد الفتاح

مثل الحكومة العادلة الهادفة إلى الصلاح والاستصلاح، والحكومة المستبدة الساعية إلى كل فساد وإفساد، كمثل البستاني العارف المتمكّن والحطّاب الذي لا يطلب إلا عاجل الاكتساب، فلا ينتج إلا حال البوار؛ ذلك أن لكل عمله، البستاني يصلح فيزهر والحطّاب يُفسد فيدمر؛ فلكل هدف وقصد وأسلوب وطريقة، فقصد الصلاح غير استهداف الفساد؛ وكأنه يستحضر معاني السياسة في أصلها المعجمي، بالقيام على الأمر بما يصلحه.. «نعم: الأقوام كالآجام، إن تُركت مهملة تزاحمت أشجارها وأفلاذها، وسقُم أكثرها، وتغلّب قويّها على ضعيفها فأهلكه، وهذا مثل القبائل المتوحّشة. وإن صادفت بستانياً يهمه بقاؤها وزهوها فدبّرها حسبما تطلبه طباعها، قويت وأينعت وحسُنت ثمارها، وهذا مثل الحكومة العادلة. وإذا بُليت ببستانيٍّ جدير بأن يسمّى حطّاباً لا يعنيه إلا عاجل الاكتساب، أفسدها وخرّبها، وهذا مثل الحكومة المستبدّة. ومتى كان الحطّاب غريباً لم يُخلق من تراب تلك الديار وليس له فيها فخار ولا يلحقه منها عار، إنّما همّه الحصول على الفائدة العاجلة ولو باقتلاع الأصول، فهناك الطّامة وهناك البوار. فبناءً على هذا المثال، يكون فِعلُ الاستبداد في أخلاق الأمم فِعل ذلك الحطّاب الذي لا يُرجى منه غير الإفساد.

وفعل الإصلاح شبكيٌّ مركب، أوله النصيحة، كأقوى ضابط أخلاقي يشكل الضبط الجمعي والاجتماعي جوهر أدواره ووظائفه الهادفة لحراسة الاجتماع والنظام العام في الشأن العام والأمر العام، بما يحفظ فاعلية المجتمع في وظائفه المتنوعة، وبما يشكله من رأي عام ووعي جمعي يستهدف ترسيخ المعايير في مواجهة فقدانها، وتمكين القيم الأساسية العامة لحماية تماسك المجتمع وحيويته وفاعلية، ليصب ذلك في كيان المجتمع والحفاظ على شبكة علاقاته الاجتماعية، وصب في عافيته وصحته المجتمعية؛ ذلك أن ..» أقوى ضابط للأخلاق النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ؛ أي بحرص الأفراد على حراسة نظام الاجتماع، وهذه الوظيفة غير مقدور عليها في عهد الاستبداد لغير ذوي المنعة وقليل ما هم، وقليلاً ما يفعلون، وقليلاً ما يفيد نهيهم؛ لأنه لا يمكنهم توجيهه لغير المستضعفين الذين لا يملكون ضرراً ولا نفعاً، بل ولا يملكون من أنفسهم شيئاً، ولأنَّه ينحصر موضوع نهيهم فيما لا تخفى قباحته على أحدٍ من الرّذائل النفسية الشخصية فقط، والموظَّفون في عهد الاستبداد للوعظ والإرشاد يكونون مطلقاً. ولا أقول غالباً، من المنافقين الذين نالوا الوظيفة بالتملّق، وما أبعد هؤلاء عن التأثير، لأنَّ النصح الذي لا إخلاص فيه هو بذر عقيم لا ينبت، وإنْ نبت كان رياءً كأصله، ثمَّ إنَّ النّصح لا يفيد شيئاً إذا لم يصادف أذناً تتطلّب سماعه؛ لأنَّ النصيحة، وإن كانت عن إخلاص، فهي لا تتجاوز حُكْمَ البذر الحيّ: إنْ أُلقي في أرضٍ صالحة نبت، وإن أُلقي في أرض قاحلة مات».

إن حريةَ التعبير المسؤولة والنقد الفعال في الشأن العام يتوجه من كل أحد ولكل أحد، ولا يفرق في ممارسته بين أحد وأحد.. «أمّا النهي عن المنكرات في الإدارة الحرّة، فيمكن لكلٍّ غيور على نظامٍ قومه أن يقوم به بأمانٍ وإخلاصٍ، وأن يوجِّه سهام قوارصه على الضعفاء والأقوياء سواء، فلا يخصُّ بها الفقير المجروح الفؤاد، بل تستهدف أيضاً ذوي الشّوكة والعناد. وأنْ يخوضَ في كلِّ وادٍ حتى في مواضيع تخفيف الظّلم ومؤاخذة الحُكّام، وهذا هو النصح الإنكاري الذي يُعدي ويُجدي، والذي أطلق عليه النّبي عليه السلام اسم (الدّين) تعظيماً لشأنه، فقال: «الدين النصيحة»»؛ إنه النصح الإنكاري لمواجهة كل ظلم ومحاسبة كل حاكم مسؤول.. ومن هنا.. «لمّا كان ضبطُ أخلاق الطبقات العليا من النّاس أهم الأمور، أطلقت الأمم الحرّة حرية الخطابة والتأليف والمطبوعات مستثنيةً القذف فقط، ورأت أن تحمل مضرّة الفوضى في ذلك خير التحديد؛ لأنَّه لا مانع للحكّام أنْ يجعلوا الشّعرة من التقييد سلسلة من حديد، ويخنقوا بها عدوّتهم الطبيعة، أي الحريّة. وقد حمى القرآن قاعدة الإطلاق بقوله الكريم: ولا يُضارُّ كاتبٌ ولا شهيد. فبين النصح الفعّال ومناخ الحرية علاقة كبرى تحفظ لتلك الممارسة أداءهـا واستمراريتها وفعالياتها.

ويضع عبد الفتاح الكواكبي قانونا مهما في فعالية فعل المشاركة والاشتراك والعمل الجماعي المؤسسي القائم على النظام والانتظام؛ حينما يتجنّب الفرقة القاتلة والتشرذم والاستقطاب المقيت، فيشير بشكل مباشر وغير مباشر إلى صناعة الفرقة التي هي من حرفة واحتراف المستبد «إذا علمنا أنَّ من طبيعة الاستبداد ألفة الناس بعض الأخلاق الرديئة، وأنَّ منها ما يُضعف الثّقة بالنفس، علمنا سبب قلة أهل العمل وأهل العزائم في السّراء، وعلمنا أيضاً حكمة فقد الأُسراء ثقتهم ببعضهم ببعض. فينتج من ذلك أنَّ الأُسراء محرومون طبعاً- من ثمرة الاشتراك في أعمال الحياة، يعيشون مساكين بائسين متواكلين متخاذلين متقاعسين متفاشلين».. وهنا أستوقف المطالع وأستلفته إلى التأمّل في ما هي ثمرة الاشتراك التي يحرمها الأسراء، فأذكره بأنَّ الاشتراك هو أعظم سرٍّ في الكائنات، به قيام كلِّ شيء ما عدا الله وحده. به قيام الأجرام السماوية؛ به قيام كلِّ حياة؛ به قيام المواليد؛ به قيام الأجناس والأنواع؛ به قيام الأمم والقبائل؛ به قيام العائلات؛ به تعاون الأعضاء. نعم، الاشتراك فيه سرُّ تضاعف القوة بنسبة ناموس التربيع؛ فيه سرُّ الاستمرار على الأعمال التي لا تفي بها أعمار الأفراد. نعم؛ الاشتراك هو السرُّ كلُّ السرّ في نجاح الأمم المتمدنة. به أكملوا ناموس حياتهم القومية، به ضبطوا نظام حكوماتهم، به قاموا بعظائم الأمور، به نالوا كل ما يغبطهم عليه أُسراء الاستبداد الذين منهم العارفون بقدر الاشتراك ويتشوَّقون إليه، ولكن؛ كلٌّ منهم يُبطن لغبن شركائه باتّكاله عليهم عملاً، واستبداده عليهم رأياً». وكأن الحكيم البشري المستشار طارق البشري قد صاغ ذلك في قانون جوهري وناموس مرعي وسنة قائمة قاضية «الحاكم يظل فردا ما دام الناس أفرادا».

«ورُبَّ قائلٍ يقول إنَّ سرَّ الاشتراك ليس بالأمر الخفيّ، .. فما السبب؟».. (في تجاهل ذلك وعدم الاهتمام به)؛ يجيب الكواكبي.. «بأنَّ الكُتَّاب كتبوا وأكثروا وأحسنوا فيما فصّلوا وصوّروا، ولكنْ؛ قاتل الله الاستبداد وشؤمه، جعل الكتّاب يحصرون أقوالهم في الدعوة إلى الاشتراك، وما بمعناه من التعاون والاتحاد والتحابب والاتّفاق، ومنعهم من التعرُّض لذكر أسباب التفرّق والانحلال كليّاً، أو اضطرهم إلى الاقتصار على بيان الأسباب الأخيرة فقط. فمن قائلٍ مثلاً: الشرق مريضٌ وسببه الجهل، ومن قائل: الجهل بلاء وسببه قلّة المدارس، ومن قائل: قلّة المدارس عارٌ وسببه عدم التعاون على إنشائها من قبل الأفراد أو من قبل ذوي الشأن. وهذا أعمق ما يخطُّه قلم الكاتب الشرقي كأنّه وصل إلى السبب المانع الطبيعي أو الاختياري. والحقيقة، أنَّ هناك سلسلة أسباب أخرى حلقتها الأولى الاستبداد».

وإن فطنة المصلحين لعظم المهمة والرسالة والمسؤولية من جانب؛ وإن المستبد إنما يقوم بتعميم الأخلاق الرديئة من جانب آخر، فيعمم الفساد الأخلاقي الذي ينخر كالسوس في كيان المجتمع، فيستفحل الداء ويستعصي الدواء، وقد اتّفق الحكماء الذين أكرمهم الله تعالى بوظيفة الأخذ بيد الأمم في بحثهم عن المهلكات والمنجيات، على أنَّ فساد الأخلاق يُخرج الأمم عن أن تكون قابلة للخطاب، وأنَّ معاناة إصلاح الأخلاق من أصعب الأمور، وأحوجها إلى الحكمة البالغة والعزم القوي، وذكروا أنَّ فساد الأخلاق يعمُّ المستبدَّ وأعوانه وعماله، ثمَّ يدخل بالعدوى إلى كلّ البيوت، ولا سيما بيوت الطبقات العليا التي تتمثَّل بها السفلى. وهكذا يغشو الفساد، وتمسي الأمة يبكيها المحبُّ ويشمت بها العدو، وتبيت وداؤها عياء يتعاصى على الدواء» فالاستبداد والمستبد أصل كل داء».

> فعل الإصلاح شبكيٌّ مركب، أوله النصيحة، كأقوى ضابط أخلاقي يشكل الضبط الجمعي والاجتماعي جوهر أدواره

تمثال للأسد في دمشق في 6/ 10/ 2003 (Getty)

(كاتب مصري)

سورية... السعودية والتدخل الروسي

بشير البكر

مفاجأة من العيار الثقيل، فجّرها ضابط المخابرات والمستشار السابق لوزير الداخلية السعودي، سعد الجبري، أن الرياض أيدت التدخل العسكري الروسي في سورية، قبل أن يصبح أمرا واقعا في سبتمبر/ أيلول 2015، ويغيّر اتجاه الحدث السوري في صورة كلية، والدليل أنه حال دون سقوط النظام كما صرح بذلك أكثر من مرة وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، والذي قال لو لم نتدخل في اللحظة المناسبة لسقط النظام، ودخلت المعارضة دمشق في غضون أسبوعين.

وجاء في وثائق الدعوى القضائية التي رفعها الجبري ضد ولي العهد، محمد بن سلمان، في أميركا، أن السعودية وافقت على الحملة العسكرية الروسية في سورية، قبل وقت طويل من انطلاقها. وكشفت إحدى الوثائق عن عقد اجتماعين على الأقل بين الجبري ومدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي إيه) السابق، جون برينان، أعرب خلالها الجانب الأميركي عن استيائه من «تشجيع السعودية التدخل الروسي» في سورية، وأعرب برينان عن قلقه من تشجيع محمد بن سلمان التدخل الروسي في سورية. وورد في الدعوى أن الجبري نقل رسالة برينان إلى بن سلمان الذي رد عليه بغضب.

مبعث المفاجأة ليس لأن بن سلمان أيد التدخل الروسي في سورية فقط، بل لأن السعودية تعاطت مع الوضع السوري بهذه الخفّة، وهي الدولة العربية المركزية التي كان السوريون يعوّلون عليها كي تعدل في موازين القوى بوجه التدخل الإيراني الذي يتجاوز في تهديده سورية والعراق ولبنان واليمن إلى بلدان الخليج. ويمكن تسجيل سلوك ولي العهد السعودي في خانة تدمير التوازن الاستراتيجي مع إيران لصالح حساباتٍ ذاتيةٍ أساسها الوصول إلى الحكم. وكما إنه كان يحسب أنه سوف يحقق نصرا سريعا في اليمن، فإنه كان يعتقد أن بإمكانه اللعب بالورقة السورية، ولذلك ليس لديه أي مشكلة أو مانع اليوم من استئناف علاقاتٍ طبيعية مع الأسد، على الرغم من أن الأخير رجل إيران.

الاستنتاج الأساسي بالنسبة للسوريين أن السعودية كانت تعارض سرّا سقوط نظام بشار الأسد، وذلك خلاف ما كانت تبديه، وكان هذا الأمر مثار شك لدى أوساط سياسية سورية، ومن ذلك الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي لم يتمكّن من الحصول على موقف سعودي صريح وواضح من إسقاط نظام الحكم في دمشق. وكان الظن السائد أن الرياض لا تريد الخروج عن الخط الذي رسمته إدارة الرئيس السابق، باراك أوباما، إلا أنه جاء يوم وخرج شاهد من داخل البيت السعودي، ليكشف أن السعودية كانت تنسق مواقفها عن سورية مع روسيا، وليس مع أميركا. وهذا يستدعي مراجعة شاملة لكل تطورات الثورة السورية والموقف السعودي منها، ومطلوبٌ من السياسيين والعسكريين السوريين الذين كانوا في المواقع الأولى مراجعة تلك المرحلة وتقديم خلاصاتٍ عنها. وفي هذه المناسبة، من حق السوريين أن يعرفوا مقدار الدعم المادي والعسكري السعودي الرسمي للثورة السورية، وما هي القنوات التي سار فيها، وكيف تم توظيفه؟ وهنا يمكن فتح ملف «غرفة الموك» التي كانت تدير العمليات العسكرية ضد النظام من الأردن، وتضم غالبية فصائل درعا وريف دمشق وبعض فصائل ريف حلب، وكانت تلتزم بشروط الدول المشرفة عليها والممولة لها، ومنها السعودية، وأحد الشروط ينص على «عدم إقرار أو شن أية معركة أو عملية عسكرية إلا بموافقة من الغرفة عن طريق ممثلي الفصائل». وهذا يعني أن القرار في إدارة المواجهة مع النظام لم يكن للسوريين، ما يفسّر التراجع عن اقتحام العاصمة في صيف عام 2012، على الرغم من أن الفصائل العسكرية كانت قادرة على ذلك، وأصبح القصر الجمهوري تحت مرمى نيرانها.

دولتنا فجّرتنا

جمانة فرحات

أكتب بضع كلمات ثم أمحوها. أسال نفسي ما جدوى الكتابة. ثم أعيد الكرّة. أحاول لململة أفكاري المشتتة، علّي أن أنجح في ذلك، بعدما فشلت في لململة شتات نفسي. دوي الانفجار يتكرّر في أذني. يحرمني النوم. اسمعه كلما غفوت فأصحو مجدّداً. أنظر حولي، أحبس دموعي وأتسمر في مكاني.

أشعر أنني عالقة في لحظة دوي الانفجار. كأنني أمام مُخرج بغيض لا يملّ من طلب إعادة المشهد. أستعيد تلك الثواني الثقيلة مراراً. في لحظة الانفجار الأول كان الصوت خفيفاً. نظرت باتجاه المروحة التي توقفت، ظناً أن الصوت صادر منها، إيذاناً باستسلامها بعدما قضت أسابيع طويلة في تعويض غياب الكهرباء والمكيف. أكمل التواصل مع محدّثي على سكايب، وأنا أفكّر لماذا توقفت، وألعن حظي، متسائلة كيف سأكمل العمل في هذا الحر .. ثوانٍ قليلة، ثم اهتز المنزل وامتلأ بالغبار، وعندما انقشع اكتشفت أنه أطاح معظمٍ ما فيه أرضاً. صرخت لمحدّثي انفجار، وكتبت لفريق العمل: حرب .. انفجارات. في تلك اللحظة، لم أفكّر سوى في أمي. هل هي بخير؟ هل نجت هذه المرة أيضاً، أم أنها تلقت الضربة القاضية بعدما دمرتها صدمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري قبل 15 عاماً عندما شاهدت الدخان المتصاعد، فركضت إلى الشارع حافية القدمين تلاحقه، لأن مدرسة أخي كانت قريبةً من مكان الانفجار. هي علقت في تلك اللحظة ولم تتجاوزها.

منزلها قريب مني، أريد الاطمئنان عليها. نظرت إلى المبنى الذي تقطن فيه فكان متماسكاً بينما الشارع مليء بالدمار. حملت سماعة المنزل وطلبت الرقم، لم تخني ذاكرتي في هذه اللحظة. أنا أدرك أن لا خطوط خلوية في أوقات الانفجارات. دائماً ما تخذلنا وتتعطل. رنّ الهاتف، فكان صوت أبي ومن خلفه صراخ. نحن بخير قالها لي، ثم أضاف أعطيناها حبة مهدئ. بدأت ترد الأخبار عن مكان الانفجار. قالوا قرب بيت الوسط، فصرخت اغتالوا سعد الحريري، ثم قالوا المرفأ وثبتوا عند هذه الرواية. المرفأ «يعني طار المكتب».. هذا ما خطر ببالي. بعد ساعات من الانفجار، حاولت الوصول إليه. مررت بسيارتي فوق أكوام من الزجاج المحطم في الشوارع، لكن العسكري منعني من دخول حي الجميزة. مع ساعات الصباح الأولى، تنقلت سيراً على الأقدام في شوارع جانبية أحفظها جيداً بعيداً عن أعين الأمن. الأبنية محطّمة، السيارات مهشمة ومتكومة على نفسها من ضغط الانفجار. وجدت نفسي أخيراً أمام مبنى المكتب. خانتني الشجاعة، لم أجرؤ على صعود الدرج وتفقده. سِرت في جميع الأحياء المجاورة. مشهد الجرحى من أبناء المنطقة والدمار يتكرّر. أفكر في مصيري الذي كاد يكون مشابهاً لكني نجوت كما كثر من اللبنانيين ننجو بالمصادفة في كل مرة. أعود أدراجي وأنا أختنق. أحمل الهاتف، أشاهد عشرات المقاطع المصوّرة التي وثّقت لحظات الانفجار وما قبله. أستمع إلى البث المباشر على محطات التلفزة، صرخات أهالي المفقودين، الأمهات والآباء والأشقاء. جميعهم يتمسّكون بأمل العثور على ذويهم بين الأنقاض، لكن من عثر عليه منهم كان مجرّد أشلاء ممزقة، وموزعة على مستشفيات عدة. أسمع أحدهم ينادي بسحل المسؤولين في الدولة، أهزّ رأسي موافقة. آخر يطالب بتعليق المشانق أؤيده أيضاً.

كل أنواع الانتقام من هؤلاء لن تشفي جروحنا أو تعيدنا إلى لحظات ما قبل الانفجار. الدولة فجّرتنا، أكرّرها، وبشكل أدقّ لم أعد أعرف كم مرة أقولها في الساعة الواحدة. لا أجد سوى هذا التعبير ليلخّص المجزرة. أقرأ التقارير التي تؤكد معرفة عشرات المسؤولين بوجود 2750 طناً من نترات الأمونيوم في المرفأ من دون أن يتحرّكوا حتى عندما اندلع الحريق. أسال نفسي لماذا لم يطلبوا إخلاء موظفي المرفأ؟ لماذا لم يعطّلوا حركة مرور السيارات؟ لماذا تركوا كل هؤلاء الضحايا يسقطون؟ أجيب نفسي «دولتنا فجّرتنا».



آراء

دولة العصابة السعودية

أسامة أبو ارشيد

بعيداً عن الإطارين، القانوني والقضائي، للدعوى التي رفعها المسؤول الاستخباراتي السعودي السابق، سعد الجابري، ضد ولي العهد محمد بن سلمان، ومسؤولين سعوديين آخرين، في واشنطن، فإن الحيثيات التي حفلت بها تنبئ بأننا أمام منظومة حكم اختطفت دولةً بأكملها، وحوّلتها إلى صيغة أقرب إلى عصابة إجرامية، إن لم تكن مافيا.

قد يقول قائل إن هذا البعد في سعودية بن سلمان ليس جديداً، إذ تعود بواكيره، على الأقل، إلى سبتمبر/ أيلول 2017، عندما أقدمت الحكومة على اعتقال عشرات من علماء الدين، والمفكرين، والأكاديميين، والكتّاب، والقضاة، والنشطاء الاجتماعيين. تبعت ذلك حملة أخرى، أكثر شراسة وأوسع نطاقا، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، اعتقل بموجبها عشرات الأمراء والمسؤولين الكبار، وعذّب بعضهم، وتمّ تجريدهم من كثير من ثرواتهم وممتلكاتهم، تحت ستار تسوياتٍ ماليةٍ بتهم الفساد. ويوجد شبه اتفاق أن تلك الاعتقالات والحملات التي وصلت إلى حد تصفية معارضين في الداخل والخارج، كما جرى مع الصحافي جمال خاشقجي، عام 2018 في إسطنبول، وعبد الرحيم الحويطي، هذا العام (2020)، في منطقة تبوك، وأخريات غامضة، إنما جاءت في سياق تعزيز وضع بن سلمان ملكا قادما، بعدما نال ولاية العهد بانقلاب قصر أبيض على ابن عمه محمد بن نايف، في يونيو/ حزيران 2017. وقد بلغت الجرأة بن سلمان، في مارس/ آذار الماضي، أن يعتقل بن نايف نفسه، وعمه أحمد بن عبد العزيز، الأمر الذي نُظر إليه استعجالا لتولي العرش خلفاً لوالده المريض، وإزالة أي عقبةٍ قد تعترض ذلك الطريق، وخصوصاً أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الداعم الأكبر له، يواجه انتخاباتٍ صعبة، الخريف المقبل.

يأتي استهداف محمد بن سلمان مسؤول الاستخبارات السابق سعد الجابري، ضمن السياق السابق، فالرجل كان مستشاراً لابن نايف ويده اليمنى عندما كان الأخير وزيراً للداخلية، ومهندس العلاقات مع الأجهزة الاستخباراتية الغربية، وتحديداً الأميركية. ولذلك، سارع الجابري، مباشرة بعد عزل بن نايف، إلى مغادرة المملكة خشية البطش به. ومنذ ذلك الحين، لم يدخر بن سلمان جهداً في محاولة إرغامه على العودة إلى المملكة، سواء من الولايات المتحدة، أو من كندا التي هرب إليها مخافة أن تسلمه إدارة ترامب. أما السبب المباشر لإصرار بن سلمان على إعادة الجابري إلى السعودية فلأنه، حسب نص الدعوى، أكثر الناس اطلاعاً، بحكم موقعه الرفيع، سابقاً، في الدولة وفي وزارة الداخلية، على فساد ولي العهد المالي والتجاري، وتوظيفه مرتزقةً لمطاردة خصومه. أضف إلى ذلك، خشية بن سلمان من علاقات الرجل الواسعة والعميقة مع الاستخبارات الأميركية، وخصوصاً أن معلومات تقول إنه قد يكون مصدر وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه) في تأكيد أن ابن سلمان هو نفسه الذي أمر بتصفية خاشقجي. وبالتالي، فإن ولي العهد يرى فيه أكبر خطر يتهدد اعتلاءه العرش.

كشف الإطار السابق كنه «دولة العصابة» التي هي عليها السعودية اليوم. لم يقف الأمر عند قرصنة هاتف الجابري عبر برنامج خبيث، بل أيضا تتضمن وثائق الدعوى القضائية رسائل عبر تطبيق واتساب يهدّد فيها بن سلمان الجابري ويتوعده، إن لم يعد طوعاً. وعندما لم تنجح الجهود لاستعادته عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول)، بعدما قرّرت المنظمة أن الطلب السعودي مسيس، ولا أسس قانونية له، لجأ محمد بن سلمان إلى منطق العصابات. كانت البداية في اعتقال ولدي الجابري، عمر (22 عامًا)، وابنته سارة (20 عامًا). كما تم اختطاف شقيقه من دبي، وتسليمه للسعودية وتعذيبه. وتوسع الأمر ليشمل أقارب آخرين للرجل، وتعذيبهم داخل المملكة وخارجها، كما يقول نص الدعوى. ولم تفلح توسلات الجابري لبن سلمان أن يطلق ولديه، إذ ساومه بالعودة مقابل الإفراج عنهما، وهو لا يعرف اليوم ما إذا كانا على قيد الحياة أم قتلا. ولكن منطق العصابات الذي يختزنه ولي العهد السعودي لا يعرف حدوداً. تفصّل مذكرة الدعوى، في 107 صفحات، جهوده للتخلص من الجابري. كانت البداية في إرسال عملاء لتحديد مكان إقامته في أميركا. وعندما حذّره وابنه في مدينة بوسطن جهاز التحقيقات الفدرالي (أف بي آي)، انتقلا إلى العيش في كندا. كان ذلك الخيار الأمثل، فعلاقة ترامب وبن سلمان مريبة، ولا يستبعد أن ترامب كان سيسلمه.

وأخطر ما في القضية، والذي يؤكد أننا أمام زعيم عصابة، أو مافيا، لا رجل دولة، يتمثل في تفاصيل توردها مذكرة الدعوى عن إرسال بن سلمان «فرقة النمر» إلى كندا، في الخامس عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 2018، أي بعد أقل من أسبوعين من تصفيتها خاشقجي في إسطنبول، بغرض قتل الجابري. «فرقة النمر»، أو «فرقة الموت»، قوة قوامها 50 شخصاً، أنشأها محمد بن سلمان جهازا يعمل خارج مؤسسات الدولة، بغرض تصفية خصومه في الداخل والخارج، ويشرف عليه أقرب مستشاريه، كالنائب السابق لرئيس المخابرات العامة أحمد عسيري، ومستشاره السابق سعود القحطاني. وكلاهما، وغيرهما، متهمون رسمياً في جريمة اغتيال خاشقجي.

المفارقة أن هذه الفرقة المتوحشة التي يُفترض أنها مكونة من محترفين عسكريين وأمنيين واستخباريين وأطباء شرعيين أثبتت، كما في قضية خاشقجي، غباء منقطع النظير. عند محاولة عناصر القوة دخول كندا بتأشيراتٍ سياحيةٍ شك فيهم مسؤولو الحدود الكنديون، وتفيد معلومات بأن الاستخبارات الأميركية أخطرت نظيرتها الكندية. أنكر الرجال الذين وزّعوا أنفسهم عند محاولتهم الدخول معرفة بعضهم بعضاً. ولكن بعد فحص حقائبهم وجد عناصر الأمن الكنديون صورة مع أحدهم تجمعهم. أبعد من ذلك، احتوت حقيبتان من الحقائب التي تمّ تفتيشها على معدات وأدوات تحقيق جنائي، وكان من بين العناصر الموقوفة طبيب شرعي يبدو أن دوره كان تنظيف مسرح الجريمة المفترضة. كانت النتيجة أن أبعد جميع العناصر من كندا، باستثناء

> محمد بن سلمان نموذج قائد العصابة البلطجي الدموي، منعدم الذكاء، فالسعودية بقيادته كالثور في محل الخزف، أينما استدار حطّم الأواني

> حيثيات دعوى سعد الجابري على بن سلمان تنبئ بأننا أمام منظومةٍ حكم اختطفت دولةً

واحد كان يحمل جواز سفر دبلوماسي، سُمح له بالدخول. ومن المهم التنبيه هنا إلى أن وقائع هذه المحاولة جرت قبل أيام من انفضاح كيفية تنفيذ جريمة قتل خاشقجي عالمياً.

ما سبق، وهو غيض من فيض، يثبت أننا أمام دولةٍ تحولت إلى منظمةٍ إجراميةٍ تحت حكم محمد بن سلمان. ويمكن إيراد وقائع أخرى هنا، مثل دعم الثورات المضادة عربياً، وتدمير اليمن، وتمويل الانقلاب في مصر، وما كشف عنه الجابري أن بن سلمان شجّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على التدخل في سورية، عام 2015، نكايةً بتركيا. أيضاً، هناك حصار قطر في يونيو/ حزيران 2017، وما نشرته مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، أخيرا، أن الملك سلمان بن عبد العزيز اقترح على ترامب، في اتصال هاتفي بينهما في السادس من يونيو/ حزيران 2017، غزو قطر، إلا أن الأخير رفض ذلك. هذا ليس أمرا جديدا، وإنما تأكيد لمعلومة تعدّدت مصادرها. ومع ذلك، لا يحظى أيّ مما سبق بالأهمية نفسها مقارنة بأفعال العصابات والمافيات المشار إليها، إذ يمكن لأحدهم أن يجادل بأن سلسلة الأفعال الأخيرة تندرج ضمن سياسات الدول، مهما كانت عدوانية وغير شرعية وغير أخلاقية.

تبقى إضافة أخيرة متعلقة بغباء نظام بن سلمان الذي لا يقف عند الفضائح الشنيعة لـ«فرقة النمر»، بل تتعدّى ذلك إليه شخصياً. مثلاً، كيف يمكن فهم أن يهدّد هذا الأخير خصما له يقيم في دولة غربية (كندا) علاقات بلاده الدبلوماسية متوترة معها! وكيف يمكن فهم تهديده رجلا وثيق الصلة بالأجهزة الاستخباراتية الغربية، وتحديداً الأميركية منها! وكيف يمكن فهم محاولة تصفية الجابري بعد أقل من أسبوعين من اغتيال خاشقجي، عبر العناصر نفسها، وبالأسلوب نفسه، في وقت كانت فيه المملكة في عين العاصفة! وكيف يمكن فهم أنه أراد ارتكاب تلك الجريمة في حين يضغط الحزبان الأميركيان، الديمقراطي والجمهوري، لأخذ موقف حازم معه. وكيف يمكن فهم أن يراسل بن سلمان الجابري مهدّداً ومتوعداً عبر تطبيق واتساب، وبلاده متهمة باختراق التطبيق أصلاً! بمعنى أن أجهزة استخباراتية أخرى، أكثر تقدماً، لا شك أنها قد قرصنته قبلها.

باختصار، يمثل محمد بن سلمان نموذج قائد العصابة البلطجي الدموي، ولكن منعدم الذكاء، فالسعودية بقيادته كالثور في محل الخزف، أينما استدار حطّم الأواني. في المقابل، يمثل ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، نموذج قائد العصابة البلطجي الدموي، ولكنه أحلس أملس، فالإمارات تحت حكمه كـ«الحية تحت التبن».

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

هل يشدّد الانفجار قبضة حزب الله على لبنان؟

سعد كيوان

هل تبقى أسباب كارثة انفجار مرفأ بيروت لغزا، على الرغم من أنه تحوّل إلى زلزال سياسي سيغير وجه لبنان؟ وحدها الصور لحظة وقوع الانفجار، وتكوّن «فطر هيروشيما» فوق المرفأ، في سماء بيروت، ربما يعطيان فكرة حقيقية عن هول ما حصل. البحث بين الأنقاض وتحتها مستمر عن المفقودين والضحايا، بعدما انقطع الأمل بالعثور على أحياء، وعما يمكن أن يدل إلى معطيات ومؤشرات تفيد التحقيق، أو إلى أسرار تبقى على الأرجح أسرارا! سارعت السلطة إلى تشكيل لجنة تحقيق فريدة من نوعها، لتحديد الأسباب والمسؤوليات برئاسة رئيس الحكومة نفسه وعضوية وزراء ومسؤولي الأجهزة الأمنية، ولا تضم أي قاض أو محقق أو رجل قانون. وحدّد لها رئيس الحكومة، الذي اضطر بعدها للاستقالة، وجهة التحقيق، حصرها بالإهمال والإخلال بواجبات الوظيفة، مستبعدا أي فرضية أخرى يصعب ضبط مسار التحقيق فيها أو التحكم بنتائجها أو تحديد المسؤوليات والمرتكبين. وكما بات معروفا، فإن الانفجار الذي دمر أحد أهم المرافئ على البحر المتوسط، ما أدّى إلى اشتعال كمياتٍ كبرى من مادة نترات الأمونيوم، بدا لأول وهلة وكأنه عملية اغتيال تشبه تلك التي استهدفت رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، ليتضح لاحقا أن ما حصل كان انفجارا هائلا أشبه بدمار قنبلة هيروشيما، أحال المرفأ إلى ركام، ودمر أحياء بكاملها في وسط العاصمة بيروت، ووصلت مفاعيله وأصداؤه إلى كل لبنان، جنوبا وشمالا، وحتى إلى جزيرة قبرص.

وقرّرت السلطة أن تحصر التحقيق في إطاره الداخلي والمحلي، لكي تتحكّم مسبقا بمساره ونتائجه من أجل إبعاد الشبهات عن مسؤولين كبار، كما أظهر تقرير أعدّه جهاز أمن الدولة، ورفعه إلى رئيسي الجمهورية والحكومة، يحذّر فيه من خطر كارثةٍ يمكن أن تنتج عن تخزين أطنان من الأمونيوم في إحدى عنابر المرفأ منذ ست سنوات؟ لماذا؟ وماذا عن إسرائيل؟ وتأكيدا لهذه الشكوك، تم على جناح السرعة توقيف مدير عام المرفأ ومدير الجمارك على ذمة التحقيق، ومعهما خمسة عشر موظفا. وفجأة، وقبل أن يعلن استقالته، دعا رئيس الحكومة إلى جلسة للحكومة، تم خلالها على وجه السرعة إحالة الانفجار - الجريمة إلى المجلس العدلي مقدمةً لتضييع التحقيق وتجهيل الفاعل، كما حصل في جريمة اغتيال الحريري عام 2005، فهل تخفي سلطة الثنائي نصر الله - عون أمرا ما؟ عدم ثقة الشارع المنتفض مجدّدا، وعديد من القوى السياسية المعارضة، بالسلطة وبالأجهزة القضائية والأمنية، المخترقة في معظمها من حزب الله، دفعها إلى المطالبة بتحقيق دولي، وخصوصا أن أجانب أوروبيين بين الضحايا، إلا أن رئيس الجمهورية وحزب الله سارعا إلى رفض التحقيق الدولي الذي اعتبره عون «مضيعة للوقت»!

ما يثير الشك والريبة أن التحقيق يدور حول من وافق على إدخال شحنة الموت المقدرة بـ2750 طناً إلى المرفأ، وغطّى بقاءها فيه ست سنوات، ومن أهمل القيام بوظيفته أو بالمهمة التي أوكلت إليه. ولا يمكن أن يكون هذا من فعل موظفين مهما علا شأنهم، إذا لم يكن هناك مسؤولون كبار وسياسيون يغطّونهم، ولهم مصلحة في ذلك، والأهم لصالح من تم تخزين هذه المادة القابلة للاشتعال، وفي أي وجهة استعملت، وهل استعملت فقط في داخل لبنان أو أيضا في دول مجاورة، مثل سورية والعراق؟ وهل حصل الانفجار نتيجة اعتداء خارجي؟ كل هذه الأسئلة والتساؤلات لم تقاربها لجنة التحقيق، إذ إن وقائع ومعلومات وإفادات شهود عيان كثيرة تؤكد أن الطيران الإسرائيلي كان يحلق لحظة وقوع الانفجار في الأجواء فوق المرفأ.

ومن الدخان الكثيف، تصاعدت شهب النار بلونها البرتقالي الغامق والمائل إلى الاحمرار، ما يؤكد أن الانفجار ناتج عن صاروخ، بحسب خبراء عسكريين غربيين، أرادت إسرائيل به تدمير مخزن أسلحة وذخيرة تابع لحزب الله في المرفأ، ما أدّى إلى امتداد النيران إلى مادة نترات الأمونيوم وأشعلتها، أي أن اشتعالها هو نتيجة وليس السبب. وهذا ما دأبت إسرائيل على فعله منذ أكثر من سنة ضد مواقع إيرانية وقوافل نقل أسلحة إلى حزب الله في سورية، وأخيرا ضد منشآت إيرانية في إيران نفسها، غير أنه كان هناك اتفاق ضمني بين إسرائيل وحزب الله بعدم تعريض لبنان لأي مواجهةٍ بين الطرفين، طالما أن حزب الله يمسك بزمام القرار الداخلي، وبات لبنان حصنا منيعا له، كما أن وضعه الاقتصادي والمالي المنهار لا يتحمّل أي مغامرة عسكرية. وقبل ثلاثة أسابيع، أغارت إسرائيل على مواقع لميليشيات إيرانية في جنوب دمشق، أدت إلى مقتل عدد من المقاتلين، بينهم مسؤول في حزب الله. عندها قرّر أمين عام الحزب، حسن نصر الله، إنه سيرد على مقتله من لبنان. وكانت عملية التسلل الفاشلة عبر الحدود اللبنانية، وإعلان رئيس حكمة إسرائيل، نتنياهو، ترك المجموعة تعود أدراجها، فيما تنصّل حزب الله من العملية. وبعدها بأسبوع، تسللت مجموعة أخرى من القنيطرة السورية، وزرعت لغما داخل أراضي الجولان المحتل فلم تسلم. واعتبرت إسرائيل الأمر استفزازا، وأعلن وزير الدفاع، بيني غانتس، أن الرد سيكون في تدمير البنى التحتية في لبنان، وهذا ما حصل! لذلك لم يتهم نصر الله، كالعادة، إسرائيل، ولم يأت حتى على ذكرها عند تناوله الانفجار.

وكذلك فعل عون، إذ إن أي اعتراف، أو حتى أخذ هذا الاحتمال بعين الاعتبار، يعني أن لبنان يقر إذاً بوجود مخزن صواريخ وأسلحة لحزب الله في المرفأ، كما أن نصر الله يصبح مضطرا للرد، كما تعهد هو، إلا أن الرد اليوم هو قرار إيراني بامتياز، وليس بيد نصر الله، وإيران غير مستعدة لفتح جبهة جديدة رابعة بعد السورية والعراقية واليمنية قبل ثلاثة أشهر فقط من الانتخابات الرئاسية الأميركية، وفي ظل عقوبات خانقة، فهي تفضل الانتظار وتقطيع الوقت بأقل الخسائر الممكنة، معللة النفس بسقوط ترامب، أما في حال تمكّن الأخير من تجديد الولاية فلكل حادث حديث.

الفرضية الثانية التي يجب أخذها بالاعتبار أن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في جريمة اغتيال رفيق الحريري ستعلن حكمها الرسمي والنهائي المنتظر في 18 أغسطس/ آب الحالي، والذي أصبح معروفا أنه سيتهم أربعة عناصر من حزب

> يرفض حزب الله، في كل الأحوال، أن يخرج من الحكومة، كما يرفض، هو وحليفه عون، فكرة الانتخابات المبكرة

> قرّرت السلطة أن تحصر التحقيق في إطاره الداخلي والمحلي، لكي تتحكّم مسبقاً بمساره ونتائجه

الله. واتهام هؤلاء بقتل رئيس الحكومة السابق من محكمة دولية أنشأها مجلس الأمن عام 2007، وتشارك في تمويلها دول كبرى، يعني أن حزب الله سيصبح إرهابيا، داخليا وفي الخارج، فكيف للقوى السياسية اللبنانية أن تشارك بعدها معه أو تشركه في الحكومة أو تتعامل معه، ناهيك بالعزلة الدولية التي ستطبق عليه. وهنا يتوقف كثيرون أمام مصادفة أن الانفجار حصل قبل إعلان الحكم بثلاثة أيام (قبل إرجائه)؟! والنتيجة أن اللبنانيين اليوم بعد الكارثة غارقون في أحزانهم، وفي بلسمة جراحهم، وفي مواساة أهلهم وأقاربهم وأصدقائهم، وفي معالجة أضرارهم وإعادة دورة حياتهم قبل التفكير أو إعطاء الاهتمام للمحكمة، أو لأي حدث آخر، مهما عظم شأنه، مثل تحقيق العدالة!

ومن هنا تبدأ حكاية جديدة أكثر تعقيدا وخطورة، تبدأ من زيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى بيروت غداة وقوع الإنفجار واندفاعته باتجاه تشكيل «حكومة وحدة وطنية» برئاسة سعد الحريري، مرورا باستقالة حكومة الدمى التي ترأسها حسّان دياب الذي أبهره كرسي السراي الحكومي، إلى لعبة عض الأصابع بين الشارع الذي يرفض عودة سعد الحريري إلى السراي، كونه من الطقم السياسي الفاسد الذي دفع البلد إلى حافة الانهيار، وحزب الله (ورئيسي الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري) الذي يفضل عودة الحريري، لأنه اختبره وشاركه في السلطة، ولأنه يشكل له غطاء سنيا في مواجهة مضاعفات الشارع عند صدور قرار المحكمة. ولكن هل سيكون الحريري مستعدّا، بعد صدور الحكم، للجلوس مع ممثلي الحزب الذي قتل والده، أم أنه يتجه إلى تشكيل حكومة لا تضم حزب الله؟ وهل يقبل رئيس الجمهورية أن يبقى صهره رئيس التيار العوني، جبران باسيل، خارج الحكومة؟ في المقابل، الحل الأنجع هو تشكيل حكومة محايدة لقيادة مرحلة انتقالية ترأسها شخصية من خارج الطبقة السياسية، مثل سفير لبنان السابق في الأمم المتحدة والعضو في محكمة العدل الدولية في لاهاي، نواف سلام، وتضم رجال قانون وقضاة وشخصيات مستقلة مشهود لها بكفاءتها ونزاهتها، كي تعكف فورا على وضع قانون انتخابي جديد، وتحضر لإجراء انتخابات نيابيةٍ مبكرّة. ولكن هذا الاقتراح يلقى معارضة شديدة من حزب الله الذي يتوجس من سلام ويعتبره «أميركي الهوى»، ويرفض، في كل الأحوال، أن يخرج من الحكومة، كما يرفض، هو وحليفه عون، فكرة الانتخابات المبكرة.

هل يزداد اللغز لغزا، وتزداد أزمة لبنان تعقيدا بعد هذه الكارثة بطعم جريمة ضد الإنسانية؟ المعضلة هي في السلاح خارج سلطة الدولة، والرئيس الفرنسي ماكرون يريد التوفيق بين سلطة الدولة والإصلاحات ومحاربة الفساد وسلاح حزب الله؟! فهل يزيد هذا الزلزال من إحكام حزب الله قبضته على السلطة؟

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■
السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام**
■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي
معن البياري ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
■ هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

مجتمع

43 % من مدارس العالم تنقصها المياه والصابون

أعلنت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في تقرير أن 43% من المدارس حول العالم تفتقر إلى المياه والصابون اللازمين لغسل اليدين، في وقت تبذل دول العالم جهوداً لإعادة فتح المدارس بشكل آمن في ظل تفشي كورونا. أضاف التقرير أنه يتعين على السلطات الموازنة بين المخاوف الصحية والاقتصادية والاجتماعية عند تحديد مواعيد فتح المدارس، مشيراً إلى الآثار السلبية للإغلاق الطويل على الأطفال. وأشار إلى أن واحدة من كل ثلاث مدارس حول العالم تعاني من نقص أو انعدام مياه الشرب. (أسوشييتد برس)

مستوطنون يهاجمون قرية عوريف جنوبي نابلس

أحرق مستوطنون يهود جرافة فلسطينية، شمالي الضفة الغربية المحتلة، وخطّوا شعارات عنصرية معادية للعرب باللغة العبرية. وقال رئيس مجلس قرية عوريف جنوبي نابلس، مازن شحادة، إن مجموعة من المستوطنين هاجموا القرية ليل أول من أمس، وأضرموا النار في جرافة. أضاف أن النار أتت على أجزاء منها قبل إخمادها من قبل مواطنين. وتتعرض عوريف، كما بقية مدن وبلدات الضفة، لاعتداءات متكررة من قبل المستوطنين. ويحمّل الفلسطينيون الشرطة الإسرائيلية المسؤولية لعدم اعتقال المهاجمين. (الأناضول)

السيول تزيد مأساة اليمنيّين

أزمة جديدة تُضاف إلى أزمات اليمنيّين الذين يعانون أصلاً من جرّاء الحرب والفقر والنزوح وغيرها من المآسي، وهي السيول. فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن السيول التي ضربت اليمن مؤخراً أدت إلى تضرّر آلاف العائلات وسقوط العديد من الضحايا. وقال مكتب المنظمة في البلاد: «أسفرت الفيضانات الأخيرة في اليمن عن مصرع العديد من الأشخاص وإصابة آخرين، فيما تضررت آلاف العائلات بمن في ذلك النازحون». أضافت: «نقوم بالتنسيق مع السلطات الصحية المحلية والشركاء على الأرض لمعالجة مخاطر السيول على الصحة العامة، والاستجابة لاحتياجات السكان». وأدت السيول التي ضربت اليمن خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، إلى مصرع 174 شخصاً، معظمهم في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله (الحوثيين)، بحسب إحصائيات حكومية.

ويعاني اليمن ضعفاً شديداً في البنية التحتية، ما جعل تأثيرات السيول تزيد من مأساة السكان الذين يشكون ضعف الخدمات الأساسية. وقبل أيام، أعلنت اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم في حكومة الحوثيين، تهدم 111 منزلاً من جراء السيول. وناشدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو) «التدخل العاجل والطارئ لإنقاذ مباني مدينة صنعاء التاريخية المسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو من الانهيار والتدمير، ومعالجة ما لحق بها من أضرار جسيمة من جراء الأمطار والسيول».

(الأناضول)



(محمد حويس/ فرانس برس)

زيجات تركيا لم تعد كما كانت

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

كان لتفشي فيروس كورونا تأثير على الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية في تركيا. وعلى غرار معظم دول العالم التي شهدت انتشاراً للفيروس، فرضت البلاد التباعد الاجتماعي، وغيّر المواطنون الكثير من مخططاتهم كالزواج وحفلات الزفاف خوفاً من العدوى من جهة، والتكاليف المادية الكبيرة بعدما تعطلت أعمالهم خلال الحجر، ما اضطرهم إلى الاعتماد على مدخراتهم والتي كان قسم منها مخصّصاً لتغطية تكاليف الزواج. إضافة إلى منع التجمعات والإصرار على التباعد الاجتماعي، فرضت السلطات التركية قيوداً عدة أخرى، منها تعليق عقود الزواج الذي فرضته الشهر الماضي، وقد سمحت بتنظيم أعراس لكن ليس كما في السابق. تقول العروس التركية سيام لـ«العربي الجديد»: «كنت أشترط على خطيبي إهدائي سواري ذهب عيار 24 قيراطا، وقضاء أسبوع في فندق على الساحل بعد الزواج. إلا أن ارتفاع أسعار الذهب واضطرار خطيبي إلى الإنفاق من مدخراته دفعني إلى الاكتفاء بسوار واحد من محال الذهب التي افتتحها سوريون، وإرجاء رحلة الاستجمام حتى نهاية الصيف».

وعن سبب اختيار الذهب السوري، تقول سيام إنّ شراء سوار ومحبس من محال الذهب السورية عيار 21 قيراطا سيوفر على خطيبي أكثر من 700 ليرة تركية (نحو 95 دولاراً)، ويمكننا من خلال هذا المبلغ تأمين احتياجات أخرى». تضيف: «لم نكن نعرف الذهب عيار 21 قبل مجيء السوريين. محال بيع الذهب السورية كثيرة والتصاميم جميلة».

وفي ما يتعلق بتنظيم حفل الزفاف، تشير سيام إلى أنها وخطيبها لم يتخذا قراراً نهائياً بعد، وينتظران متابعة مدى سيطرة البلاد على الوباء، «لكن ليس مستبعداً أن نقيم العرس بالهواء الطلق تفادياً لأي حوادث وإصابات». وكانت وزارة الداخلية التركية، قد أصدرت في 15 مارس/ آذار الماضي قراراً بإغلاق جميع أماكن الأنشطة والفعاليات والتجمعات مثل المقاهي، وقاعات الأفراح، والمسارح، والصالات الرياضية، وأغلقت العديد من مراكز التسوق أبوابها اعتباراً من 21 مارس، قبل أن يعود الفتح التدريجي في العاشر من الشهر الماضي، لكنه لم يزل ضمن شروط حتى اليوم.

وأثر كورونا على المتاجر ومراكز التسوّق الكبرى، إذ أعلن اتحاد مراكز التسوق وتجار التجزئة في البلاد أن أكثر من 100 مركز تسوق أغلق أبوابه في كل أنحاء تركيا. ومن بين الإجراءات الواجب اتخاذها أخذ حرارة الداخلين، وفرض التباعد الاجتماعي حتى داخل المحال في مراكز التسوق.

تقول كل من ياسمين وخطيبها جنار إن مظاهر الفرح ستكون مختلفة لناحية عقد الزواج وحفل الزفاف، ويلفتان إلى اختيار صالة معقمة مع فرض التباعد الاجتماعي. «اشترطنا أيضاً قياس درجة حرارة المدعوين». ويقول جنار: «وجدنا حلاً للأمور المالية أخيراً، بعد منح المصارف التركية قروضاً ميسّرة بفوائد منخفضة لشراء منازل، وقد تقدمنا للحصول على قرض ووعدنا بالحصول على 700 ألف ليرة تركية (نحو 95 ألف دولار) ما يمكننا من شراء بيت ودفع نفقات الزواج. وسنستفيد من فترة الإعفاء من الأقساط لمدة عام كامل».

وحول شراء مستلزمات المنزل والعرس، يقول جنار: «بعد كورونا، صرنا نعتمد الشراء عبر الإنترنت. طلبنا معظم الاحتياجات خلال الفترة الماضية، لكن الأسعار ارتفعت خصوصاً بالنسبة للأثاث، بعد منح قروض مصرفية لشراء الأثاث والأدوات الكهربائية».

وانعكس انتشار كورونا على عدد الزيجات في تركيا، وتراجعت خلال النصف الأول من العام الجاري إلى 150 ألف عقد قران، بحسب تقديرات رئيس قسم علم الاجتماع في جامعة ابن خلدون في إسطنبول، رجب شان تورك، علماً أن متوسط عدد الزيجات في البلاد سنوياً هو 570 ألفاً. لكن النصف الثاني من العام يشهد ارتفاعاً في عدد الزيجات». يضيف الأكاديمي التركي أنه «ما من مؤشرات رسمية حتى اليوم تتعلق بنسب الزواج والطلاق، لكنني أقدرها بحسب تواصلي مع دوائر الزواج والمحاكم والاستطلاعات»، موضحاً أن متوسط نسبة الزواج في تركيا هو نحو 4 في المائة من عدد السكان وحالات الطلاق نحو 130 ألف حالة سنوياً.

ويوضح شان تورك أن الزواج من غير التركيات زاد خلال الأعوام الأخيرة، سواء من عربيات أو أوروبيات، لكنها لا تزيد عن 3 في المائة من إجمالي حالات الزواج، مشيراً إلى أن تراجع حالات الزواج خلال أزمة كورونا سيؤثر على الإنجاب، علماً أن عدد السكان في تركيا تراجع. ويوضح أن عادات الزواج القديمة في تركيا تبدلت خلال العقد الأخير، وزاد وباء كورونا من هذه التغيرات.

قواسم مشتركة

على الرغم من أن عادات الزواج تختلف بين الولايات التركية الثمانين، لكن تبقى هناك قواسم مشتركة، أهمها الخطبة البسيطة، وهي تقديم خاتم ووشاح ذي أطراف ذهبية أو فضية للعروس، والحلوى خلال عقد الزواج (الخطبة الثانية)، ثم حفلات الزفاف ويتخللها تقديم أطعمة.

تحقيق

ما زالت المشاهد الوحشية لفض اعتصام رابعة قبل سنوات عالقة في نفوس من كانوا شهوداً على المذبحة في ذلك اليوم وعاشوا تفاصيلها لحظة بلحظة. مشاهد خلّفت شروخاً وآثاراً نفسية لدى هؤلاء الأشخاص انعكست على حيواتهم

ذكرى رابعة
آثار نفسية لا تمحوها السنوات

القاهرة ـ العربي الجديد

كانت الساعة تقترب من السادسة صباحاً عندما أفاقت فاطمة إبراهيم على حركة والدتها المتسارعة في أرجاء المنزل. سارعت الأم للملمة ذهبها وأموالها وتكديس بعض الملابس لجميع أفراد الأسرة في حقائب، استعداداً للرحيل.

تقول فاطمة: «قبل أن أسأل أمي ماذا يحدث، سمعت دوي طلقات نارية قادمة من جهة النافذة، ولمحت عشرات الجنود والملثمين في شارع النصر، فحصلت على إجابة عن سؤالي».

في الرابع عشر من أغسطس/ آب 2014، كانت فاطمة، الفتاة العشرينية آنذاك، تقطن مع أسرتها في حي مدينة نصر، شرقي القاهرة، وعلى مقربة أمتار قليلة من ميدان رابعة العدوية (سابقاً)، حيث جرت مذبحة فض الاعتصام، ما أودى بحياة الآلاف من الأشخاص.

لم تكن فاطمة معتصمة مع أنصار الرئيس الراحل محمد مرسي في ميدان رابعة، لكنها كانت متعاطفة مع مطالبهم، ومؤمنة بالتجربة الديمقراطية التي جاءت بالرئيس مرسي لسدة الحكم، على حد قولها. وصبيحة يوم الفض، أُجبرت فاطمة على الرحيل مع أسرتها، وكانت تتمنى الانضمام للمعتصمين ومؤازرتهم في وجه المدرعات والأسلحة المدججة والقناصة الذين انتشروا في أعلى البنايات.

تروي فاطمة: «غادرنا المنزل بأعجوبة، مررنا في أزقة وشوارع جانبية، منخفضي الرؤوس ومنحني الظهور لتفادي الرصاص الذي نسمعه عن قرب، ونشاهده بعد أن يخترق أجساد المعتصمين، ويطرحهم أرضاً».

تضيف: «لم أنسَ يوماً صورة السيدة المنقبة التي راحت تصرخ بأعلى صوتها بحثاً عن صغارها، ثم جلست على أحد الأرصفة واضعة رأسها بين يديها، تنتظر مصيراً احتمالاته كانت بين الموت أو الإصابة. ولم أنسَ يوماً الخيام المحطمة وبقايا الطعام المدهوسة على الأرض بسبب الجرارات والمدرعات».

تضيف فاطمة: «خرجنا من منطقة مدينة نصر قرابة التاسعة أو العاشرة صباحاً، وأمضيت يومي أمام التلفاز، ولم يفارق هاتفي المحمول يدي. أمرّر أصابعي على الشاشة من أعلى لأسفل للوصول إلى المنشورات الأحدث على منصات التواصل الاجتماعي، التي كانت يومها مرآتنا لما يدور داخل الاعتصام طوال يوم الفض».

عانت فاطمة لفترة طويلة من كوابيس لاحقتها في ساعات النوم القليلة التي كانت تحصل عليها بعد أن يهد الأرق قواها. كانت تسمع في نومها أصوات صراخ ونحيب وتكسير.

وكثيراً ما كانت ترى في نومها أيادي ملطخة بالدماء. لكن صوت الصراخ كان العامل المشترك في جميع كوابيسها. لم يغب على مدار أشهر طويلة. كما عانت من صداع مزمن كانت تهدئه بالمسكنات أحياناً، ويعاود إحكام قبضته على رأسها من التفكير وقلة النوم والأرق معاً. تقول فاطمة: «الأرق والصداع وفقدان الشهية ونحول الوجه وملامح الاكتئاب تمكنت مني. حينها فقط قررت الذهاب إلى طبيب نفسي».

كانت الجلسة الأولى لفاطمة على الكرسي الممدد في عيادة الطبيب النفسي، عبارة عن بكاء تخللته بعض الومضات عن الذكريات والمخاوف والآلام، على حد قولها. لكنها ارتاحت قليلاً بعد تناول الأدوية والمهدئات التي كتبها الطبيب في روشتة العلاج.

قال لها الطبيب المعالج إن ما يحدث معها قد يتطوّر في مراحل لاحقة «فإذا استسلمت للقلق، ستقلقين كثيراً حتى من أبسط الأمور. وإذا تشبثت بالأمل ستصلين إليه». من هذا المنطلق وجه لها نصائح عدة، مثل التركيز على الهوايات والمهارات، والارتباط بلعبة أو هواية، ومسح مواقع التواصل الاجتماعي عن الهاتف المحمول والاكتفاء بالاطلاع عليها فقط من خلال الكمبيوتر لتقليل ساعات التعرض للأحداث والأخبار. كما نصحها بالانتظام في العلاج والنوم في مواعيد روتينية، والمشي لساعات طويلة، والنظر في المدى البعيد والواسع كالسماء والبحر.

تتذكر فاطمة نصائح طبيبها النفسي بالترتيب نفسه إلى اليوم. ما زالت تتناول دواءً مضاداً للاكتئاب إلى اليوم، وإلى اليوم ما زالت تتذكّر يوم المذبحة كأنها حصلت بالأمس.

يميز علم النفس بين الصدمة كحدث، واضطراب الصدمة كحالة نفسية. وهناك العديد من أنواع اضطرابات الصدمة التي تحدث نتيجةَ التعرُّض لأحداث مخيفة وقاسية ومؤلمة، تؤدي إلى صعوبة العيش أو التعايش بشكلٍ طبيعي. ويمكن أن تترك أثراً بالغاً وطويل الأمد لدى العديد من الأشخاص، يتفاوت حسب مستويات معايشة الحدث، وعوامل وراثية واجتماعية، وكذلك عوامل اقتصادية تتحكم في تطور الحالة ووصولها إلى ضرورة زيارة الطبيب وتناول الأدوية.

واضطراب ما بعد الصدمة، قد يظهر بعد أسابيع أو أشهر تمتد لستة أشهر من تاريخ معايشتها، وفقاً للدراسات. وقد يحدث في صورة كوابيس أو تجنب مواقف وأماكن معينة، وكذلك من خلال الأرق وفقدان القدرة على الاسترخاء والشعور الوهمي بالقلق والخطر المحيط والوشيك.

تشير الأرقام والدراسات الرسمية المصرية إلى تزايد عدد المرضى النفسيين في مصر، عاماً تلو الآخر. وقد أشار المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية في تقرير له، عام 2019، إلى ارتفاع نسبة المرضى النفسيين في مصر إلى 14 في المائة بين البالغين، 60 في المائة منهم يفكرون في الانتحار، و18 في المائة منهم ينفذون جرائم بالفعل.

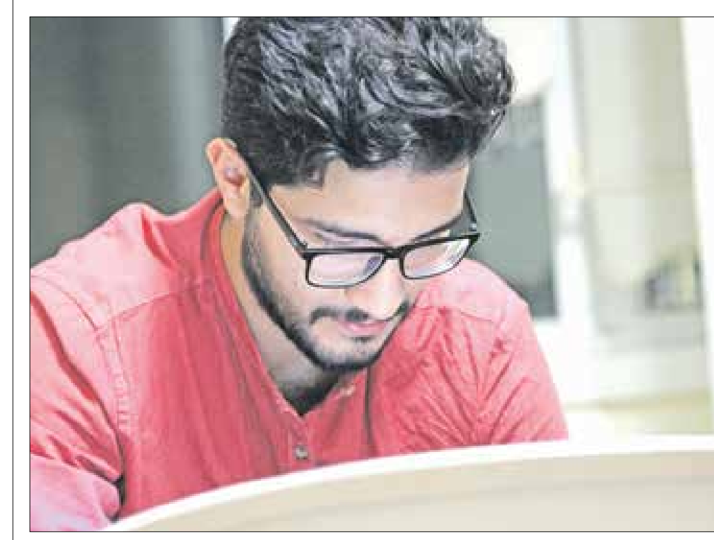
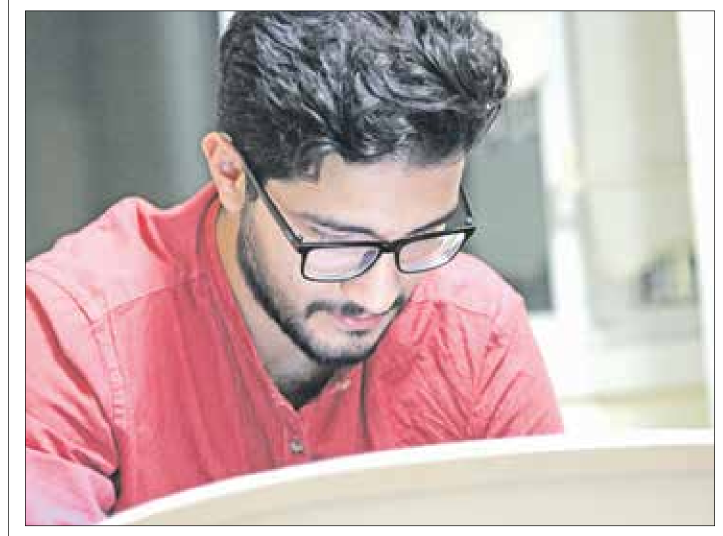
وأشارت الدراسة نفسها إلى أن 17 في المائة من المصريين مصابون باضطرابات نفسية، ما قد يدفعهم لارتكاب جرائم بسبب الضغوط الحياتية والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

في عام 2018، رصد المسح الصحي للصحة النفسية على مستوى الجمهورية، أن 25 في المائة من المصريين يعانون من اضطرابات نفسية، بينما يعاني 7 في المائة من المصريين من الأمراض النفسية، و1,6 في المائة يعانون من القلق، و3,1 في المائة من الاكتئاب، و0,19 في المائة من الاضطرابات الذهنية. ونقلاً عن أبحاث وزارة الصحة المصرية حول الصحة النفسية ومرض الإدمان، فإنه في عام 2017، عانى ما بين 10 و12 في المائة من المصريين من المرض النفسي بمختلف أشكاله.

خلال الذكرى الأولى لمذبحة رابعة (عمرو صلاح الدين/ الأناضول)

17%
من المصريين مصابون باضطرابات نفسية، بحسب المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، في تقرير له عام 2019

قصة لاجئ

لم أكن أمتلك معلومات كافية تخولني التسجيل في الجامعات ومتابعة أموري في تركيا

محمد سوسق
تفوّق في الدراسة

عبد الله البشير

ولد في مدينة دمشق وغادرها إلى السعودية حيث أنهى الدراسة الابتدائية في مدرسة المنهل للبنين، ليعود إلى سورية عام 2005 ويستكمل الدراسة الثانوية في دار الحكمة في دمشق. يروي الشاب السوري محمد سوسق (27 عاماً) الذي تعود أصوله لبلدة رنكوس في ريف دمشق، مقتطفات من رحلة اللجوء التي اجتهد بالدراسة فيها ليتفوق في مجال هندسة المعلوماتية. يقول: «عام 2011 اجتزت البكالوريا السورية، وبسبب الصعوبات التي تمر بها سورية لم أتمكن من متابعة دراستي الجامعية، ولكني استغللت وقتي ودرست اللغة الإنكليزية، وخضعت لدورات في مجال البرمجة في أحد المعاهد في دمشق». يتابع: «عام 2014 انطلقت إلى تركيا بهدف الدراسة. تعلمت اللغة التركية وحاولت الدراسة في تركيا ولكن لقلة خبرتي بأمور الجامعات وكيفية التسجيل لم أتمكن من بدء الدراسة حتى عام 2016، حيث انطلقت إلى قبرص الشمالية (قبرص التركية)، ودرست فيها رغم الصعوبات. الدراسة كانت متاحة باللغتين التركية والإنكليزية، ولأن تخصصي يُفضّل أن يكون باللغة الإنكليزية اخترته بعد أن اجتزت امتحان اللغة للدخول إلى جامعة الشرق الأدنى». يذكرمحمد من سانده في رحلة الدراسة، ويقول: «في كل هذه الرحلة كان بجواري أخي أحمد والتقينا أيضا بابن عمي باسل في قبرص وهما من شجعاني على مواصلة الدراسة، لأني وبسبب الضغوط النفسية ومحاولتي التسجيل في تركيا ولم أوفق أو بالأحرى لم أكن أمتلك معلومات كافية تخولني التسجيل في الجامعات ومتابعة أموري في تركيا. مع العلم أني كنت قد فزت بمنحة حران للدراسة في جامعات تركيا، ولكني لم أتمكن من الدراسة بواسطة المنحة إذ كنت قد قبلت للدراسة في مدينة مرعش التركية في ذاك الوقت (سنة 2015)، وكانت المدينة تعاني من بعض المشاكل بالنسبة لي كطالب مستجد، فتخليت عن المنحة رغم أني حصلت عليها كاملة بما في ذلك المصاريف ورسوم السكن». يضيف: «أهلي وأخي وابن عمي شجعوني فعدت إلى الاختصاص الذي أحب، وهو هندسة المعلوماتية. اجتهدت رغم انقطاعي سنوات عن الدراسة وتفوقت. ورغم أنه في السنة الأولى كنت قد بدأت عامي الدراسي بعد منتصف الفصل الدراسي، ونصف المواد كان متراكماً عليّ، مع ذلك نجحت بتشجيع أهلي ودعم بعض المدرسين وبالأخص رئيسة قسم فرع هندسة البرمجيات يونيه كروسال ايفير». يختم محمد: «رسالتي للطالب السوري ألا تفقد الأمل بنفسك مهما يكن. إن كنت تحب العلم فاصبر واجتهد إلى أن تحين الفرصة المناسبة، وادرس بجد وصدق، وسوف توفّق.

إيطاليا تهدّد تونس بتعليق المساعدات



تونس ـ بسمة بركات

تتواصل الضغوط الإيطالية على تونس، في ظلّ تدفّق المهاجرين السريّين إلى أراضيها، في محاولة لفرض اتفاقيّات جديدة وزيادة عدد المرحلين قسرياً إلى تونس. وأبدت إيطاليا استياءً كبيراً بسبب تدفّق المهاجرين التونسيين إلى أراضيها، مهدّدة بتعليق الأموال المخصصة للتعاون الإيطالي التونسي في هذا المجال.

يقول المكلّف بالإعلام في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر، لـ«العربي الجديد»: «على الرغم من الضغوط الإيطالية على تونس لزيادة عمليات الترحيل القسري، ما زالت لا تتجاوز الرحلتين أسبوعياً، ولا صحة للادعاءات بترحيل تونسيين من خلال بواخر. في الوقت الحالي، تطبق الاتفاقية التي أبرمت خلال حكومة الراحل الباجي قائد السبسي في عام 2011، وتتضمن رحلتين أسبوعياً عبر الطائرة بمعدّل 40 شخصاً في كل رحلة».

يضيف بن عمر: «خلال عامي 2017 و2018، رُحّل 2000 مهاجر تونسي. وفي عام 2019، رُحّل نحو 1375 مهاجراً»، موضحاً أن عمليات الترحيل تواصلت خلال العام الجاري، بعد استئناف حركة الطيران التي توقفت نتيجة تفشي فيروس كورونا، علماً أن الأمر مخالف للقوانين الدولية، ولا يحترم الإجراءات القانونية الخاصة بالهجرة. ويقول إن عدد المهاجرين التونسيين الذين غادروا الأراضي التونسية نحو إيطاليا سجّل رقماً مرتفعاً وهو 4145 مهاجراً خلال شهر يوليو/ تموز الماضي، علماً أن هذا الرقم لم يسجّل منذ عام 2011. وبلغ إجمالي التونسيين الواصلين إلى إيطاليا منذ بداية العام الجاري نحو 5213 مهاجراً.

يُتابع بن عمر أن دوافع الهجرة متعددة، منها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإن بدت الأرقام مرتفعة، إلا أن إجمالي المهاجرين الواصلين إلى إيطاليا عموماً لا يمكن مقارنته بالأرقام المسجلة خلال عامي 2015 و2018. ويقول إن إيطاليا تحاول التركيز على المهاجرين التونسيّين لتغيير بعض الاتفاقيات، وفرض أخرى جديدة وافتعال أزمة في محاولة للحصول على مكاسب سياسية خاصة، على اعتبار أن اليمين الإيطالي هُزم في محطات انتخابية عدة في عام 2019، ويسعى إلى إثبات موقعه مجدداً. يضيف أن الضغوط الإيطالية متواصلة على الجانب التونسي، وقد تزايدت بشكل كبير، ولوحظ أن هناك تضخيماً إعلامياً للأزمة من قبل إيطاليا، ومحاولات لاستغلال الوضع السياسي والفراغ الحكومي لإظهار تونس في موقف العاجز عن حماية سواحلها، وبالتالي تمرير اتفاقيات جديدة حتى لو كانت على حساب حقوق الإنسان.

ويرى بن عمر أن التهديد بوقف المساعدات المالية المخصّصة للتعاون في مجال الهجرة لن يحل الأزمة، ولن يكون سبباً في قبول تونس شروطاً أوروبية مجحفة بحقّ المهاجرين. ويوضح أن هذا الأمر يكشف زيف المساعدات الأوروبية، وهي في غالبيتها مخصصة للجانب الأمني والردع، وغالباً ما لا تحلّ المشكلة من جذورها. ويقول إنّه على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن المقاربة الأمنيّة لا تكفي للحدّ من الهجرة، مشيراً إلى أن السلطات الإيطالية تقدّم معلومات مغلوطة، خصوصاً وأن المتضرّر من الأزمة الحالية والضغوط الإيطالية هو تونس والشباب، وبعض العائلات التونسية الذين تتم ملاحقتهم والتضييق عليهم بمجرد تواجدهم في مناطق ساحلية هي نقاط عبور مثل قرقنة. ويكشف بن عمر أنّ هذا الأمر يزيد في التضييق على الحريات وأهمها حرية التنقل، مضيفاً أن الاتحاد الأوروبي يريد أن يحول تونس إلى مجرد حارس للحدود البحرية، وعليها ألا تقبل بهذا الدور. ويؤكد أن إيطاليا تحاول استغلال هذه الفترة أي قبيل تشكيل الحكومة، والتي تعتبرها فترة مناسبة لتمرير اتفاقيات لصالحها، وعلى تونس ألا ترضخ لهذا الأمر، ولا تقبل أي ضغوط إلى حين تشكل الحكومة. ويوضح أن أي تفاوض بخصوص الهجرة يجب أن يكون منصفاً وعادلاً وإنسانياً للطرفين، مشيراً إلى أن الضغوط ليست على تونس فقط، بل تحاول إيطاليا افتعال أزمة لابتزاز الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة نسبة المساعدات المخصصة للهجرة.

يشار إلى أن وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو طالب بتعليق حصول تونس على المال المتفق عليه، مطالباً بتبرير السلطات التونسية استمرار تدفق المهاجرين. وقال: «أُطالب بتعليق المبلغ المخصص لتونس (نحو سبعة ملايين دولار) في انتظار خطة متكاملة حول الهجرة»، بحسب وكالة الأنباء الإيطالية «نوفا».

وأعلن دي مايو أنه سيزور تونس قريباً من أجل إبرام اتفاقية جديدة في مجال الهجرة مع السلطات التونسية، وذلك بعد أيام من زيارة وزيرة الداخلية لوتشانا لامورغيزي. وقال في مقابلة مع صحيفة «كوريري ديلا سيرا»: «يجب توقيع اتفاقية جديدة حول الهجرة. سأذهب قريباً إلى تونس بنفسي للتعامل مع القضية». وكانت لامورغيزي قد التقت الرئيس التونسي قيس سعيّد، باعتبار أن التونسيين يشكلون نحو 45 في المائة من المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا في يوليو/ تموز الماضي. وشددت على أن تسوية أوضاع المهاجرين «تنحصر فقط بالذين وصلوا إلى إيطاليا خلال الفترة الماضية». فيما أكد سعيّد أن «المسألة إنسانية بالأساس، لذلك لا بد من معالجة أسبابها».

وزادت نسبة المساعدات إلى تونس، بعدما بلغ عدد الواصلين إلى إيطاليا نحو 13 ألف مهاجر منذ بداية العام الجاري، من بينهم نحو 5 آلاف تونسي، في حين سجل 100 ألف مهاجر عام 2011 من مختلف الجنسيات.

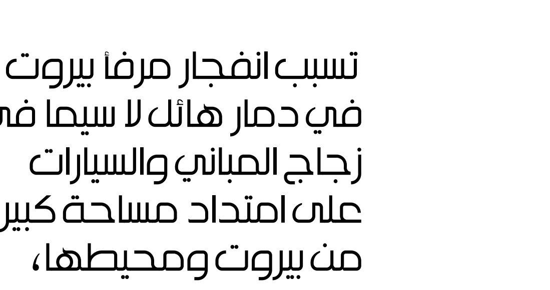
الاتحاد الأوروبي يريد أن يحول تونس إلى مجرد حارس للحدود البحرية

مهاجرون تونسيون وصلوا إلى إيطاليا (ألبرتو بيزولي/ فرانس برس)

فسبكة

خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي، تداول ناشطون على فيسبوك فيديو ظهر فيه رجل أمن إيطالي في مركز حجز المهاجرين بمدينة أغريجنتو، وهو يدفع مهاجراً تونسياً إلى صفع مهاجر آخر قاصر. وخاطب رجل الأمن المهاجر قائلاً: «أنت الآن ضيف، ويجب أن تحترم القانون. عليك أن تصفعه. يجب أن تصفعه». وقال سفير تونس في إيطاليا معز السيناوي: «النيابة العامة فتحت تحقيقاً بالحادث لتحديد المسؤوليات واتخاذ العقوبات المناسبة».

أين يذهب الزجاج الذي حطمه انفجار بيروت؟



تسبب انفجار مرفأ بيروت في دمار هائل لا سيما في زجاج المباني والسيارات على امتداد مساحة كبيرة من بيروت ومحيطها، وهو ما ظهر في الشوارع التي تراكمت في كثير منها أكوام الزجاج

بيروت ـ خليل العلي

منذ صبيحة اليوم التالي لانفجار مرفأ بيروت، بدأ متطوعون شباب في تنظيف شوارع المدينة من الزجاج المتطاير، كما كانت سيارات النقل تنقل الزجاج والحطام إلى أماكن خارج المنطقة لم يعرف وجهتها كثيرون. أمام المباني المتضررة كافة، جرى تجميع الزجاج المحطّم سواء من المباني السكنية أو التجارية أو السيارات، ليقوم عدد من العمال بنقلها في شاحنات منها ما هو تابع لبلدية بيروت ولبلديات أخرى ومنها ما هو تابع لمقاولين عملوا من دون مقابل، بحسب مصادر بلدية بيروت. ويقول سكان حيّ الجميزة المتضرر، إنّ المتطوعين من الشباب يساعدونهم في إزالة الزجاج المحطّم وتجميعه خارج المبنى كي تقوم سيارات النقل بنقله من المكان من دون أيّ مقابل.

بدوره، يقول رئيس بلدية بيروت، جمال عيتاني لـ«العربي الجديد»: «بعد الفاجعة التي وقعت في بيروت ومشاهد الدمار قامت فرق بلدية والبلديات المجاورة بنقل الزجاج المحطّم وتجميعه في أرض بمحلة الكرنتينا (قرب المرفأ) وبعد الانتهاء سنتواصل مع شركات متخصصة كي تجري الاستفادة منه من دون رميه مع النفايات ما يؤدي إلى زيادة حجم النفايات في المطامر». يضيف: «لن تتولى البلدية عملية إعادة التدوير بل الشركات المتخصصة بحسب خبرتها وطرق فرزها، وما يمكن أن ينتج عن عملية إعادة التدوير أترك للمختصين الإجابة عنه».

يتابع: «يومياً يجري نقل كميات كبيرة من الزجاج إلى قطعة الأرض المخصصة لذلك، لأنّ الزجاج المكسور داخل المنازل يشكل كمية كبيرة، وهكذا لا تهدأ سيارات النقل». ويلفت عيتاني إلى أنّ البلدية تسعى مع جهات مانحة لتأمين الزجاج للمباني، وهناك متبرعون بالزجاج من لبنان، لكنّ الهمّ الأول للبلدية تحديد المباني الآيلة للسقوط والسعي للحفاظ عليها خوفاً من سقوطها».

نقيب المهندسين في بيروت، جاد تابت، يقول إنّ «الزجاج المحطم لا يمكن إعادة تصنيعه كألواح لأنّنا لا نملك مصانع متخصصة، وأقرب مصانع موجودة في الخليج العربي، وستكون هذه العملية مكلفة جداً، لكن يمكن إعادة تدوير الزجاج وتصنيع زجاجيات مثل القوارير أو الأطباق وما شابه». من جهته، يقول مدير برنامج البيئة في جمعية «أركانسيل» ماريو غريّب: «استحصلنا بالتعاون مع بلدية بيروت ومبادرة الجوار في الجامعة الأميركية في بيروت على قطعة أرض في منطقة الكرنتينا ليتم تخزين الزجاج المحطّم الذي يتم جمعه من الأماكن التي تضررت جرّاء الانفجار فيها، وسنبدأ خلال هذا الأسبوع تجهيزه لكي يتم تحويله إلى بودرة أو رمل يمكن استخدامه في مواد البناء، وتم الاتفاق مع أكثر من معمل لإنجاز هذه العملية، لكنّنا نحاول تأمين تمويل من أجل الاستحصال على آلة فرم خصوصاً أنّ هناك نعومة معيّنة مطلوبة».

يلفت غريّب إلى أنّه بعد انتهاء عملية تحويل الزجاج إلى رمل سيتم التنسيق مع بلدية بيروت، إذ سيجري توزيعه لإعادة الإعمار أو استخدامه في اتجاه آخر، لكنّ الأهم أن يستخدم في إعادة الإعمار، لأنّ ما ينتج من هذه العملية يستخدم مع الإسمنت، وستتكفل شركات معينة بذلك. ويؤكد غريّب أنّ عملية جمع الزجاج المحطّم تحتاج إلى وقت طويل نتيجة حجم الدمار والخراب الذي خلّفه الانفجار: «هناك جزء، لا نعلم أين نقل، قبل أن نبدأ نحن عملنا، كما لا يعرف أحد إلى أين نقلت الردميات من المرفأ. هناك أقاويل ذكرت أنّه تم رمي الحطام في البحر كي يستفاد من طمر البحر بقطعة أرض جديدة، علماً أنّنا بدأنا عملنا في اليوم السابع للانفجار». يضيف: «يوضع حطام المباني، والحجارة المتطايرة، في قطعة أرض إلى جانب قطعة الأرض المخصصة للزجاج، وبحسب البلدية ستجري عملية تحريج هناك، لكنّي أستبعد ذلك وهناك علامات استفهام على ذلك، خصوصاً أنّ وزارة البيئة اللبنانية لم تقرر الأماكن والمواقع التي ستوضع فيها هذه الردميات».

للمتخصصة في الهندسة البيئية من «الجامعة الأميركية في بيروت» الدكتورة أماني معلوف، رأي مخالف، إذ تقول: «الزجاج الذي يجري تجميعه يختلط بمواد أخرى خصوصاً أنّ من يجمعونه متطوعون ليست لديهم خبرة في ذلك، ولأنّ هذا الحطام لم يكن بفعل ظروف طبيعية وقد يحتوي على مواد كيميائية أو مواد سامة وخطرة اختلطت به فإنّه من الخطر استخدامه مرة أخرى، ويجب أن يكون هناك تدقيق في عملية الفرز حتى لنفايات البناء والحطام وتجري إدارتها في نطاق إدارة نفايات الكوارث، إذ قد تحمل معها مواد سامة». تتابع: «حتى لو تم تحويل الزجاج إلى رمل أو بودرة فيجب معرفة ما هي المواد المختلطة مع الزجاج، التي قد تؤدي إلى آثار سلبية بيئية وصحية وقد تتسرب وتختلط بالمياه الجوفية ويكون لها أثر سلبي على حياة الإنسان، لذلك يجب أن تكون هناك منهجية علمية يجري تطبيقها خلال تحويل الزجاج إلى رمل أو إلى مواد أخرى، لأنّ الجمعيات التي تقوم بذلك ليست لديها الكفاءة ولا المتخصصين الذين يعرفون خطورة المواد التي يتعاملون معها». وتؤكد معلوف أنّه لا يمكن إعادة تدوير الزجاج للاستخدام الشخصي لأنّه حتماً ملوث، ولا يمتلك الزجاج خصائص ميكانيكية كافية لاستخدامه كمواد بناء.

في زيارة إلى موقع تجميع الزجاج، وضعت جمعية «أركانسيل» خياماً للعمال الذين يوضبون الزجاج، ويقول أحد العمال إنّ «هناك كمية تصلنا مفروزة، أي من الزجاج فقط، فنضعها في أماكنها المخصصة، أما سيارت النقل التي تنقل الحطام والردميات وتضعها في الجهة المقابلة، فيتولى عمال الجمعية استخراج الزجاج منها ووضعه في مكانه المخصص».

لن تتولى البلدية إعادة التدوير بل الشركات المتخصصة

أكوام من الزجاج أنتجها الانفجار (خليل العلي)

قضايا

عرض السياسي والدبلوماسي الفلسطيني ناصر القدوة، في مقالة له بعنوان «مرة أخرى.. الدولة الوطنية والثبات عليها هو الأساس»، رؤيته للبرنامج الفلسطيني، واختلافه مع رؤية الجسم السياسي الفلسطيني، ولا سيما مع رؤية قيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية. هنا الجزء الأول من مقال موسّع للكاتب حيّان جابر، يناقش فيه أفكار القدوة ويساجلها

رد على ناصر القدوة
مساجلة في تعويم حل الدولتين [2/1]

حيّان جابر

عرض السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ناصر القدوة، في مقالة له بعنوان «مرة أخرى.. الدولة الوطنية والثبات عليها هو الأساس»، رؤيته للبرنامج الفلسطيني، واختلافه «وفق وصفه» مع رؤية الجسم السياسي الفلسطيني، ولا سيما مع رؤية قيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية. ويمكن الاطلاع على المقالة في صحيفة الاتحاد الإلكترونية، وموقع مسارات، شبكة الأخبار الفلسطينية، وعدة مواقع إلكترونية تابعة لحركة فتح. وقد عمل القدوة، في المقالة، على إثبات اختلافه مع السلطة، عبر جمل منمقة ومجتزأة، وعرض اختلافه مع دعاة تبني خيار الدولة الواحدة، من دون أن يكلف نفسه عناء البحث في تباينات هذا الطرح الذي حصره في طيفين وحيدين وأوحدين.

وبداية، يمكن الإشارة إلى أن ناصر القدوة، وربما حركة فتح والجسم السياسي الفلسطيني عموما، باتوا يستشعرون مدى ضعف تأثيرهم في الوسط الشعبي الفلسطيني، وأدركوا ضعف رؤيتهم وحلولهم، فضلاً عن تلمسهم تنامي مشاعر اليأس والإحباط الشّعبي من رؤيتهم واستراتيجيتهم التي راهنوا عليها طويلا، الأمر الذي دفع القدوة، ومن قبله رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض، إلى نشر مقالات تتعلق بهذا الموضوع، تدعي الموضوعية والعقلانية السياسية. ولذا انطلقا من نقد «ظاهري» للخط السياسي الفلسطيني الرسمي، لكنهما فعليا حاولا إعادة تعويمه بحلة جديدة مزركشة، لا تمس بجوهره الساقط. نشر المقالة على بعض المواقع (ربما جميعها) المحسوبة على حركة فتح، على الرغم من قدرة القدوة على نشرها في وسيلة إعلامية عربية أو فلسطينية أو دولية، يعود إلى هوية الشريحة الشعبية أو السياسية التي يحاول الرجل الوصول إليها، والمتمثلة في جمهور «فتح» من منتسبيها أو المقرّبين منها. فيما المناخ الشعبي الفلسطيني بات معنيا بالبحث عن مخرج وطني حقيقي. ويمكن تفنيد ما تضمنته مقالة القدوة من أخطاء وتسويفات مضللة بالحد الأدنى، من خلال ثلاثة عناوين عريضة:

تلاعب تاريخي

يستهل ناصر القدوة مقالته بسرد تاريخيٍّ سريع نسبيا لتاريخ القضية الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين، ومتضمنا عبارات عاطفية لاستثارة مشاعر القارئ ومحاكاة أهدافه الوطنية بطريقة مضللة، تحجب حقيقة المشروع السياسي المتضمن في النص، وتوحي بجذرية موقف القدوة، وتمسكه بجميع الثوابت والحقوق الفلسطينية، وإصراره على استعادة جميع الحقوق، بما فيها حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته الوطنية على كامل التراب الفلسطيني، كما كانت تطرحه حركة فتح ومنظمة التحرير وسائر فصائل العمل الوطني الفلسطيني في ستينيات القرن المنصرم. وهو ما لن تجد له أي إشارة تذكر لاحقاً، بل على العكس، سوف يجد القارئ، إن تحرّر من هيمنة البدايات العاطفية، أن كل ما يسعى القدوة إلى ترويجه هو إحياء حل الدولتين بعد إضافة بعض الرتوش التفصيلية والظاهرية.

ثم يقفز القدوة عن واحدة من أهم مراحل العمل الوطني الفلسطيني وبناء الكيانية الفلسطينية بتعمد واضح ومفضوح، عندما سيطرت فصائل العمل الوطني على منظمة التحرير، وإعلان الميثاق الوطني، وممارسة الكفاح المسلح، فبغض النظر عن جميع القراءات الناقدة لهذه المرحلة، إلا أنها، وفق تقديرات جميع (أو غالبية) الباحثين والمحللين والسياسيين، ربما باستثناء القدوة، كانت العامل الرئيسي والمركزي في صناعة الكيانية والهوية الفلسطينية، وفي تجسيد الرواية الفلسطينية سياسيا، وفي فرض منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، إقليميا ودوليا.

كما لم يكتف القدوة بتجاهل هذه المرحلة، بل ذهب إلى نسبة إنجازاتها السياسية والمعنوية والثقافية للمرحلة التي تلتها، والتي أثارت خلافات عديدة حولها تاريخيا وحاضراً، والمتمثلة في تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وما تبعها، بقوله: «بدأ العمل على استعادة الكيانية الفلسطينية على الأرض، أولاً في العام 1974 من خلال برنامج النقاط العشر أو برنامج إنشاء السلطة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من بلادنا، ولاحقاً في العام 1988 من خلال إعلان الاستقلال من قبل المجلس الوطني الفلسطيني ممارسة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير». أي لم نعد أمام انتقائية تاريخية تخدم حساباته ورؤيته السياسية القاصرة فقط، بل هناك تحريف واضح أيضا. حيث يعلم القدوة، كما نعلم جميعاً، أن برنامج النقاط العشر كان أول مظاهر تصدع الكيانية والبنية السياسية الفلسطينيّة، التي بنيت على الميثاق الوطني الأساسي، فهل نسي جبهة الرفض، وهل تناسى مئات الكتب والمقالات والتحليلات التي تعارض هذا الانحراف. بل ويتناسى أن برنامج النقاط العشر كان بداية تداعي تمثيل منظمة التحرير جميع الفئات والشرائح الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، وهو ما مهد الطريق إلى الانقسام الجغرافي والسياسي الفلسطيني الشعبي، قبل الفصائلي، فضلاً عن دوره في تمهيد الساحة للخط التنازلي والاستسلامي.

ومن ثم يستمر القدوة في تلاعبه التاريخي الموجه، بقوله «وبالفعل، استجابت أغلبية دول العالم للإعلان، واعترفت بدولة فلسطين على حدود 1967 على الرغم من كونها تحت الاحتلال». وقد يخيل، وفق هذه العبارة، أن عددا قليلا من الدول لم تعترف بالإعلان، ويتم تجسيده ميدانيا، وهو ما يتنافى مع المنطق والحقائق التاريخية، فقد اعترفت بالإعلان في حينه قرابة نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وغالبيتها اكتفت بهذا الاعتراف من دون أي خطوة سياسية أو إعلامية موازية، حتى على المستوى الدبلوماسي أو حتى الشكلي. كما لم نشهد من هذه الدول أو غالبيتها موقفا ناجزا وحاسما تجاه الدولة الصهيونية، كمقاطعتها دبلوماسيا وثقافيا ورياضيا، إذ استمرت كثير من هذه الدول في تعاملها شبه الطبيعي مع الدولة الصهيونية، سلطة أمر واقع على فلسطين، بغض النظر عن شرعيتها، وتم تجميد غالبية الخطوات التي تتبع الاعتراف بدولة فلسطين، بذريعة عدم اكتمال التسوية السياسية المعترف بها دولياً.

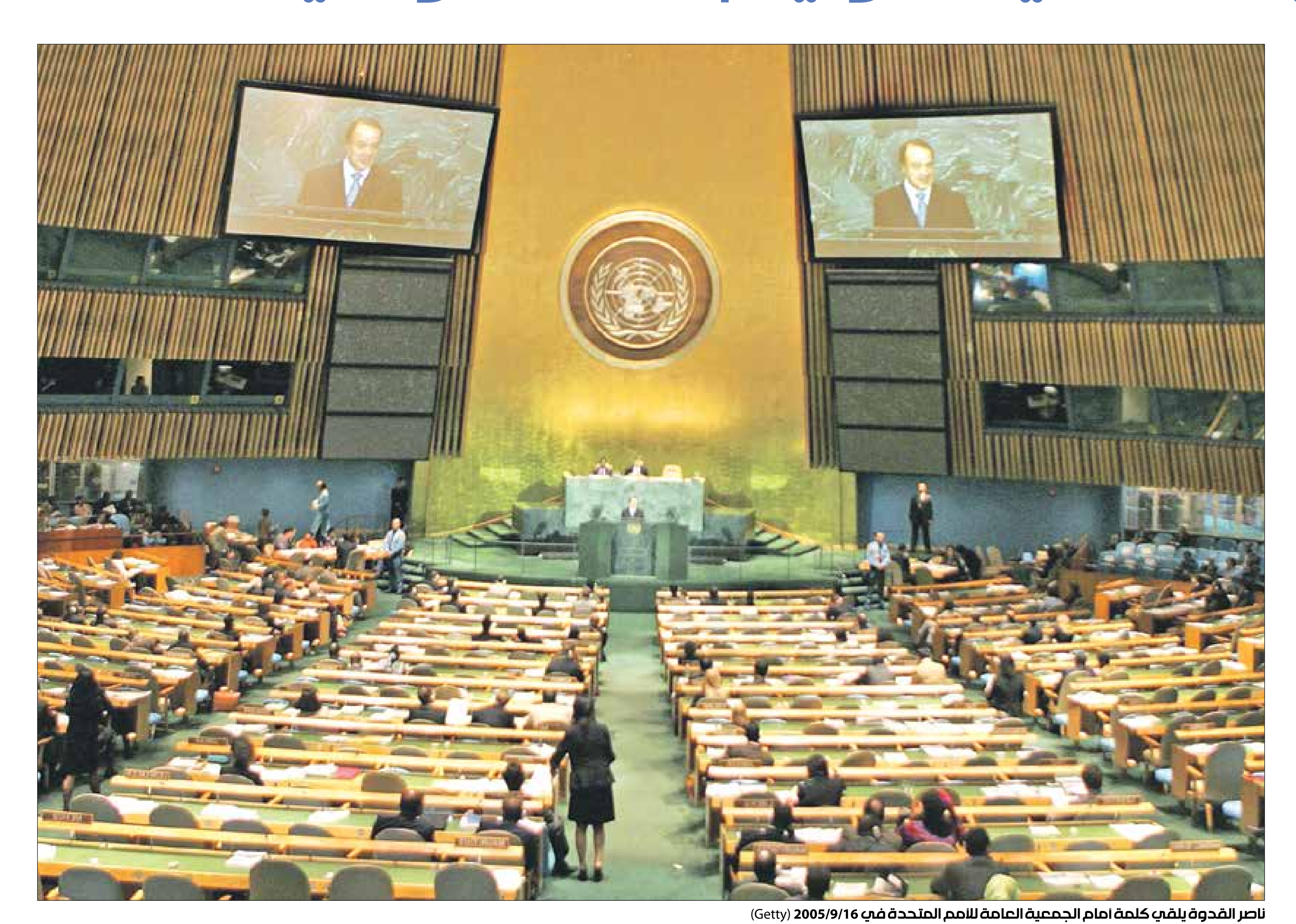
ويتابع القدوة عملية تشويه الوعي التاريخي، وهذه المرة بشأن ما تبع توقيع اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل في 1993)، بقوله «لم يستمر العمل الإيجابي للتنفيذ طويلاً وتم اغتيال إسحق رابين، وبعد ذلك تم اغتيال ياسر عرفات، وقام اليمين الإسرائيلي المتطرّف بعكس نتائج أوسلو وتسريع الاستعمار الاستيطاني، ونجح في خلق حالة تسيطر فيها إسرائيل على كافة مناحي الحياة الفلسطينية ولا علاقة لها بالحكم الذاتي، إضافة إلى استمرارها طويلاً بعد السنوات الخمس المتفق عليها». إذاً يوحي القدوة بأن التفاوض ما بعد «أوسلو» كان ماضيا في مسار إحقاق الحق الفلسطيني بخطوات متسارعة، إلا أن إجراءات اليمين الصهيوني عرقلته! وهو ما يهمل الزمن والوقت والواقع، فمن ناحية عملية لم تحظ السلطة الوطنية بأي مظهر سلطوي حقيقي منذ يومها الأول، اقتصاديا وخدميا وماليا، كما لم تملك القدرة على بسط سلطتها السياسية على الفلسطينيين المقيمين في أراضيها أو المفترض عودتهم. بل حافظت الدولة الصهيونية على سيطرتها العملية على جميع القضايا والمسائل، بما فيها التحكم بحركة الفلسطينيين من مناطق السلطة وإليها وفي ما بينها، وتمددت المستوطنات القائمة وأنشئت أخرى جديدة. وجعلت من السلطة منذ يومها الأول حاجزاً أمنيا وإداريا يحول بين الدولة الصهيونية والفلسطينيين، حماية للأولى وتحريراً لها من مسؤولياتها المباشرة. وعليه، فشل اتفاق أوسلو منذ البداية، وها نحن نعيش ثمن رفض القيادة الفلسطينية الاعتراف بذلك.

ثم يحرف القدوة استطلاعات الرأي، فيقول «يدعي بعض هؤلاء أن موقف المواطنين الفلسطينيين قد تغير، خاصة الشباب منهم، من موقف مؤيد لحل الدولتين، لموقف مؤيد للدولة الواحدة. والخدعة هنا مزدوجة، أولاً الخلط بين التسوية السياسية والتفاوض إلى الأبد من جهة، وبين الهوية الوطنية والدولة والوطنية من جانب آخر. الكثيرون فقدوا الثقة بما يسمى التسوية السياسية ولكنهم حتماً لم يغيروا موقفهم بشأن وجود دولة فلسطين والحقوق الوطنية الفلسطينية، ثانياً الدولة الواحدة بدون تعريف أو توضيح، يظهر الحديث وكأنه عن دولة ديمقراطية بحقوق متساوية للجميع وهو هدف أظنه أخلاقياً وحتى نبيلاً». يثبت القدوة مرة أخرى قدرته البارعة على التلاعب بالحقائق، وكيفية ترتيبها بما يخدم وجهة نظره.

نعم لا تظهر غالبية استطلاعات الرأي تزايداً كبيرا في عدد الفلسطينيين المؤيدين لخيار الدولة الواحدة، وبالتحديد لخيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، وبتحديد أكبر لدولة إسرائيل ثنائية القومية على كامل التراب الوطني الفلسطيني. بينما أثبتت الاستطلاعات التي عاينها كاتب هذه السطور، بالحد الأدنى، انهيار حل الدولتين وخيار الدولتين. تظهر الاستطلاعات أن مؤيدي حل الدولتين وحل الدولة الواحدة ثنائية القومية ومؤيدي كونفدرالية مع الأردن متقاربون جداً في النسب، وتراوح نسبة تأييد كل من هذه الخيارات بحدود 9% إلى 14% من عينة الأشخاص المستطلعة آراؤهم فقط، في حين تبلغ نسبة مؤيدي استعادة كامل فلسطين التاريخية للفلسطينيين أكثر من 64% منهم، وهو بالمناسبة من أشكال خيار دولة فلسطين الواحدة. (الأرقام مأخوذة من استطلاع المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي في الضفة). أي يظهر الاستطلاع نفور الغالبية الفلسطينية من حل الدولتين، والتي تصل إلى حدود 85% في الضفة و70% في غزة، وإن اعتبرنا أن خيار الكونفدرالية مع الأردن يعبر، بشكل أو بآخر، عن خيار الدولتين، تصبح نسبة رافضي هذا الخيار قرابة الـ75% في الضفة و65% في غزة، هل هناك استطلاع أوضح من ذلك؟ أما عن برنامج الدولة الواحدة، فواضح أن الاستطلاع يبرز محدودية مؤيدي هذا الخيار في حالة واحدة، إن لم تكن الدولة الواحدة فلسطينية بالضرورة.

ومنها ننطلق نحو التفنيد الأخير في هذه الفقرة التاريخية، عبر تفنيد عبارة ذات مدلولات مزدوجة، سياسية وتاريخية. لذا قد تكون خير ختام لهذه الفقرة ومقدمة حسنة للفقرة التالية، والمتمثلة بقوله «لا يجوز التلاعب بالبرنامج الوطني أو تقويضه بمقولات وحجج أخرى، وإن تغييره له طريقته ويشترط إجماعاً وطنياً أو ما يقاربه». وهنا يبدو أن ناصر القدوة يتناسى أن حركته السياسية، فتح، هي التي تلاعبت بالبرنامج الوطني الفلسطيني، عندما فرضت برنامج النقاط العشر، من دون أي اكتراث برأي الشعب الفلسطيني، مستندة إلى هيمنتها التمثيلية داخل دوائر منظمة التحرير ومؤسساتها، ومتجاهله أنها مؤسسات ودوائر غير منتخبة، شكلت وفق نظام محاصصة فصائلية ما زال ساري المفعول. وبالتالي، لم يُدعم تغيير البرنامج الوطني الفلسطيني المذكور بشرعية شعبية واضحة عبر الاستفتاء أو أي شكل ديمقراطي آخر. ولم يحظ بإجماع بين الفصائل والقوى السياسية الفاعلة داخل المنظمة وخارجها، بل أدى إلى تشكيل جبهة الرفض، ردا ورفضا واضحا وحاسما عليه. ثم من قال إن المطلوب اليوم هو تغيير البرنامج الوطني، من دون أن يحظى التغيير بشرعية شعبية ووطنية. ومن أين جاء القدوة بهذا الادعاء المضلل، إذ تدعو غالبية الأصوات الداعية إلى تغيير البرنامج الوطني الفلسطيني، في الوقت نفسه، إلى إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، وإعادة تشييده على أسس تمثيلية ديمقراطية، تشمل جميع مكونات الشعب الفلسطيني وتجمعاته داخل الوطن وخارجه، مقدمة ضرورية لإقرار برنامج وطني يمثل الفلسطينيين جميعا، أو على الأقل يمثل غالبيتهم العظمى.

(كاتب فلسطيني)


ناصر القدوة يلقي كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2005/9/16 (Getty)

> نقد القدوة «ظاهري» للخط السياسي الفلسطيني الرسمي، لكنه فعلياً محاولة لإعادة تعويمه بحلة جديدة مزركشة

> أثبتت الاستطلاعات، بالحد الأدنى، انهيار حل الدولتين وخيار الدولتين

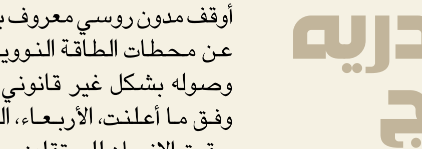
> يتناسى القدوة أن «فتح» هي التي تلاعبت بالبرنامج الوطني الفلسطيني، عندما فرضت برنامج النقاط العشر

ما المطلوب اليوم؟

من قال إنّ المطلوب اليوم فلسطينيا هو تغيير البرنامج الوطني، من دون أن يحظى التغيير بشرعية شعبية ووطنية. ومن أين جاء القدوة بهذا الادّعاء المضلّل، إذ تدعو غالبية الأصوات الداعية إلى تغيير البرنامج الوطني الفلسطيني، في الوقت نفسه، إلى إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، وإعادة تشييده على أسس تمثيلية ديمقراطية، تشمل جميع مكونات الشعب الفلسطيني وتجمّعاته داخل الوطن وخارجه، كمقدمة ضرورية لإقرار برنامج وطني يمثل الفلسطينيين جميعا، أو على الأقل يمثّل غالبيتهم العظمى.

منوعات

MEDIA



أوقف مدون روسي معروف بنشر مقاطع فيديو عن محطات الطاقة النووية الروسية، بتهمة وصوله بشكل غير قانوني إلى أسرار الدولة، وفق ما أعلنت، الأربعاء، الناشطة في مجال حقوق الانسان للمعتقلين، مارينا ليتفينوفتش. وأوضحت ليتفينوفتش، العضو في منظمة غير حكومية لمراقبة السجون الروسية، بعد زيارة أندريه بيج في اليوم السابق في زنزانته، أنه «متهم بالوصول بما يخالف القانون إلى معلومات مصنفة من أسرار الدولة ونشرها خارج روسيا».

أندريه بيج Andrey Pyzh، مدون فيديوهات يبلغ من العمر 35 عاما، وقد أوقف قبل أسبوع ويواجه عقوبة بالسجن لفترة تراوح بين ثلاث وثماني سنوات، وفق المصدر نفسه.

وقد أمرت محكمة ميتشانسكي في موسكو بوضعه في الحبس الاحتياطي في 6 آب/ أغسطس، بحسب الموقع الإلكتروني للمحكمة. يتابع قناة «أوربانتوريزم»، التي يديرها بيج، 786 ألف مشترك على «يوتيوب»، وهي تعرض تقارير تم تصويرها في محطات الطاقة النووية الروسية، النشطة والمهجورة، وأنفاق مترو وحتى منجم يورانيوم مهجور في جنوب روسيا. ويظهر أحد التقارير أيضا محطة رادار روسية للإنذار بُنيت في العهد السوفييتي قرب مورمانسك (شمال غرب). كذلك، تروي العديد من مقاطع الفيديو التي تم تصويرها في بريبيات في أوكرانيا ما وصفه المدون بأنه «رحلة غير قانونية» إلى منطقة الحظر حول محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية التي شهدت أسوأ كارثة نووية في التاريخ عام 1986.

(فرانس برس)

في بيلاروسيا... قمع الصحافة والإنترنت

بينما تتسع رقعة الاحتجاجات في بيلاروسيا، تتجه الشرطة إلى قمع الصحافيين وإغلاق شبكة الإنترنت لمنع انتشار المعلومات والصور حول ما يحصل، واتساع رقعة المعارضة الشعبية

ناصر السهلي

مع استمرار الاحتجاجات الشعبية البيلاروسية (روسيا البيضاء)، على إعلان فوز ألكسندر لوكاشينكو بالرئاسة مرة جديدة، لم يسلم الصحافيون المحليون والأجانب بشكل خاص من قمع قوات الأمن التي تصر على تطبيق سياسة تعتيم إعلامي تام على حركة الشارع المحتج. ومنذ لحظة إعلان وسائل إعلام لوكاشينكو فوزه بنسبة 80 في المائة، وهو الممسك في السلطة منذ 25 سنة، جرى على طريقة الأنظمة الاستبدادية إغلاق شبكة الإنترنت، وإبطاء «تويتر» وخنقه، واستهداف الناشطين الشباب باعتقالهم وبالرصاص، وإظهارهم على التلفزيون الرسمي كمجرمين و«عملاء للخارج».

ومنذ الأحد الماضي، وسّعت أجهزة الأمن البيلاروسية استهدافها للمراسلين الأجانب، حيث تعرض مصور صحيفة «بيرلنغسكا» الدنماركية، أسكر لادافود، للضرب والركل، غير آبهة بارتداء سترة «صحافة». وجرى تسجيل عملية الاعتداء على لادافود من خلال شريط فيديو انتشر منذ الأربعاء في معظم وسائل الإعلام الدنماركية، وصحيفته بيرلنغكسا، التي عنونت افتتاحيتها الخميس عن هذا القمع بـ«ديكتاتور أوروبا الأخير». ويظهر في الشريط مجموعة من رجال الأمن الذين أحاطوا به ولكمه أحدهم قبل أن يركله آخر بعد احتجاز بطاقة ذاكرة الكاميرا التي كان يصور فيها الاحتجاجات في مينسك. ولم ترغب الشرطة أن يخرج إلى العالم عملية القمع التي قتل فيها شخص في العاصمة مينسك، وتقاطر الصحافيين إلى الساحة التي وضع فيها المحتجون زهوراً في مكان مقتل المتظاهر البيلاروسي.

وأشارت «بيرلنغسكا» الدنماركية إلى أن مراسلها حصل على موافقة رسمية للعمل في بيلاروسيا أثناء تغطية الانتخابات «ورغم ذلك لم تحمه الموافقة من الاعتداء الذي يستهدف تعتيم الصورة على ما يجري». وسجل الصحافي لادافود بنفسه ما جرى معه على موقعه على تويتر، بعد أن شاهد نفسه يلكم ويركل «حدث ذلك أمس، لكمة على الرأس وركلة في الظهر وحجز لبطاقة ذاكرة الكاميرا، هذا الذي يجري في بيلاروسيا جنون، ولحسن الحظ عاد الإنترنت إلى العمل مجددا». وأضافت الصحيفة أن الشرطة استهدفت في البداية الكاميرا «لتحطيمها وحين عجزت بدأت بالاعتداء الجسدي على مصورنا ولم يتركوه حتى سلمهم كرت الذاكرة».

> أظهرت مقاطع تعرض صحافيين محليين وأجانب للعنف

ويتهم صحافيون وناشطون في المعارضة البيلاروسية الرئيس لوكاشينكو بتزوير نتائج انتخابات الأحد الماضي، ويطالب هؤلاء مع توسع الاحتجاجات نحو المعامل بحسب ما تظهر مقاطع مصورة، بإعادة الانتخابات. فقد أظهر شريط فيديو في مصنع بيلاروسي كيف صرخ رجل، بعد إعلان المدير عن فوز لوكاشينكو، بأن يقف زملاؤه الذين صوتوا للمنافسة سفيتلانا تسيكانوفسكايا فما كان إلا أن وقف جميع العمال، كمؤشر على أن الفوز المعلن بزعم المعارضة ليس سوى تزويراً للنتائج.

وليس فقط الصحافي الدنماركي من تعرض للعنف من قبل شرطة لوكاشينكو، فقد أظهر شريط آخر تعرض مراسل «بي بي سي» للركل والهجوم عليه وسط الشارع وأمام الناس، رغم ارتدائه سترة «صحافة» أيضاً.

ويأتي استهداف الصحافة والمدونين والناشطين في بيلاروسيا على خلفية نشر الرئيس ألكسندر لوكاشينكو لنظرية المؤامرة بين مؤيديه وعلى وسائل الإعلام الرسمية. حيث يشيع هؤلاء أن «قوى أجنبية تقف خلف المظاهرات المحتجة». وتشير بعض الصحف الأوروبية، وبالأخص الاسكندينافية إلى أن الهدف من بث نظرية المؤامرة «لا شك أنه جاء من محاولة السلطات التعتيم وإجبار الناس بالتخويف على عدم الخروج إلى الاحتجاجات»، وفقا على الأقل لما ذهبت «بيرلنغسكا» و«بوليتيكن»، وغيرها ممن لم تتردد بتغطية أحداث بيلاروسيا على أنها ثورة شعبية ضد استمرار «الدكتاتور الأخير في السلطة، رغم إعلانه أن 80 في المائة صوتوا له».

وتخشى سلطات مينسك من ارتخاء قبضتها الأمنية بوجود صحافة عالمية ومحلية تنقل ما يجري في البلد، وتقوم بوضع حواجز لمنع وعرقلة وصول الصحافيين إلى الساحات والشوارع التي يتجمع فيها المحتجون، ووفقا لصحافيين في مينسك فإن الاعتداء يطاول أيضا «الصحافيين المواطنين» الذين يستخدمون هواتفهم النقالة «للحفاظ على التعتيم الإعلامي».

ومن المعلوم أن زعيمة المعارضة التي نافست لوكاشينكو في انتخابات الأحد الماضي، سفيتلانا تسيكانوفسكايا فرت إلى دولة ليتوانيا (البلطيق)، بعد أن قطعت السلطات شبكة الإنترنت خوفا من تنسيق المعارضة لفعالياتها. وتواصل السلطات قمع الصور والأشرطة خوفاً من اتساع نطاق الاحتجاجات.

رفضت المعارضة نتائج الانتخابات (ارتور ويداك/Getty)

قبل المجزرة: كيف شيطنت أذرع السيسي أنصار مرسي؟

القاهرة ـ أحمد عزب

لا ينكر أي متابع للشأن المصري دور وسائل الإعلام في تحريك الشارع وتغيير الأحداث. ولذلك، سعت كل الأنظمة للسيطرة عليه منذ الستينيات، حتى اليوم، ما ظهر بقوة إبان ثورة يناير 2011 وما تبعها من أحداث، تعدّ مجزرة رابعة في 14 أغسطس/ آب 2013 بين أبرزها.

فور انقلاب الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي على الرئيس الشرعي الراحل محمد مرسي، واعتصام أنصاره بميداني رابعة العدوية والنهضة، وقبيل وقوع مجزرة فض الاعتصامين، بادرت أذرع السيسي التي اعترف بها في التسريب الشهير، إلى تمهيد الشارع وتجهيز الرأي العام لتقبل المجازر، خاصة اعتصام رابعة الذي كان مفتوحاً لكل وسائل الإعلام، على عكس النهضة الذي ما زال مبهماً في أغلب تفاصيله حتى الآن.

الأذرع، وخاصة الإلكترونية ومراسليها، كانوا يصولون ويجولون في كواليس اعتصام رابعة منذ اليوم الأول، وكأنه كان مادة خصبة لملء الفراغ الذي أحدثه تضييق النظام عليها، وتناولت كل كواليسه، ما يعد اعترافاً منها بخلوّه من كل التهم التي كالتها له لاحقاً، وتناولت كل مناحي الحياة داخله من مأكل وعبادات وجمع القمامة، وكحك العيد ولعب الأطفال، ووصلت إلى بيع الملابس الداخلية. وأجرى مراسلوها عشرات اللقاءات مع المعتصمين السلميين، وكانت مواقع مثل «اليوم السابع» و«المصري اليوم» و«مصراوي» و«الوطن» على رأسها.

في مرحلة لاحقة، بدأت الأذرع بالتسويق لضجر سكان المنطقة من الاعتصام و«توقف الحياة»، أو بعض التصرفات التي تترافق مع اعتصام يحوي عشرات الآلاف من المعتصمين، كالتبول والحمامات العامة ومخلفات الطعام.

ولجأت الأذرع لاحقا إلى شيطنة الاعتصام، والتركيز على بعض الوقائع المختلقة، مثل مناوشات المعتصمين مع قوات الجيش، أو التعدي على قبطي أو مختلف فكرياً مع المعتصمين، أو التلميح في بعض موادها المصورة لتوزيع الوجبات، مثلما حدث في التحرير ووجبات الكنتاكي الشهيرة، والسخرية من المحتوى المقدم على منصة الاعتصام، كرؤية جبريل في المنام.

> مهّد الإعلام المصري للمجزرة عبر التحريض على الاعتصام

ووصلت شيطنة الأذرع للمعتصمين إلى مراحل أبعد، تمهيداً لمطالبات بالتخلص منهم، واستشعار خطورتهم على الأمن القومي للبلاد، مثل تسليح الاعتصام، واختلاق أسطورة جهاد النكاح التي استخدمت في تشويه ثوار سورية سابقاً، وامتدت في ما بعد لمعتصمي رابعة، بالإضافة إلى اعتبار انتشار رايات التوحيد الشهيرة، رايات الجهاد وتنظيم القاعدة. بدأت بعدها مرحلة تنظير برامج «التوك شو»، واستضافة الخبراء والاستفاضة في شرح المعايير العالمية لفض الاعتصامات، والموقف القانوني، وأهمية التعجيل بها وتأثير الاعتصام على الحياة في منطقة شرق القاهرة، والتحريض على المعتصمين والفتك بهم، وتسريب بعض خطط الجيش والشرطة لفض الاعتصام كنوع من الحرب النفسية، رغم احتلال ميدان التحرير بالتوازي معه من قبل مؤيدي الانقلاب والسيسي.

حين المجزرة، كانت أبرز اللقطات التي وثّقتها تتراوح بين القبض على المعتصمين وقتلهم في الممرات الآمنة المزعومة، وبكاء الطفل الشهير لأمه، ودهس الجرافات جثث القتلى، واللحظات الأخيرة في حياة أسماء البلتاجي، وصور الجثث المتراكمة في مسجد الإيمان القريب من ميدان رابعة العدوية، وقنص المصورين والصحافيين.

وعقب وقوع المجزرة تبارت كل القوى المؤيدة للتبرير والمقارنة بحالات مشابهة، مثل حروب فيتنام، كرئيس الوزراء السابق حازم الببلاوي، ومستشار رئيس الجمهورية المؤقت السابق مصطفى حجازي. في الوقت الذي تنصل فيه البعض الآخر فور وقوع المجزرة، رغم تأييدهم للفض، وتحريضهم وتأييدهم لسلطة الانقلاب، مثل عمرو حمزاوي، ونائب رئيس الجمهورية السابق، محمد البرادعي.


جرافة عسكرية تزيل خيم الاعتصام يوم مجزرة رابعة (فرانس برس)

مشهد

يرتفع ثمن شراء المطبوعات الأجنبية في لبنان عدداً تلو آخر، بحسب سعر صرف الدولار، والسعر موزّع على أرقامٍ تختلف بين مصرفٍ وصرّاف و«رقم» تفرضه السوق السوداء

المطبوعات في لبنان
أسعار يرفعها الجشع

نديم جرجوره

تنعكس الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية، التي يعيشها لبنان منذ أشهر طويلة، على العلاقة القائمة بين المطبوعات والمهتمّين بها، إنْ تكن المطبوعات كتباً أو صحفاً يومية أو مجلاّت أسبوعية أو شهرية أو فصلية، لبنانية أو عربيّة أو أجنبية. والانعكاس المذكور سلبيّ، فثمن شراء مطبوعات أجنبية يرتفع عدداً تلو آخر، بحسب سعر صرف الدولار الأميركي محلّياً، والسعر موزّع على أرقامٍ تختلف بين مصرفٍ وصرّاف و«رقم» تفرضه السوق السوداء، و«آخر» رسميّ لا أحد يتعاطى به.

وإذْ يثبتُ ثمن شراء المطبوعات اللبنانية (صحفاً ومجلاّت بشكل أساسي) على أسعارٍ محدّدة، من دون تغييرٍ مرتبطٍ بتقلّبات السوق، مع أنّ تكاليف صناعتها، ورقاً وطباعة ومتطلّبات تقنية، تخضع للدولار الأميركي ولأسعار صرفه هنا وهناك؛ فإنّ كتباً صادرة في بيروت تواجه «تلاعباً» في أسعارها، بحسب رغبات ناشرٍ أو صاحب مكتبة، مع «ميل» ناشرين وأصحاب مكتبات إلى بيع ما لديهم من كتب، ذات طبعات قديمة، بأسعارٍ تفرضها السوق حالياً، بشكلٍ فاضحٍ ونافر.

المطبوعاتُ الأجنبيّة غير قادرة على التنصّل من أسعار تعتمدها السوق المحلية، المتحكّمة بشؤون الحياة اليومية للّبنانيين، وللمقيمين في البلد. هذا يُشبه ما يعانيه الجميع بسبب الأسعار الخيالية أحياناً، المتعلّقة بالمتطلّبات المعيشية اليومية، كالمأكل والمشرب والدواء بصورة خاصة، وتنسحب إلى حاجات منبثقة من انفجار مرفأ بيروت (4 أغسطس/ آب 2020)، إذْ يتحكّم تجّار الزجاج والباطون والخشب والحديد تحديداً بالذين يحتاجون إلى هذا كلّه، لترميم أوليّ (على الأقلّ) لمنازلهم المتضرّرة، كلّياً أو نصفياً، بسبب الانفجار، فترتفع الأسعار بشكلٍ مخيف. بينما تغيب السلطات الرسمية عن دورها إزاء أبناء البلد والمقيمين فيه، وتتخلّى عن مسؤولياتها الأساسية، لانهماكها بنزاعات ومصالح وصدامات لا علاقة للبنانيين كثيرين بها.

> يصل سعر بعض المجلات الأجنبية إلى 75 ألف ليرة لبنانية

كلّ كلام عن ارتفاع أسعار مجلاّت وصحف وكتبٍ عربيّة وأجنبيّة، يحصل (الارتفاع) في لبنان اليوم، غير مفيد وغير ضروري وغير سليم، من دون أنْ ينتبه قائلوه إلى الفلتان الخطر في السوق اللبنانية برمّتها، ولا يكترث بالمصائب الهائلة المُنزلة على اللبنانيين جرّاء الانهيار الحادّ للدولة ومؤسّساتها، وللنظام السياسي المتحكّم بالبلد وناسه. فالغالبية الساحقة من اللبنانيات واللبنانيين منهمكةٌ بكيفية تدبير أمور العيش اليومي، وترتيب أحوالها الأساسية في المأكل والمشرب والمأوى والدواء، بينما يتراجع الاهتمام بالمطبوعات كلّها بشكلٍ كبيرٍ وواضح.

لكنْ، رغم هذا التراجع، هناك متمسّكون بالمطبوعات اللبنانية والعربية والأجنبية، وساعون إلى شرائها أو الاطّلاع عليها ورقياً، خصوصاً أنّ بعض تلك المطبوعات العربية والأجنبيّة، وإنْ يكن عددها أقلّ من غيرها، لا مواقع إلكترونية لها، ولا إمكانية لاشتراكٍ شهريّ أو سنويّ بها، ما يؤدّي بالمهتمّ إلى اقتنائها ورقياً، رغم ارتفاع الأسعار. وإذْ يُؤكّد بائعو مطبوعات كهذه أنّ صحافيين وكتّاباً وأكاديميين «يستعيرون» منهم صحفاً ومجلاتٍ، سياسية أو فكرية أو أدبية أو فنية أو علمية، لوقتٍ قصير كي يطّلعوا عليها لعجزٍ عن شرائها كما في «قديم الزمان»؛ فإنّ كتباً لبنانية، صادرة قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية بعامٍ أو أكثر، تُباع حالياً وفق أسعار السوق اليومية، إذْ «تُسعَّر» غالبيتها بالدولار الأميركي، وشراء كتابٍ صادر قبل عامٍ أو أكثر يخضع لسعر صرف الدولار في السوق المحلية اليوم.

أسعار المجلاّت والصحف الأجنبيّة تحديداً مرتفعة، إذْ يصل بعضها إلى 75 ألف ليرة لبنانية، كثمنٍ لعدد واحد من المجلة السينمائية الشهريّة الفرنسية «بوزيتيف»، والرقم يُساوي 50 دولارا أميركيا قبل الأزمة (على أساس 1500 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد)، بينما هو الآن يُعادل 10 يوروهات (كل يورو يُساوي نحو دولار و15 سنتا)، أي 11،5 دولارا أميركيا. أسعار المجلات الأسبوعية تحول دون اقتنائها، إذْ إنّ أقلّ سعرٍ لبنانيّ لها يُساوي نحو 25 ألف ليرة لبنانيّة. المشكلة أنّ بعض أبرز المجلاّت السينمائية الفرنسية مثلاً، كـ«بوزيتيف» و«دفاتر السينما»، لا تنشر أعدادها إلكترونياً، ولا تملك اشتراكاً إلكترونياً سنوياً.

يتردّد البعض عن تصريح يتناول علاقته بالمطبوعات التي يعتاد شراءها منذ سنين. الأزمة سابقة على الانهيار الكبير، فبعض هؤلاء متوقّف عن العمل منذ أعوامٍ عدّة، بعد إغلاق الشركة أو المؤسّسة التي يعمل فيها. صحافيون عاطلون عن العمل، لكنّهم يُصرّون على ارتياد يومي للمقهى الذي يعتادونه منذ زمن أيضاً. يكتفون بقراءة بعض المطبوعات التي يستعيرونها من بائعٍ، له في شارع الحمرا سنين مديدة من العمل، فهم عاجزون عن شرائها. البائع نفسه (نعيم) يقول إنّ الوضع متبدّل للغاية منذ بضعة أعوام، لكنّ الأزمة الاقتصادية أقسى من أي وقتٍ ماضٍ، فهي «تطحن» الجميع، بسبب ارتفاع الأسعار، وإنْ يكن هناك تفاوت كبير بينها أحياناً. يقول آخر إنّ تفشّي وباء «كورونا» في العالم سببٌ لتعطّل التواصل بين لبنان والدول الأخرى، ما يؤدّي إلى ارتفاع أسعار المطبوعات الأجنبية، الذي يستمرّ حالياً رغم فتح مطارات كثيرة في العالم.

مجلات أسبوعية يتراوح سعرها الأوروبي بين 4،5 و6 يوروهات، تُباع حالياً بين 35 ألفاً و45 ألف ليرة لبنانية، بينما مجلاّت شهرية يصل سعر العدد الواحد منها إلى 71 ألف ليرة لبنانية، مقابل 7 يوروهات فقط (المجلة الفنية الفرنسية Beaux Arts مثلاً).





الغالبية الساحقة من اللبنانيات واللبنانيين منهمكةٌ بكيفية تدبير أمور العيش اليومي (Getty)



تكاليف ما قبل الانهيار

في ظل هذا الارتفاع الجنوني لأسعار المطبوعات، الأجنبية على وجه الخصوص، يُطرح سؤال على بعض المطبوعات اللبنانية، خصوصاً تلك الصادرة قبل أعوام من بداية الأزمة الاقتصادية والانهيار الحياتي: ما الدافع إلى رفع الأسعار بشكلٍ خيالي، مع أنّ الكتاب مطبوع بتكاليف ما قبل الأزمة والانهيار، وإنْ لم يتم بيعه فهو باقٍ في مخازن دور النشر، أو على رفوف المكتبات (وهذا غير حاصل مع الجميع)؟

استعادة

فنانون في مهبّ ذكرى فضّ اعتصام رابعة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في الذكرى السابعة لفض اعتصام ميدان رابعة العدوية، نتذكر دفاع عدد من الفنانين عن هؤلاء الضحايا ورفضهم لما أطلق عليه وقتها «مذبحة». بعضهم استمر في معارضته للنظام واضطر إلى دفع ضريبة أثّرت على مستقبله الفني، وبعضهم الآخر آثر الصمت من دون الإدلاء بأي آراء سياسية أخرى بعد ذلك، واستمر في عمله داخل مصر، وبعضهم اختار المنفى وعارض النظام من الخارج، لكن خفت صوته بعد ذلك واختار طريقاً آخر، وهناك أيضاً من غادر الحياة.

الفنان هشام عبد الحميد، الذي كان رافضاً بقوة لما حدث، قال: «كنت أتمنى أن يتم فض رابعة بالمعايير الدولية وليس بالطريقة التي تم بها، وهي غير مقبولة». وظل هشام من دون أي مشاكل بعد هذا التصريح، ولكنه فجأة قرر السفر خارج البلاد، تحديداً إلى تركيا، لتقديم برنامج على قناة «الشرق»، ووصف كثيرون هذا البرنامج بأنه معادٍ للنظام الرئاسي، فيما أكد هو أنه مجرد برنامج ترفيهي ساخر، لكنه ترك تركيا أخيراً وانتقل إلى الإقامة في كندا.

مطرب ستار أكاديمي المصري محمد عطية، يعد من أكثر الفنانين الذين تضرروا من الإدلاء بآراء سياسية، فقد سبق له أن هاجم مذبحة رابعة وعلق عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، وقال: «كل الدم حرام»، وتعرّض عطية وقتها لهجوم شديد من بعض المناصرين للنظام، لكنه أصر على موقفه ليتم إبعاده عن الساحة بشكل ممنهج فلم يقدم أي أعمال فنية لسنوات، حتى وإن عاد وقدم أغنية أو اثنتين، فلم يلق أي رواج.

أيضا، رفض الفنان خالد أبو النجا ما حدث في «ميدان رابعة»، ووصف الحدث قائلا إنه بمثابة نقطة تحول أساسية في الأحداث بعد الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، وأشار إلى أنه رغم اختلافه في الرأي مع المتظاهرين في رابعة العدوية، إلا أنه يرى أن فض الميدان بالقوة بمثابة خطوة إلى الوراء. ورغم رأي خالد المعارض، إلا أنه ظل لسنوات يمارس عمله بشكل طبيعي، ولكن وبعد مرور سنوات على إدلائه برأيه ورفضه تماما للنظام الرئاسي المصري الحالي، ألقى العام الماضي كلمة أمام قادة ديمقراطيين وجمهوريين ومجموعة من ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية، تطرق فيها إلى الأوضاع في بلاده، وأشار إلى أن المصريين خرجوا إلى الشوارع وساحة التحرير في ثورة 2011 رافعين شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وأنه كان واحدا من ملايين المصريين الذين طالبوا بالتغيير، قائلا إنه اليوم لا يوجد في مصر لا خبز ولا حرية ولا عدالة، وبسبب هذه الكلمة لم يعد خالد إلى مصر منذ عام خوفاً من اعتقاله، ليس هذا فحسب بل وتم شطب عضويته من نقابة المهن التمثيلية برئاسة الفنان أشرف زكي، واتُهم بالخيانة العظمى.

> لم يعد خالد أبو النجا إلى مصر بعد اتهامه بالخيانة العظمى

لم يرضَ بالمذبحة أيضا المطرب حمزة نمرة، الذي حقق شهرة واسعة بأغانيه التي أطلقها وسط ميدان التحرير في ثورة 25 يناير/ كانون الثاني وهو يطالب بتنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك، حيث قال في تدوينة له: «رجاء وأنت بتعيّد وقاعد وسط أسرتك وولادك افتكر إن فيه ناس ولادهم دمهم ساح.. وناس ولادهم مرميين في السجون ظلم.. وناس ولادهم اتيتموا».

وبعدما قدم حمزة أغنية «تذكرتي»، واجه تضييقات أمنية عديدة على حفلاته وتحركاته، وتم تسييس ألبومه «هطير من تاني» كاملا حتى غادر حمزة مصر، ويقيم حتى الآن متنقلا ما بين بعض الدول الأوروبية.

وقد سبق أن هاجم الفنان أحمد حلمي من خلال صفحته على فيسبوك عددًا كبيرًا من مؤيدي فض اعتصام رابعة العدوية، قائلًا: «اكتشفت الفترة الأخيرة إن فيه مصريين كتير ماشيين بمبدأ طز في الإنسانية والدم والكرامة والثورة بس المهم مرسي ميرجعش الحكم».. ولكن لم يواجه حلمي أي مشاكل على الإطلاق، وخاصة أنه كثيرا ما يثبت ولاءه للنظام الرئاسي الحالي.

الفنان محمود عبد العزيز كان من المعارضين لفض اعتصامي رابعة والنهضة، وأيضاً لم يغادر مصر وظل فيها حتى آخر عمره، لكن تمت معاقبته بعد رحيله، إذ رفضت إدارة مهرجان الإسكندرية السينمائي تسمية دورة عام 2017 باسمه نظرًا لاعتراضه على ما جرى ضد معتصمي رابعة والنهضة.

واجه كثير من الفنانين تضييقات أمنية بسبب مواقفهم من المذبحة (Getty)



ستكون أحداث الموسم الثاني على كوكب الأرض (نتفليكس)



قراءة

«المتحولون»: سيبقى الأمر غامضاً

عمّار فراس

لم تحقق سلسلة أفلام «المتحولون» (The Transformers) ما هو منتظر منها، بالرغم من وجود ستة أفلام، صدر أولها عام 2007 وآخرها عام 2018. يرى بعض النقاد أن السبب هو تزامنها مع انطلاقة أفلام «مارفل» و«دي سي»، إذ أدت المنافسة إلى انخفاض جودة الأفلام، التي اعتبرها النقاد أنها مجرد تكرار للفيلم الأول مع إخراج سيئ وسيناريو ضعيف. لكن المشكلة، كما يرى نقاد أيضاً، ترتبط بالمتحولين أنفسهم، وغموض الحكايات المحيطة بهم، والتي لم توضحها سلسلة الأفلام بدقة، وتركت المشاهدين محتارين أمام التسلسل الزمني، وطبيعة الصراع بين الأوتوبوتس والديسبتيكونز.

بثت نتفليكس أخيراً الجزء الأول من ثلاثية الرسوم المتحركة «المتحولون: الحرب على سايبرترون»، التي تدور أحداثها على كوكب سايبترون الذي يسكنه المتحولون. المثير للاهتمام، بداية، هو غياب أي حضور بشري ضمن السلسلة، فهذا الجزء مكرّس كلياً للصراع على الكوكب، كما أنه يشرح لنا أصل الصراع بين الأوتوبتس بقيادة أوبتيموس برايم، وبين الديسبتكونس بقيادة ميغاترون، إذ نكتشف أن الأمر بدأ كثورة ضد الأوتوبتوس، وتحول إلى حرب أهلية، يتصارع فيها النوعان بأسلوب هدد الكوكب بأكمله.

هذا الصراع دفع كلاً من الفريقين إلى حلول استثنائية أودت بالكوكب والحياة على سطحه، لكن المميز في هذه السلسلة أنها تشرح لنا كل واحد من العناصر المكونة لعالم المتحولين، كالماتريكس، وشرارة الحياة، وسبب الصراع حولها، كما تكشف عن الحكايات التي تحكم هذا الصراع الذي يبدو مبتذلاً أحياناً كون كلا المتصارعين انتهى به الأمر إلى تدمير الكوكب وأشكال الحياة ضمنه.

لكن، وكما في الأفلام، لا يشرح المسلسل أصل المتحولين، وسبب تحولهم إلى سيارات، وما هي مكوناتهم التي تتيح لهم اقتباس أشكال الآلات، محافظاً على الغموض السابق. وإن بحثنا ضمن الكوميكس، سيبقى الأمر غامضاً، خصوصاً أن هناك حكاية عن أصل العالم في الكوميكس وكيفية تكونه ودور المتحولين ضمنه، وهذا ما لا نراه في المسلسل الكرتوني. يلبي المسلسل رغبة في رؤية المتحولين في كوكبهم الأصلي، واكتشاف طبيعة العلاقات بينهم، إذ نتلمس مشاعر الحب بين أوبتيموس برايم واليتا ون؛ واحدة من الضباط قررت البقاء على الكوكب للحفاظ على ما تبقى منها. كذلك نتعرّف إلى بامبل بي الذي كان خارج الصراع، ولا ينتمي إلى أحد، ثم قرر الانضمام إلى الأوتوبوتس، وكأن المسلسل يناقش تغيير الولاءات، ويسائل المبادئ التي تتعرّض للتهديد في ظل القرارات الجذرية التي يشهدها الكوكب، في ذات الوقت تحافظ بعض الشخصيات على خصائصها التي نعرفها مسبقاً كأوبتيموس برايم ذاته، المستعد دائماً للتضحية بذاته، كبطل رومانسي لا يستطيع الفكاك من مأساته الشخصيّة.

> لا يسجّل البشر أيّ حضور في هذه السلسلة حتى الآن

ما يثير الاهتمام في المسلسل، أيضاً، أننا لأول مرة نشاهد الأتوتوبوتس مهزومين، مكسوري الجناح، أشبه بالفارين من العدالة، بعكس الصورة التقليدية التي يظهرون فيها ضمن الأفلام بوصفهم عمالقة يهابهم البشر، ويحطمون كل ما حولهم. بصورة أخرى، في سلسلة الترانسفورمرز هذه نرى الرجال الآليين بحجمهم الطبيعي، قوة كل واحد منهم ترتبط فعلياً بما يمتلكه من أسلحة وقدرة على الصمود، ولا يمتلكون امتيازاً بسبب حجمهم المختلف على كوكب الأرض مثلا.

نتعرف أيضاً في المسلسل إلى ميغا-سوبريم، واحد من أقدم المتحولين، بل ويمكن القول من أولهم، فحجمه الهائل وحكمته جعلته خارج صراع الحرب بين الطرفين، إلى حين اللحظة التي يحاول فيها أوبتيموس برايم أن يترك الكوكب لدماره، هنا يتدخل ميغا سوبريم، ويساعد أوبتيموس، تاركاً الكوكب لمصيره، ومنتصراً للأوتوبوتس على حساب الديسبتيكونز.

علوم

مجرّة تلوّح لنا عن بعد 12 مليار سنة

> احتاج ضوء مجرة «أس بي تي 0418-47» أكثر من 12 مليار سنة حتى يصل إلى الأرض، ويخبرنا أنّ هناك مجرّة شبيهة بمجرّتنا

أعلن علماء فلك، أمس الأربعاء، أنهم اكتشفوا مجرة صغرى تبعد 12 مليار سنة ضوئية عن الأرض، تشبه بدرجة كبيرة مجرة درب التبانة، مع حلقة ضوء في قلب الظلام. هذه المجرة التي سميت «أس بي تي 0418-47» بعيدة جداً، لدرجة أن ضوءها احتاج أكثر من 12 مليار سنة ليصل إلى الأرض، ويراها العلماء كما كانت حين كان عمر الكون 1,4 مليار سنة، أي 10 في المائة فقط من عمره الحالي، وفق بيان لـ«المرصد الأوروبي الجنوبي» الذي شارك في هذا الاكتشاف.

في تلك الحقبة، كانت المجرات لا تزال قيد التشكّل. هذه المجرة الصغرى المكتشفة بفضل شبكة التلسكوبات الراديوية «ألما»، شمال تشيلي، تشبه بدرجة غريبة درب التبانة، إذ تتشارك معها كثافة النجوم ذاتها حول مركز المجرة ودوران القرص عينه أيضاً.

وشكّل هذا الاكتشاف مفاجأة لعلماء الفلك الذين لم يكونوا يعتقدون بإمكان تكوين مثل هذا الجرم السماوي قبل 12 مليار سنة ضوئية. وقال «المرصد الأوروبي الجنوبي» إن «هذه المرة الأولى التي تُرصد فيها حوصلة مجرة في بيئة كونية بهذه الحداثة، ما يعطي (أس بي تي 0418-47) صفة الشبيه الأبعد عن درب التبانة».

ومن المفاجآت الكبرى أيضاً عدم تسجيل أي أثر لاضطرابات أو عدم استقرار في المجرة الصغرى التي تبدو هادئة للغاية، «ما يدفع إلى الاعتقاد بأن هذه البيئة الكونية الفتيّة كانت ربما أقل فوضوية مما نعتقد حتى بعد فترة وجيزة من الانفجار العظيم».

وأوضحت سيمونا فيغيتي من «مركز ماكس بلانك» الألماني، وهي من معدي الدراسة التي نشرت نتائجها مجلة «نيتشر» الأربعاء، أن «ما اكتشفناه مفاجئ للغاية: فرغم تشكيلها نجوما بوتيرة مرتفعة ولكونها مركز مسار مشحون بطاقة عالية، تشكل (أس بي تي 0418-47) قرص المجرة الأفضل تنظيماً الذي يُكتشف في الكون الحديث النشأة».

في سياق آخر، يُشار إلى أنه، قبل عام من هذه الأيام، كشفت عمليات الرصد المباشرة من تلسكوب فضائي تابع لـ «إدارة الطيران والفضاء الأميركية» (ناسا)، ولأول مرة، عن وجود غلاف جوي فارغ حول كوكب صخري بحجم الأرض، خارج نظامنا الشمسي، يدور على غرار نجم في المجرة.

جاء ذلك في دراسة نشرتها دورية «نيتشر» Nature العلمية، وذكرت أن سطح ذلك الكوكب البعيد يتشابه على الأرجح مع سطح القمر الخارجي القاحل أو سطح عطارد، ويُحتمل أن يكون مُغطى بصخر بركاني داكن. ويقع الكوكب على بعد 48,6 سنة ضوئية عن الأرض، وهو واحد من أكثر من أربعة آلاف جسم يطلق عليها كواكب خارج المجموعة الشمسية، واكتُشف خلال العقدين الماضيين أنها تدور حول نجوم بعيدة في مجرتنا درب التبانة.

أطلق العلماء على الكوكب اسم «إل إتش إس 3488بي»، ويعادل حجمه حوالي 1,3 حجم كوكب الأرض، وتبلغ مدة دورته 11 ساعة، وهو يدور حول نجم صغير بارد نسبياً من النجوم التي يُطلق عليها (الأقزام الحمراء)، وهو نوع من النجوم الأكثر شيوعاً والأطول بقاء في المجرة. وقالت الدراسة إنه يحتمل أن يكون افتقار الكوكب إلى غلاف جوي راجعاً للإشعاع الكثيف من نجم القزم الأحمر الأم الذي يبعث مستويات عالية من الأشعة فوق البنفسجية، رغم أنه مُعتم بالمعايير النجمية.

(فرانس برس)



المرة الأولى التي تُرصد فيها حوصلة مجرة في بيئة كونية بهذه الحداثة (Getty)

ثقافة

كاتب من العالم

تقف هذه الزاوية، مع كاتب من العالم في أسئلة سريعة حول انشغالاته الإبداعية وجديد إنتاجه وبعض ما يودّ مشاطرته مع القارئ العربي. «مع التوسع الرهيب المحتمل للعالم الرقمي، يمكن أن تُقوّض حرية التعبير الشاملة مفهوم الحرية ذاته»، يقول الشاعر والكاتب الكرواتي المقيم في هولندا لـ «العربي الجديد»

دامِر شودان

كرواتيا أكثر من بلد صغير

دامر شودان

لاهاي ـ **العربي الجديد**

■ كيف تُقدّم المشهد الأدبي/ الثقافي في بلدك، خاصة لقارئ ليس على دراية بهذا المشهد؟

المشهد الأدبي الكرواتي كثيف جداً بالفعل ومتنوع بالنسبة إلى بلد صغير مثل كرواتيا التي يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين شخص. لقد شهدنا مؤخراً تصاعد الواقعية الجديدة في كل من الشعر والنثر، ممّا يعني من الناحية العملية أن الكتّاب المعاصرين يفضّلون التعامل مع «الواقع» كما نعرفه، بدلاً من اللجوء إلى خلق عوالم خيالية للهروب إليها. أعتقد أن تداعيات الحرب الأهلية اليوغوسلافية الوحشية (1991 - 1995)، التي نالت كرواتيا خلالها استقلالها، لها علاقة كبيرة بهذا التغيير في النموذج الأدبي. في عام 2010، قمت بنشر مختارات من ستمائة صفحة من هذا الشعر الواقعي الجديد. يشهد الحجم الهائل للكتاب على ديناميكيات مشهدنا الأدبي الصغير، ولكن النابض بالحياة على نحو استثنائي. لطالما زَعَم الشاعر السلوفيني العظيم الراحل توماش شالامون أن كرواتيا تتمتّع بواحد من أقوى المشاهد الشعرية في العالم.

■ كيف تقدّم عملك إلى قارئ جديد، وما هي الكتب التي توصي قارئك الجديد أن يبدأ بها؟

ينبغي أن أعترف بأنني لا أمتلك أي استراتيجية تسويق على الإطلاق، وليس لدي حساب على موقع فيسبوك حتى، لذلك أعتمد في هذا الصدد على كرم أصدقائي والناشرين والقرّاء. نشرتُ لتوي قصائد مختارة في صربيا بعنوان «ساتوري في حيّ ريدلاين» (إنكلافا، بلغراد، 2020) ومن المقرّر أن تصدر ترجمة مقدونية في وقت ما من العام المقبل. لذلك أوصي القرّاء العالميّين بالشيخ الجليل غوغل، والذي يضم قدراً لا بأس به من كتاباتي المنشورة في المواقع الإلكترونية المختلفة.

■ ما هي القضايا التي تدور في ذهنك هذه الأيام؟

لديّ طفلٌ صغيرٌ، لذلك أنشغلُ أغلب الوقت بتطوير استراتيجيات شخصية للتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجدّ، جسدياً ونفسياً. كما أتابع أيضاً أخبار العالم عن كثب بحثاً عن أدلّة قد تشير إلى حل إيجابي لهذه الأزمة الكوكبية، لأنه أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أننا نعيش في قرية عالمية وأننا جميعاً نعتمد على بعضنا البعض أكثر فأكثر. بدا فجأة أنّ جميع الحواجز الدينية والعرقية والسياسية والثقافية وغيرها قد تخفّفتْ وكَشَفتْ عن طبيعتها «الجوفاء» والأيديولوجية. آمل بصدق أن تفتح هذه الأزمة آفاقاً إنسانية جديدة لم تكن موجودة من قبل. ولكننا في نهاية الأمر، وكما قال القديس أوغسطينوس عن إيمان أتباع يسوع الأوائل أنهم يعيشون في «آخر الزمان» وهللويا! (يضحك) ما زلنا هنا، لذلك لا بد أن نكون حذرين ومتفائلين ولننتظر ما سيحدث.

■ ما أكثر ما يعجبك في الثقافة التي تنتمي إليها وما الذي ترغب في تغييره فيها؟

قال أحدهم يوماً إن أفضل مقياس للوطنية الحقيقية، ويا للمفارقة، هو مقدار الإحراج الذي يشعر به المرء تجاه أمته. لذلك يمكنني أن أؤكّد أنني وطني كبير حقاً (يضحك)، لأنني أكره حقيقة أننا أصبحنا في العقد الماضي أضيق أفقاً، إذا لم أقل مصابين بالفصام، ولكننا أصبحنا بالتأكيد أكثر كرهاً للأجانب ومحافظين بشدّة أكثر مما سبق. يبدو أن وطنية التسعينيات التي ساعدتنا على كسب الحرب قد تحولت اليوم إلى نرجسية قومية. ولكن قوى التقدم والتنوير، نظراً لعدم وجود مصطلحات أخرى، ما تزال موجودة بقوة في المجتمع الكرواتي، لذلك فإن المعركة بين النور والظلام، إذا أردنا الحديث بلغة الثنائيات، ستستمر لبعض الوقت في المستقبل.

■ إذا كنت ستبدأ من جديد، فما المسار الذي ستختاره في الحياة وما هي الخيارات الأخرى التي ستختارها؟

قال الشاعر والمغني الكندي ليونارد كوهين، والذي ترجمت كثيراً من أعماله إلى الكرواتية، قولاً حكيماً ذات مرة وهو أن الشعر ليس مهنة بل حُكم محكمة! لذا، ولكوني أؤمن بالحتمية بقوة، فلا أعتقد أنني أرغب في تغيير أي شيء، ولكنني بأثر رجعي، أفضّل أن أكون مغنياً وكاتب أغان بدلاً من كوني كاتباً، فهؤلاء الرجال قادرون على الوصول إلى جماهير أكبر بكثير. كما أن الموسيقى أكثر تجريدية، ومراوغة وغموضاً من الكلمات التي أحياناً تنحو بسهولة نحو «الدعارة»، لا سيما في خطاب الإعلام والإعلان وأخيراً وليس آخراً في السياسة.

■ ما هي أهم التغييرات التي تتمناها للعالم؟

ربما كان الانهيار الشامل لـ «الرأسمالية المتأخّرة»، والتي تتجذّر عدوانيتها وتناقضاتها في الجشع الخالص، قد دفعت العالم كما نعرفه إلى حافة الهاوية. بعبارة أخرى، كما قال تشي غيفارا: «لنكن واقعيين ونطالب بالمستحيل!»، وهل هناك أروع من رؤية المزيد من الانفتاح والتنوّع، وقبول الآخر بكل «آخريّتَهُ». لأن كره الأجانب في نهاية المطاف يعني الخوف من أعماق الذات التي تنعكس على الآخرين. أثبتت حركة حياة السود أنه ما يزال هناك مساحة كبيرة للتحسين والارتقاء الاجتماعي. ربما نحتاج في الواقع إلى حركة عالمية للحقوق المدنية، ولكنني أعتقد أيضاً أن غاندي كان محقاً تماماً عندما قال: «كن أنت التغيير الذي تريد أن تراه في العالم!»

■ إذا تمكّنت من مقابلة شخص ما أو شخصيّة تاريخيّة من الماضي، فمن سيكون ولماذا؟

في الواقع، كرجل في منتصف العمر عاشق لموسيقى البوب، أودّ على الأرجح أن أقابل جون لينون وأسأله عن سبب طردهم لـ «بيت بست» المسكين من فرقة «البيتلز»، على الرغم من أنني أعرف الإجابة بالفعل، لأنه على الرغم من مظهر بيت الجميل، فقد كان رينغو رجلاً لا يضيّع وقته ويتمتّع بروح الدعابة. أحببتُ لينون بسبب روحه الفنية الاستثنائية، وموقفه العدائي تجاه المؤسّسة وارتباطاته اليسارية. لا تنسَ أنه قد أخرج جون سينكلير (الناشط السياسي وزعيم ما يسمى بـ «الفهود البيضاء» في السبعينيات في الولايات المتحدة) من السجن بقوة الأغنية الرائعة التي كتبها (لينون) لدعم قضيته. يعيش سنكلير اليوم في أمستردام حيث يعمل - بفضل فريق «البيتلز»! - كمنسق أغان وكاتب أغاني جاز. وفي النهاية هناك قول مأثور مفاده أن من ينقذ حياة إنسان، ينقذ العالم بأسره.

■ برأيك ما هو أخطر تحدٍ لحرية الكاتب وكتابته بشكل عام في عالم اليوم؟

أعتقد أنه مع التوسع الرهيب المحتمل للعالم الرقمي، يمكن أن تتحول حرية التعبير الشاملة بسهولة إلى عبء إن لم تكن قيداً خطيرًا على الكتّاب. إن علامات الإنتروبيا العالمية (الفوضى والتبدّد والفَقْدُ في المعلومات) في المجال العام لوسائل التواصل الاجتماعي في الغرب، حيث كل شيء مسموح به، تُهدّدُ بتقويضِ مفهوم الحرية ذاته، لأن الحرية بدون مسؤولية عبارة عن مجرّد فوضى، بل فوضى تامّة. السؤال الذي ينبغي على الكاتب أن يطرحه على نفسه: ما الذي أُحاول قوله، إلى من أتوجّه أو من أحاول أن أمثّل؟ لطالما تحدّث الكاتب العظيم دانيلو كيش (1935 - 1989)، الكاتب اليوغوسلافي من أصل يهودي، عن مسؤولية الكتّاب، وغالباً ما حذّرنا من أننا لا ينبغي أن نثق في المؤلفين الذين يزعمون أنهم لا يعرفون الأسباب الحقيقية وراء إبداعاتهم. بعبارة أخرى، لقد عَلّمَنا أنه لا ينبغي لنا أن نَخلطَ بين العفويّة وانعدام المسؤولية.

■ هل يمكنك أن تحدّثنا عن كاتبٍ منسيٍّ أو غير معروفٍ من ثقافتك تريد أن يقرأه العالم؟

نُشر عدد من كتاب النثر الكرواتيين بنجاح في الغرب في العقد الماضي، ولكن هناك للأسف شاعر كرواتي عظيم، ربما يكون أحد أعظم الشعراء في تراث أوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط، وهو غير معروف عالمياً تقريباً واسمه دانيال دراجوجيفيتش (1934). شخصية شاهقة يكتب شعراً أصيلاً للغاية مستوحى من التقاليد الإيطالية والفرنسية في فترة ما بعد الحرب، وكذلك من تراث فلاسفة متنوعين مثل غاستون باشلار أو لودفيغ فيتغنشتاين، وقد تمكّنَ دراجوجيفيتش، مثل أوجينيو مونتالي في أيامه، من كتابة شعر طازج جميلٍ يتميّزُ بروح الدعابة في شيخوخته.

أنتمي إلى ثقافة صغيرة اخترعت هويتها من خلال الترجمة

كره الأجانب في نهاية المطاف يعني الخوف من أعماق الذات

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

بطاقة

DAMIR ŠODAN شاعر وكاتب مسرحي ومترجم كرواتي من مواليد سبليت عام 1964، حصل على البكالوريوس من جامعة زغرب في الأدب الإنكليزي والتاريخ. نشر عدّة مجموعات شعرية ومسرحيات ومختارات من الشعر الكرواتي المعاصر «الواقعي الجديد». تُرجمت أشعاره إلى أكثر من عشرين لغة من بينها العربية والكورية والصينية، وهو أحد محرّري مجلة Poezija (الشعر) في زغرب. يعيش حالياً بين لاهاي بهولندا وسبليت بكرواتيا.

Damir Šodan Café Apollinaire

تصويب

مراجعات استعمارية

نجم الدين خلف الله

كلّف الرئيس الفرنسي ماكرون المُؤرّخَ بانجامين ستورا بكتابة تقرير عن «ذاكرة الاستعمار وحرب الجزائر»، وتضمينه مجموعةً من التوصيات تُسهم في مُصالحة الشعبيْن الجزائري والفرنسي وتَنْزَع فتيلَ التوتّر الذي لم يَخبُ منذ سبعين عامًا، على أن يكتبَ عن الجانب الجزائري المُؤرّخ عبد المجيد شيخي، ثم تُقارَن نتائج التقريريْن في سبيل الوصول إلى خلاصاتٍ تصالحيّة.

ولكنّ التصريحات التي أدلى بها سُتورا، مُؤخّرًا، تشدِّدُ من جَديدٍ على «معاناة أطيافٍ كثيرة من الفرنسيين وعلى آلامهم»، ومنهم «الأقدام السوداء» والجنود والحَركيون الذين تضرّروا من هذه الحرب. إذن، يَستمرّ الخطاب الرسميّ الفرنسي في تأكيد «آلام» فرنسا أثناء حرب الاستقلال الجزائرية، في نظريّةٍ تُساوي بينَ الجلاّد والضحيّة، بين المستعمِر الذي غَصَب الأرض وطمَس الهوية، طيلة عقودٍ، وبين المستَعْمَرين، أهل البلد، الذين فَقدوا من ذويهم مليوناً ونصف مليون شهيد، فضلاً عن إفقارهم وتشويه ثقافتهم.

يبدو مُنطلق المصالحة مغلوطًا والمُصادرة غير صائبة، ولا بد لمثل هذه المُراجعات أن تُبنى على الوقائع البديهيّة، بأسمائها الدقيقة: الاستعمارُ جريمةٌ واحدةٌ، شَملت عمليات إلحاقٍ وضمٍّ وطَمس. كان انهاؤه بقوة المقاومة مسارًا شرعيًّا لردّ الحقوق، لا إرهابًا ضِدَّ أبرياءَ. لا يمكن أن نضع في نفس المستوى ألَمَ الضحايا الذين انتُزع منهم كلُّ شيءٍ و«ألم» المنتَزعين الذين أخذوا كلَّ شيءٍ. على المُؤرّخ الفرنسي البدء بتعديل مَنطق المراجعة.

إطلالة

لغة الشخصية

ممدوح عزام

هل ترتبط لغة المتكلّم بموقعه الطبقي، أم بمكانته الاجتماعية، أم بالمستوى الثقافي الذي استطاع تحصيله؟ أم بشخصيته المختلفة عن الآخرين؟ يُمكن متابعة السؤال أكثر من ذلك؛ فالخلاف حول طبيعة اللغة التي ينطق بها كلّ واحدٍ منّا لا يزال قيد الدرس، أي قيد الاختلاف. للفلّاح لغته وللعامل لغته، وللتابع لغته أيضاً، نرى هذا اليوم في الصحافة، وقد ازداد عدد الأتباع هذه الأيام. كما نراه في وسائل التواصل وفي الفضائيات.

تكمن صعوبة الكتابة عن لغة الشخصية، بوصفها تمثيلاً لفئة أو شريحة أو طبقة اجتماعية، بسبب التنوُّع الكبير للطبائع البشرية، والملاحظ أن النقد العربي، والروائي العربي أيضاً، متساهلان تجاه الأمر، ذلك أن المضمون أو الرسالة التي يُراد تبليغها تتضمّن تجاهُل مثل هذه المطالب الفنية والفكرية، وهناك احتمال أن يكون الروائيّون بعيدين عن معرفة اللغات المختلفة لشخصياتهم، وهو أمر صعب التنفيذ في واقع الحال، إذ إنه يتطلّب معرفة عميقة وواسعة بلغات الشخصيات بحسب طبائعها ومواقعها وانتماءاتها وولاءاتها. ولا يملك النقّاد أيضاً العدّة الكافية لفحص هذه العلاقة، بسبب المصاعب نفسها التي تعترض الروائيّين من جهة، وبسبب التقاعس أحياناً.

يقترح باختين في كتابه «الكلمة في الرواية» أن يتم إدخال تعدُّد اللغات والآفاق الكلامية المتّصلة بالأجناس والمهن الفئوية والاتجاهات والحياة اليومية (لغة النميمة وثرثرة المجتمع الراقي والخدم) إلى الرواية. وقد استُخدمت نظرية باختين عن التنوُّع الكلامي كثيراً في النقد العربي المعاصر لإدانة الرواية أحياناً، لا لتقديم المشورة، غير أن المشكلة التي تعترض الروائي أكبر من الاستماع إلى ناقد مهمّ كباختين أو نقّاد يتبنّون رأيه، وهي: كيف يمكن التعرُّف إلى تلك اللغات في الواقع من جهة، وكيف يمكن نقلها إلى رواية لا تفرط بفنّ الكتابة من جهة ثانية؟

إليكم هذه المشكلة التي قد ينشغل الروائي بنقلها إلى الفن: هناك ثلاث لغات يمكن ملاحظتها لمن يتولّى منصباً ما في بلادنا: لغته قبل تولّي المنصب، وغالباً ما تكون مرائية ومنافقة وتعتمد على ما يُسمّى مسح الجوخ، ثم لغته أثناء تولّي المنصب، وهي لغة متعالية وآمرة وربما تتّصف بالقسوة تجاه مرؤوسيه، ثم لغته بعد إقالته (لا أحد يستقيل بالطبع فهو موقف يحتاج إلى لغة رابعة غير متوفّرة لدى غالبية السياسيّين). ومن الطرائف المعروفة في الحياة السياسية السورية أن كثيرين ممّن وصلوا إلى المناصب الحكومية، كانوا يتبنّون لغة راديكالية معارضة ناقدة تبدأ في اكتشاف تلك العيوب والأخطاء التي كانت موجودة وحاضرة بقوّة يوم كانوا مسؤولين.

يقدّم الواقع كثيراً من العيّنات المناسبة لمثل هذه الملاحظات، خُذ أوضاع المحلّلين السياسيّين الأتباع في محطّات التلفزيون الذين تتلّون تحليلاتهم بحسب ألوان الجهة التي تموّل الكلام. لكن المشكلة أمام الروائي أكثر تعقيداً، إذ يقف حائراً أمام السؤال: كيف يختار من يمثّل جوهر كلّ تلك الشخصيات؟ غالباً ما يزدري الناس المنافق مثلاً في الواقع، الصعوبة هي كيف يمكن أن يكون شخصية رئيسية في رواية ما، أي «بطلاً» روائياً.

(روائي من سورية)

في سبيل استرداد بعض القوى التحرّريّة الكامنة في اللغة

عودة إلى العظام العارية للمفردات

أعتقد أن الشعراء اليوم لا يحتاجون حقاً إلى إضافة المزيد من الأشياء الافتراضية للواقع الافتراضي، الذي نعيشه أصلاً عن طريق اللغة الشعرية


من «سبليت» بكرواتيا، مدينة الشاعر (Getty)

في إجابته عن سؤال «العربي الجديد»، عن الموقف الذي يدافع عنه في عمله وعن ماهية أسئلته واهتماماته الرئيسة، يُجيب دامِر شودان: «يمكنني القول إنني أميل نحو التعاطف الوجودي والحفاظ على الحريات الفردية. وبصفتي هيبيّاً قديماً عاش العصور الشيوعية في يوغوسلافيا السابقة ثم هاجر إلى الغرب ليقضي معظم حياته الراشدة في هولندا الليبرالية، لا يمكنني رؤية نفسي معتنقاً آراء أي سياسيّ تقليدي أو أي وجهة نظر روحية باستثناء النظرة الخاصة بالتنوير الأوروبي العريق، هذا إذا كنت أريد أن أكون صادقاً مع تجربتي الشخصيّة. ما زلتُ أحبُّ بلدي، ولكنني أكره المشهد السياسي فيه، ويبدو أن مسرحياتي تميل إلى النقد الشديد للمؤسسة السياسية الكرواتية والكنيسة الكاثوليكية».

يوافق الكاتب الكرواتي على القول الذي يرى أنّ «الأدب العالمي يكتبه المترجمون»، معتبراً أنه ينتمي إلى ثقافة صغيرة اخترعت هويتها من خلال الترجمة وعن طريقها، موضّحاً: «تلقّى الكرواتيون معظم الأعمال الثقافية، من الكتاب المقدّس إلى شكسبير، عن طريق الترجمة. كان معظم الكتاب الكرواتيين في أيام عصر النهضة يتحدثون لغتين، فيكتبون باللغة اللاتينية وبلغتنا الكرواتية العامية.

ومما يدعو للدهشة أن أحد هؤلاء، وهو ماركو ماروليتش (1450 - 1524)، كان قد تُرجم بالفعل في ذلك الوقت إلى اليابانية وقد صدرتْ له عدة طبعات هناك».

وعن علاقته باللغة التي يكتب بها، يستشهد شودان بمقولة هايدغر «اللغة بيت الوجود»، مضيفاً: «أعتقد أنه طالما أنني أستطيع التمسّك بلغتي الأم، يمكنني الشعور بأنني في وطني أينما ذهبت. سافرت حول العالم كثيراً وعشت كمغتربٍ لسنواتٍ عديدةٍ ولم يخطر ببالي مطلقاً أن أجرّب التحوّل للكتابة بأي لغة أخرى.

ربما تكون هذه الرابطة اللغوية في حالتي أساسية وعميقة لدرجة أنني لا أستطيع الاحتفاظ بها بأيّ طريقةٍ أُخرى».

نطلب منه، في النهاية، كلمةً للقارئ العربي الذي قد يكتشف كتاباته اليوم، فيجيب: «من فضلك لا تتضايق من عدم وجود الكثير من الزخارف اللفظية في عملي أو افتقاره إلى الاستعارات (البارعة). أعتقد أن الشعراء اليوم لا يحتاجون حقاً إلى إضافة المزيد من الأشياء الافتراضية للواقع الافتراضي الذي نعيشه أصلاً عن طريق اللغة الشعرية. ربما يكون ما نحتاجه في الوقت الحاضر في الشعر العودة إلى (العظام العارية) للمفردات، وإعفائها من أي زخرفة غير ضرورية. ينبغي على المرء أن يسعى إلى تحقيق الوضوح تقريباً في التعبير على نحو أشبه بالطب الشرعي في سبيل استرداد بعض القوى التحرّريّة الكامنة في اللغة».

شذرات

في الشعر ليست للأشياء هوية ثابتة أو دلالة نهائية. الأشياء في الشعر ذات هويّة متحرّكة أو على الأقلّ ذات قابلية للتحوّل بقوّة التأويل وبفعل تنوّع القرّاء. ما دامت القراءة هي لقاء لحظتين ومخيّلتين بل ذاتين، لقاء يتكرر ويتجدّد مع كلّ قارئ. ما يفضي إلى القول إنّ القارئ بُعدٌ أساسيّ من أبعاد النصّ.
خالدة سعيد ـ «فيض المعنى»



تحفّز أزمة مجتمع ما مسارين متناقضين: الأول البحث عن حلول جديدة تحفز الخيال والإبداع، والثاني البحث عن الخلاص بالعودة إلى استقرار ماضٍ وبالتعلّق بمنقذ قدري، وكذلك بإدانة أو حرق مذنب ما. يمكن أن يكون هذا المذنب قد تسبّب في أخطاء أدت إلى الأزمة أو أنه مذنب خيالي، أي كبش فداء، يجب التخلّص منه.
إدغار موران ـ «في مفهوم الأزمة»، ترجمة: بديعة بوليلة



من أجل إنقاذ النص، أي نقله من وضع الحاضن لدلالة ما والعودة بهِ إلى طابعه اللامتناهي، على القارئ أن يَتَخيّل أنّ كلّ سطر يخفي دلالة خفية. فعوض أن تقول الكلمات، فإنّها تخفي ما لا تقول. إنّ مجد القارئ يكمن في اكتشافه أنّه بإمكان النصوص أن تقول كلّ شيء باستثناء ما يودّ الكاتب التدليل عليهِ.
أمبرتو إيكو ـ «التأويل بين السيميائيات والتفكيكية»، ترجمة: سعيد بنكَراد



لهذا السبب تظل صغيراً وبائساً، أيها الرجل الصغير. إنّك لا تكتفي فقط بعدم تقديم المساعدة، بل إنّك تزعج في خبث... أتفهّم الآن لماذا تهرب السعادة منك؟ إن السعادة تريد أن تتم دراستها بعمق، أن يتم تحقيقها! لكنك تريد فقط أن تفترسها، ولهذا السبب تهرب منك، ذلك أنها لا تريد أن تُفترس من طرفك.
فيلهلم رايش ـ «خطاب إلى الرجل الصغير»، ترجمة: رشيد بو طيب

وثائقيّ ساخر عن العنصرية

«أسود بكل بساطة»

يتناول «أسود بكل بساطة» مسائل متعلّقة بالعنصرية في فرنسا، من دون الانزلاق إلى جدّية الطرح، بل بالاعتماد الكبير على السخرية والكوميديا

باريس ـ **ندى الأزهري**

جاء فيلم «أسود بكلّ بساطة» في وقت مناسب، من دون أنْ تكون له علاقة بما حدث في أميركا من تظاهرات مؤيّدة للسود، بعد حادثة جورج فلويد، ولا بردود الفعل الفرنسية المتضامنة. تحضيراته وتنفيذه سابقان لهذا. ومع فكرة مسبقة حول هذا النوع من الأفلام، لكونها ملتزمة ومتوقَّعة بعض الشيء، وما يفرضه هذا من حذر، فإنّ مُشاهدة «أسود بكلّ بساطة» لجون واكس وجان ـ باسكال زادي، المعروض في الصالات الفرنسية منذ 8 يوليو/ تموز 2020، تتيح مفاجآت عدّة، خصوصاً بالنسبة إلى معالجته أسئلة حقيقية بأسلوب مبتكر وطريف وممتع.
زادي ممثّل وفكاهيّ وسيناريست ومخرج أسود. في فيلمه الأول هذا، يجرؤ على تناول أمور لم تعد عادية تماماً. يُمكن القول إنّها حرجة وحسّاسة. أوّلها وأبسطها وصف الشيء بالشيء. ففي فرنسا اليوم، تتحرّج فئات كثيرة من قول «السود»، وحين يتطرّق الحديث إلى أحدهم يُلجأ، كما يحصل في مجتمعات عدّة، إلى لغة أجنبية، فيقال «بلاك» بالإنكليزية تخلّصاً من عبء معنى الكلمة وإيحاءاتها، وتجنّباً لاتّهام بالعنصرية. لكنّ زادي يُعيد استخدامها بكلّ صراحة: «قُلْ أسود بكلّ بساطة، فمن المثير للسخرية قول «بلاك». ألسنا سود البشرة»؟، يقول له صديقه الممثل فاري في الفيلم، وهو أسود أيضاً، ويؤدّي دوره الحقيقيّ فيه.
ليس الفيلم روائياً ولا وثائقياً. يفتعل الأسلوب الوثائقي في السرد، ويبنيه على اسكتشات توحّدها فكرة محورية. يؤدّي الممثلون أدوارهم الحقيقية في الحياة، كشخصيات مشهورة. لزادي دور رئيسي فيه، ويدعوه الجميع ج. ب.، اختصاراً لاسمه الأول. يحضر كممثل فاشل (40 عاماً). ربما لهذا يُقرّر تنظيم أول مسيرة احتجاج سوداء كبيرة في فرنسا. لكنّ اجتماعاته ونقاشاته، الهزلية غالباً، مع شخصيات مؤثّرة في الفنّ، لإقناعها بمساندته، والدعم المهمّ من فاري، الممثل المشهور في الواقع والفيلم، تُصبح تلميحاتٍ ذكية وساخرة، وأحياناً غبيّة مقصودة وخفيفة الظلّ، لإدانة الأفكار النمطية للأطراف جميعهم، حول السود ووضعهم في فرنسا.
من البداية، قال ج. ب. إنّ هناك كاميرا تُصوّر استعدادته للمظاهرة، ولقاءاته مع الجميع، تتبعه طول الوقت لتسجيل المواقف. في نهاية كلّ لقطة، يوجّه نظره إلى المصوّر، ليبدو الفيلم كأنّه وثائقي عنه. شخصيته خرقاء بعض الشيء، ومشوّشة الأفكار، ومُبالِغة قصداً عن شخصيته الحقيقية في الواقع، وفي آرائها وأسلوب طرحها. لعلّه نوع من تحريض المشاركين معه في الفيلم على التجاوب وإظهار ردود فعل غريبة واستثنائية تطيل الموقف، وتجعله أكثر تميّزاً وجذباً. لا شيء يوقف إصراره ومتابعته لنيل ما يريد. يهتمّ بالشهرة والحديث عنه في وسائل التواصل الاجتماعي. هذا يُفسّر قراره الفجائي بتنظيم هذه المسيرة الشعبية، رغم عيشته الهانئة، اللامبالية عادةً بمفاهيم الهوية، مع زوجة بيضاء وأولادهما. قرار فجائي، يبدو أنّه غير مستعدّ له تماماً، إذْ تسيّره أفكار غريبة وتوصيفات لا تقوم على أساس منطقيّ، ولا على تفسير أو تبرير مقنع لها لديه وللآخرين. مثلاً، يعتقد أنّ اللون هويتهم المشتركة، لذلك يحصر المشاركين بالمظاهرة التي ينظّمها بـ«الرجال» السود. لا نساء سود ولا بيض البشرة، وإنْ كانوا يؤيّدون حقوق السود. يعتقد أيضاً أنّ تأثيرها سيكون هكذا أكثر فعالية.
تحديده موعداً للمظاهرة متوافق مع تاريخ إلغاء العبودية. حين قيل له إنّه تاريخ أبيض، يغيّره ببساطة، ويقبل بأوّل اقتراح. في تساؤلاته عن الهوية السوداء عنصرية وذكاء أيضاً، فهذه أفضل وسيلة للهجوم على التعصّب الهوياتي. تجلّى هذا في مَشاهد وحوارات عدّة، كاعتباره أحد الممثلين السود خائناً لهويته، لأنه لا يترك شعره مجعّداً. في لقائه الممثل المعروف عمر سي (له «المنبوذون» لإيريك توليدانو وأوليفييه نكّاش، 2011)، الفرنسي من أصول سنغالية وموريتانية، يصمّم غاضباً على تركه فجأة، لاعتقاده هذا: «مريب أنْ تكون أسود ومُصنّفاً على لائحة الشخصيات المفضّلة لدى الفرنسيين».

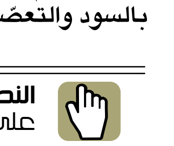
افتعال أسلوب وثائقي في السرد والبناء على اسكتشات

فهل على الأسود أنْ يكون شخصية غير محبوبة في فرنسا، ليكون مخلصاً للقضية؟ هل عليه ترك شعره مُجعّداً لينتمي إلى السود؟
لا شيء يقف أمام صراحته، فعلى بساطتها تبدو الشخصية مُركّبة في تعاملها مع وضع معقّد وآراء عدّة ليست مقنعة بالضرورة، أو لا تريد إظهار الانتماء إلى عرق ما، فهو مصمّم على حصرها فيه. في مشهد نعت صحافية ناجحة بأنّها «سوداء»، يُصرّ ـ رغم إنكارها ـ على انتمائها العرقيّ، ودور الانتماء هذا في نجاحها، بسبب التمييز الايجابي. تساؤلاته عن الهوية السوداء، المرتبطة بأفريقيا غالباً (بحسب رأيه)، يُعبّر عنها في مشهد يجمعه بماتيو كاسوفيتس، المخرج الفرنسي الأبيض، فيقول له هذا بكل حميّة، وهو يختبره لأداء دور مكرّس لأسود من أفريقيا، لا من ضاحية فرنسية: «الأفريقي هو هنا (مُشيراً إلى القلب)، لا في اللون»، فهو الأبيض أكثر أفريقية منه.
ج. ب. لا يتجنّب أيّ موقف، مهما كان مُحرجاً. يتلاعب بالأفكار النمطية، مُعتمداً أسلوبي الدعابة والتحريض، ليُخرج محدِّثه عن طوره، فيحصل على ردود فعل متنوّعة. «أسود بكلّ بساطة» وثائقيّ عن الهوية والعيش المشترك والعنصرية والصوابية السياسية، تختلط فيه المواقف بين تمثيل وواقع، يصعب التفريق بينهما، لا سيما مع انقلاب معظم لقاءات ج. ب. مع المشاهير إلى شجار وخلاف، إذْ يُعبّر كلّ واحد منهم عن نظرته الخاصة المتعلّقة بالسود والتعصّب الهويّاتي.



جان ـ باسكال زادي: «ألسنا سود البشرة»؟ (فوك كان/وايرإيماج/Getty)





النص الكامل
على الموقع الألكتروني

«الكاره» البولنديّ: مرآة وقائع واضطرابات

نديم جرجوره

من احتيال جامعي يُكلّفه طرداً من الدراسة، يبدأ توماس (ماسِيياج موسيالوفسكي)، رحلة التلاعب بالناس والأفكار والأقارب، ممتلئاً غضباً ورغبةً جامحة في الانتقام من المحيطين به. ذكاء قوي، وحنكة في ابتكار فرص للانقضاض على آخرين يُراد تحطيمهم، وبراعة في كلامٍ يُغري المستمع إليه، مع أنّ معظم مستمعيه يُدركون ألاعيبه؛ ينصرف الشاب إلى تأكيد حضور طاغٍ في مؤسّسة تمارس تلك الألاعيب القذرة في الصراعات الدائرة بين متنافسين، يبلغ تنافس بعضهم مع البعض الآخر حدود الإقصاء النفسي والاجتماعي، والماديّ أيضاً.
يُمكن وصف توماس بـ«الكاره»، بحسب العنوان الإنكليزي لفيلم بولنديّ تعرضه المنصّة الأميركية «نتفليكس» منذ 29 يوليو/ تموز 2020، بالتزامن مع بدء عروضه الفرنسية أيضاً، علماً أنّ عرضه في بولندا حاصلٌ في 6 مارس/ آذار الماضي. لكنّ الفرنسيين يضعون له عنواناً آخر (طعم الكراهية)، يقترب من الأصل، ويكشف جانباً أعمق في ذات الشاب الباحث عن موقع ومكانة، وعن منفذٍ لخلاص أو لحضور.
رغم هذا، يتمتّع «الكاره» ليان كوماسا (1981)، بميزة الواقعية البحتة، المستندة إلى قصّة حقيقية ستكون خلفية درامية متينة الصُنعة لحكاية توماس، المرتبط سينمائياً فقط بمن يتعرّض للاغتيال. والاغتيال يهزّ «غدانسك» (شمال البلد)، في 13 يناير/ كانون الثاني 2019، إذْ يحصد عُمدة المدينة بافل أداموفيكس أعداء كثيرين، ما يؤدّي إلى قتله، بسبب ليبراليته غير المُحتَملة، فيستفيد منها «الكاره» لجعل النصّ السينمائيّ مرآة تعكس وقائع بلدٍ واجتماع ونزاعات وأحقاد، وتطرح تساؤلات عن دَور وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة في بثّ السموم والأحقاد، وفي التلصّص على حيوات الأفراد، وفي التلاعب بكلّ شيء.

انتقاد مبطّن وحادّ لوقائع العيش في لحظات الارتباك

فـ«الكاره» منفتح على مسارات متوازية، تلتقي في شخصية توماس، الذي يمتصّ حالاتٍ وانفعالات، قبل أن يصنع منها صُوراً لعيشٍ في راهنٍ غارق بانشقاقاته وارتباكاته ومتاهاته وصراعاته المحتدمة بين أناسٍ وأفكارٍ وتوجّهات.
توماس جزء أساسي من لعبة المصالح والانتقامات. يُطرد من كلّيته لسرقته نصوصاً وأفكاراً في أحد فروضه، فيتحوّل إلى وحشٍ ينقضّ على الجميع، باستثناء قريبة له تُدعى غابرييلا (فانيسا ألكسندر)، مع أنّها لن توليه اهتماماً في البداية، كوالديها اللذين يسخران منه بعيداً عنه، من دون أنْ يعرف أحدٌ منهم أنّ هاتفاً له موضوعٌ في غرفة الطعام، كي يستمع إليهم. الغضب غير ظاهرٍ في ملمحٍ من ملامحه، لكنّه المحرّك الأساسيّ الذي يدفعه إلى ارتكاب أفعالٍ لن يندم عليها، رغم أنّها تبلغ مرحلة القتل، الذي يُحرِّض عليه تلبية لرغبات آخرين.
يمزج «الكاره» بين تشويق منفتح على السياسة والعلاقات والإعلام الافتراضي والاجتماع «الكاثوليكي» غير الموافق على مثليي الجنس مثلاً، وانتقادٍ مبطّن وحادّ لوقائع العيش في لحظات الارتباك السياسي والاجتماعي والثقافي، ومتانة الحبكة في متابعة أحوال توماس، وأحوال المحيطين به عبره.





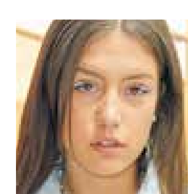
يان كوماسا: تشويق وانتقاد لاجتماع بولنديّ (رولَن إكْكُتروث/Getty)

أقوالهم

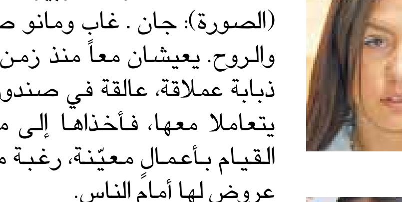
لا يوجد أي سبب يدفعني اليوم إلى رفض ما كان يُمكنني أنْ أفعله بشكلٍ عفوي قبل 15 عاماً. التمثيل مهنة تُمارَس. لا يُمكن للمرء أنْ يُمثِّل أمام مرآة. واضحٌ أنّ هذا الأمر لا «يعمل» بفعالية بشكل دائم. لكن المؤسف كامنٌ في عدم محاولة القبول منذ اللحظة الأولى التي أشهد فيها تحدّث الشخصية معي.
إلزا زيلبرشتاين

أظنّ أنّ اختيار فيليب غاريل لي نابعٌ من عدم مشاركتي التمثيلية في أي فيلم سينمائي قبل حضوري محاضراته. لعلّه رأى فيّ الامتلاء الكبير للشخصية أمام الكاميرا، ومن دون شكّ انتبه إلى أنّي لا أصنع فرقاً مع المسرح، وأنّ هذا يتلاءم مع بيتسي (شخصيتها في «ملح الدموع»)، الشابّة الحرّة والواثقة من نفسها، وهذا لا علاقة له بي في الحياة.
سهيلة يعقوب

أفعالهم



Mandibules لكوانتن دوبيو، تمثيل **أديل إكساركوبولوس** (الصورة): جان ـ غاب ومانو صديقان بسيطا القلب والعقل والروح. يعيشان معاً منذ زمن بعيد. ذات يوم، يعثران على ذبابة عملاقة، عالقة في صندوق سيارة. يُقرّران سريعاً أنْ يتعاملا معها، فأخذاها إلى منزلهما، ليبدآ بتدريبها على القيام بأعمالٍ معيّنة، رغبة منهما في جني المال بفضل عروضٍ لها أمام الناس.





The Green Knight لديفيد لووري، تمثيل **أليسيا فيكاندار** (الصورة) وديف باتل: يوافق السير غوفان، أحد فرسان الطاولة المستديرة، وابن شقيق الملك آرثر، على التحدّي الذي أطلقه فارس أخضر غامض. ينصّ التحدّي على قطع غوفان رأس الفارس، للخروج منتصراً. لكن الفارس الأخضر «يخرج» من المبارزة حاملاً رأسه بين يديه.

أخبار

◆ أعلنت إدارة «مهرجان عمّان السينمائي الدولي ـ أول فيلم»، الحامل شعار «أول دورة، أول مهرجان من نوعه في الأردن»، أنّ دورته الأولى ستُقام في العاصمة الأردنية بين 23 و31 أغسطس/ آب 2020. وبحسب بيان صادر عنها، ذكرت الإدارة أنّ غالبية العروض ستكون في «سينما درايف إنّ» والهواء الطلق، «حفاظاً على شروط السلامة العامّة»، في ظلّ تفشّي وباء كورونا. أضاف البيان أنّ المهرجان «يُركّز على الأفلام الأولى في مختلف الفئات»، وأنّ هناك «برنامجاً خاصّاً بصنّاع الأفلام، بما في ذلك منصتان لتسويق المشاريع (قيد التطوير وفي مرحلة ما بعد الإنتاج)». وذكر البيان أنّ «جائزة السوسنة السوداء» ستكون لأفضل فيلم روائي عربي طويل (الأول للمخرج أو السيناريست أو الممثل/ الممثلة الرئيسيّ)، ولأفضل فيلم وثائقي عربي طويل (الأول للمخرج)، ولأفضل فيلم قصير عربي (الأول للمخرج)، بالإضافة إلى «جائزة الجمهور» لأفضل فيلم دولي طويل (روائي أو وثائقي)، على أن يكون الأول لمخرجه.

◆ اختار «مهرجان الجونة السينمائي»، بشكلٍ رسمي، عدداً من أبرز الأفلام الدولية الحديثة، لعرضها في دورته الرابعة، المُقامة بين 23 و31 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، بعد تأجيلها أسابيع قليلة عن الموعد السنوي في سبتمبر/ أيلول: «حكايات سيئة» لداميانو وفابيو دينوسينزو، و«أيام أكلة لحوم البشر» لتيبوهو إدكينز، و«مُشعّ» لريثي بان، و«امسح التاريخ» لبونوا ديلوبان وغوستاف كيرفرن، و«برلين ألكسندربلاتز» لبرهان قرباني، و«أب» لسردان غوبولوفيتش، و«سقوط» لفيغو مورتنسن، و«بانكسي أكثر المطلوبين» لأوريليا روفي وشايموس هايلي، وغيرها.

◆ خصّصت المجلة السينمائية الشهرية الفرنسية «دفاتر السينما» صفحات عدّة في عددها الأخير (يوليو/ تموز ـ أغسطس/ آب 2020) بالسينمائيّ الفرنسي إريك رومر، بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لولادته (21 مارس/ آذار 1920 ـ 11 يناير/ كانون الثاني 2010). وتحتوي الصفحات على صُور فوتوغرافية بالأسود والأبيض، ونسخ من قصاصات مكتوبة بخط يد رومر، ومقالات لكلّ من ماركوس أوزال وفيليب فوفال وبيار ليون وباسكال دوسابان وايمانويل بيرايْري.

ألغي ماراثون باريس المقرر في 15 من تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، نتيجة تفشي فيروس كورونا وصعوبة إمكانية سفر العديد من المشاركين إلى المدينة، وفقاً للمنظمين. وذكرت الهيئة المنظمة في بيان «خيبة الأمل شديدة لمن ضحوا بكثير من الوقت للاستعداد لجعله ماراثون الخريف». يُذكر أن السباق يمتد على مسافة 42 ألفا و195 كلم، ويمرُ ببعض أشهر الأماكن في العاصمة الفرنسية، مثل شارع الشانزليزيه وبرج إيفل.

نسخة عام 2019 شهدت مشاركة ضخمة (Getty)

إلغاء ماراثون باريس

مارادونا يتبرع بـ1000 قميص لخيمناسيا لصالح أطفال يشجعون الفريق

أعلن أسطورة كرة القدم الأرجنتينية ومدرب فريق خيمناسيا لا بلاتا المحلي، دييغو مارادونا، أنه سيتبرع بألف قميص للفريق لصالح أطفال مشجعين، في إطار حملة دعائية للنادي بالتزامن مع شهر الطفولة. وكشف مارادونا «أنضم لحملة (هيا يا ذئاب) بألف قميص. يجب أن نفوز بهذه الحملة قبل كل شيء»، وذلك عبر مقطع فيديو نشره على حساباته الاجتماعية. على أن تنتهي الحملة في 30 تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

بدء تجديد عشب ملعب «كامب نو» تحضيراً للموسم المقبل

بدأ فريق برشلونة أعمال تجديد عشب ملعب «كامب نو» للموسم المقبل، على أمل أن يكون جاهزاً مع انطلاق منافسات «الليغا» في شهر أيلول/ سبتمبر. وجاء قرار تغيير العشب نتيجة متابعة تحليلية لبيانات مختلفة عن حالته تشير إلى ضرورة تجديده. وستتم في البداية إزالة الطبقة الخضراء السطحية ثم إزالة طبقة الجذور والألياف، وبمجرد تهيئة الأرضية سيتم فرش الملعب بالعشب الجديد.

غياب دي ليخت 3 أشهر بسبب جراحة في الكتف

خضع الهولندي ماتياس دي ليخت، مدافع فريق يوفنتوس، لجراحة في الكتف ليغيب لمدة ثلاثة أشهر، بحسب بيان رسمي للنادي. وأشار النادي الإيطالي في البيان الرسمي، إلى أن «دي ليخت خضع لتدخل جراحي في الكتف الأيمن في روما. الوقت اللازم للتعافي يقدر بحوالي 3 أشهر». يُذكر أن دي ليخت قرر الخضوع للجراحة مباشرةً بعد الخروج من دوري الأبطال، وذلك بغية حل مشكلة الكتف التي انزعج منها كثيراً.

تقرير

يتصدر اسم محمد أبوتريكة أسطورة الكرة المصرية والعربية المشهد الرياضي والسياسي كاسم كروي كبير، أصبح مغادراً لمصر وغائباً عن شوارعها وملاعبها في ذكرى أحداث فض ميدان رابعة الشهير في مصر حيث دفع النجم ثمناً باهظاً ليس لمشاركته في الاحتجاجات بل لأنه تضامن فقط معه بصورة غير مباشرة، وغيره الكثير من النجوم الذين دفعوا الغالي والنفيس وعوقبوا وأبعدوا عن بلادهم بلا أية مبررات

رياضيون مصريون و«رابعة»... نهاية حزينة

القاهرة ـ **مجدي طايل**

دفع الرياضيون الذين شاركوا أو أيدوا أو دافعوا عن اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في مصر ما بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب 2013 التي تحل الذكرى السابعة لها اليوم ثمنا باهظا كلفهم الكثير.

وطرحت النهاية الحزينة نفسها الآن، للذين شاركوا في الاعتصامين، ورفضوا عزل الراحل الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية عبر بيان الانقلاب العسكري في 3 يوليو/تموز ما بين التواجد خارج البلاد، أو البطالة وفقدان العمل والفرص. ويمكن القول إن الرياضيين المصريين الذين شاركوا أو تعاطفوا بعد فض اعتصامي رابعة والنهضة دفعوا الثمن باهظا في رحلتهم الرياضية، وتعرضوا للكثير من الهجوم والتنكيل، ومنهم من فقد نجوميته في مجال عمله، ومنهم من فقد وظيفته، ومنهم من التزم الصمت، ومنهم من ظل لسنوات عاطلا، ومنهم من رحل عن دنيانا قتيلا. وتمثل أحداث فض اعتصام رابعة والنهضة شرارة البداية في رحلة النهاية الحزينة والمأساوية التي لاحقت كل النجوم، ممن شاركوا في الاعتصامين، أو حرصوا على المشاركة في المباراة الشهيرة لكرة القدم، أو رفعوا شعار رابعة في ما بعد تعاطفا مع الضحايا، أو ارتدوا قمصانا عبروا خلالها عن مواقف سياسية لهم، أو خرجوا في مسيرات أو هاجروا. ويطرح السؤال نفسه، ماذا حدث لنجوم الرياضة المصرية الذين شاركوا في اعتصامي رابعة والنهضة؟ سؤال تجيب عنه الحكايات المثيرة التي نستعرض فيها النهاية الحزينة لهم في مختلف المجالات، ما بين لاعبين في منافسات فردية أو جماعية أو حكام أو معلقين أو مدربين. لا تمر ذكرى اعتصامي رابعة والنهضة، دون أن يتصدر محمد أبوتريكة أسطورة الكرة المصرية والعربية المشهد الرياضي والسياسي كاسم كروي كبير، أصبح مغادرا لمصر وغائبا عن شوارعها وملاعبها واستوديوهاتها بعد سنوات طويلة حقق خلالها بطولات م حلية وقارية وعالمية، رفع فيها العلم المصري عاليا، سواء برفقة الأهلي أو المنتخب المصري.

لم يجد أبوتريكة أمامه إلا الخروج من البلد، بعد إعلانه خلع القميص الأحمر واعتزال الكرة عقب إدراج اسمه في قضايا عديدة، على رأسها الإرهاب. ولكن ماذا حدث؟ السؤال هنا يستدعي العودة من جديد بالذاكرة إلى أحداث فض اعتصامي رابعة والنهضة، وقبل فض الاعتصام في أغسطس 2013، كان أبوتريكة لا يزال لاعبا كبيرا في الأهلي ويقود المنتخب المصري في تصفيات أفريقيا المؤهلة لكأس العالم.

وانهالت الاتهامات تلاحق أبوتريكة بشكل صريح بالمشاركة في تمويل التظاهرات وقتها، وهو ما نفاه اللاعب، ثم أثير بعدها حضوره لأكثر من تظاهرة على هامش الاعتصام، وهو ما نفاه سيد عبد الحفيظ مدير الكرة بالأهلي وقتها بداعي تركيز اللاعب في مشواره مع الفريق ببطولة دوري أبطال أفريقيا.

ولم يؤيد أبوتريكة بيان 3 يوليو، وزادت الاتهامات بشراسة ضده عقب فض الاعتصام، فتارة يجرى الترويج لمشاجرة تمت بينه وبين أحد ضباط الجيش المصري ونسب إلى أبوتريكة قوله للضابط «انتوا جايين تحمونا وانتوا بتقتلوا الشعب في النهضة ورابعة»، وهي مقولة وجدت صدى واسعا وخرج مسؤولو الأهلي لنفيها بشكل صريح والتأكيد على أن اللاعب لم يرتكب خطأ ضد أي ضابط بالجيش، ولم يجر حوارا بينه وبين أي ضابط بشكل غير لائق، والمثير في الأمر تعمد اللاعب وقتها التعامل مع هذا الملف بالصمت التام والتجاهل ليفاجئ الجميع بقرار خطير عقب الحصول على لقب بطل دوري أبطال أفريقيا 2013 في نهاية العام، وهو اعتزال الكرة نهائيا.

وهنا بدأت النهاية الحزينة لأبوتريكة رغم إسداله الستار على مسيرته بإنجاز تاريخي، كان هو بطله في مواجهة أورلاندو بيراتس بطل جنوب أفريقيا، ففي مراسم توزيع الجوائز رفض نجم الأهلي الكبير توجيه التحية إلى طاهر أبوزيد وزير الشباب والرياضة وقتها، ولم يتسلم ميداليته منه، وكان أبوتريكة على علاقة متوترة مع طاهر أبو زيد بسبب مشادة جرت قبلها بينهما على هامش معسكر المنتخب المصري قبل مواجهة غانا في إياب الدور النهائي للتصفيات الأفريقية المؤهلة إلى نهائيات كأس العالم في البرازيل عام 2014، وجرى تفسير الأمر بشائعة جديدة تقول إن أبوتريكة رفض تحية طاهر أبوزيد بوصفه وزيرا انقلابيا، ليجد أبوتريكة نفسه محاصرا بعدها بالعديد من القضايا التي وصلت إلى حد وضع أمواله تحت الحراسة، وكذلك حرمانه من مستحقات مالية متأخرة له في النادي الأهلي بعد اعتزاله تصل إلى 3 ملايين جنيه، ولم ينجح اللاعب في الحصول عليها سواء من حسن حمدي رئيس النادي وقتها، ثم محمود طاهر رئيس النادي التالي، والغريب أن أبوتريكة ظل لأكثر من عام في مصر لا يتواجد في المشهد الرياضي، وتعمدت القنوات الفضائية وقتها تجاهل دعوته للعمل كمحلل للمباريات بسبب سلسلة القضايا التي تلاحقه كما تجاهل محمود طاهر في صيف عام 2014 مطالب جماهيرية بتعيينه مديرا للكرة خلفا لسيد عبد الحفيظ في ظل دعم أبوتريكة لأحمد عبد الظاهر زميله في الفريق بعد إيقافه على خلفية « شارة رابعة الشهيرة »، ولم يجد أبوتريكة سوى السفر إلى قطر للعمل محللا لمباريات بطولة كأس العالم بالبرازيل عام 2014، واستمرت إقامته مع إدراج اسمه في قوائم ترقب الوصول.

وغاب أبوتريكة ولكن لم تغب سيرته، فهو دائم التعرض للنقد من جانب مقدمي البرامج السياسية في مصر، مثل توفيق عكاشة وعمرو أديب وآخرين، مع كل موقف سياسي يظهر خلاله أبوتريكة ومحاولة تصديره للجماهير «كعدو للبلد» وكشخص يحارب النظام، ووصل الأمر إلى حد تعرض هاني أبوريدة رئيس اتحاد الكرة المصري السابق لانتقادات كبيرة عندما ظهر بجانب أبوتريكة وقت انتظار الوفد المصري الرسمي قرار الاتحاد الأفريقي «كاف» بشأن تحديد هوية الدولة المستضيفة لمنافسات كأس الأمم الأفريقية 2019. ولم تتوقف محاربة أبوتريكة إعلاميا، بل امتدت إلى أمم أفريقيا 2019، التي شهدت طرح الجماهير الأهلاوية فكرة الهتاف باسمه في المدرجات مع حلول الدقيقة 22 مع كل مباراة، لتجرى ملاحقة الجماهير التي تهتف لأبوتريكة، وكذلك منع دخول أي مشجع للمباريات مرتديا قميصا يحمل رقم 22 الشهير الذي كان يرتديه أبوتريكة حينما كان لا يزال لاعبا في الأهلي والمنتخب المصري.

وواجه أبوتريكة أزمات أخرى، منها ما هو إنساني تسبب في ألم كبير له، وعلى رأسه وفاة والده في القاهرة بعد صراع مع المرض، وحرمانه من تلقي عزائه، ليكتفي بالتغريد على حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر».

كما لم ينجح أبوتريكة في الحضور للقاهرة أكثر من مرة أثناء مرض والدته، وحرص على أن يستغل سفر المعلق الجزائري حفيظ دراجي للقاهرة للتعليق على أحداث كأس الأمم الأفريقية في 2019 لزيارة والدته والاطمئنان عليها خاصة مع تعرضها لأكثر من أزمة صحية في السنوات الأخيرة.

ولم يقدر البعض حجم علاقته القوية مع محمد صلاح نجم ليفربول الإنكليزي وأفضل لاعب كرة في أفريقيا حاليا، والذي يعتبر أبوتريكة المثل الأعلى والقدوة الكروية له، حيث تبناه حينما بدأ الثاني رحلته في المنتخب المصري أواخر عام 2011. وتعرض صلاح لانتقادات عنيفة بسبب صوره مع أبوتريكة خلال احتفالات عديدة مثل احتفال صلاح بالحصول على الكرة الذهبية ولقب أفضل لاعبي القارة في عام 2018، وكذلك عند حصوله مع ليفربول على لقب بطل كأس دوري أبطال أوروبا لهذا الموسم. ورفض صلاح محاولات الوقيعة بينه وبين أبوتريكة بشكل لافت رغم تعرض صلاح نفسه لانتقادات عنيفة بسبب ظهوره المتكرر مع أبوتريكة، متناسين أنه – أي أبو تريكة- كان أكبر داعم له في المنتخب المصري بين عامي 2011، 2013، بل وتصريحه الشهير لصلاح بأنه مستقبل الكرة المصرية عندما قرر أبوتريكة الاعتزال النهائي في عام 2013، عقب فشل المنتخب في الحصول على تأشيرة التأهل إلى كأس العالم 2014.

ورغم هذه الأحداث إلا أن الجماهير المصرية لا تنظر لأبوتريكة سوى كأسطورة كروية لا تنسى، حققت ما لم يحققه لاعب في الألفية الثالثة داخل مصر مثل الحصول على لقب أفضل لاعب داخل أفريقيا 4 مرات والحصول على أفضل لاعب في مصر 6 مرات خلال 10 سنوات ارتدى فيها القميص الأحمر، والفوز مع الأهلي ببطولة دوري أبطال أفريقيا 5 مرات، بالإضافة إلى الميدالية البرونزية في بطولة كأس العالم للأندية مرة، بجانب أكثر من 15 بطولة محلية وقارية أخرى، والفوز مع المنتخب المصري ببطولة كأس الأمم الأفريقية مرتين عامي 2006، 2008، والمشاركة في كأس العالم للقارات عبر مسيرة لن تسقط من الذاكرة.

أبو تريكه أسطورة في عالم الكرة المصرية (مايك هيويت/ Getty)

لاحقت الاتهامات والشائعات أبو تريكة مسببة خسارة لاعب كبير

إيقاف فهمي... تعليق باهظ الثمن

كان المعلق هشام فهمي معشوق جماهير الأهلي، لكن حينما قام بالتعليق على مباراة بين فريقين أحدهما يمثل فريق معتصمي رابعة والآخر يمثل معتصمي النهضة أصدرت إذاعة الشباب والرياضة قرارها بإيقافه عن العمل لأجل غير مسمى وإحالته إلى التحقيق.

وقال فهمي وقتها: «فوجئت باتصال هاتفي من عمر عبد الخالق رئيس إذاعة الشباب والرياضة أخبرني بإيقافي عن العمل، بسبب مواقفي السياسية، القرار غريب، فلم تتم من قبل معاقبة أي شخص في الإذاعة بسبب مواقفه السياسية خارج أوقات العمل».

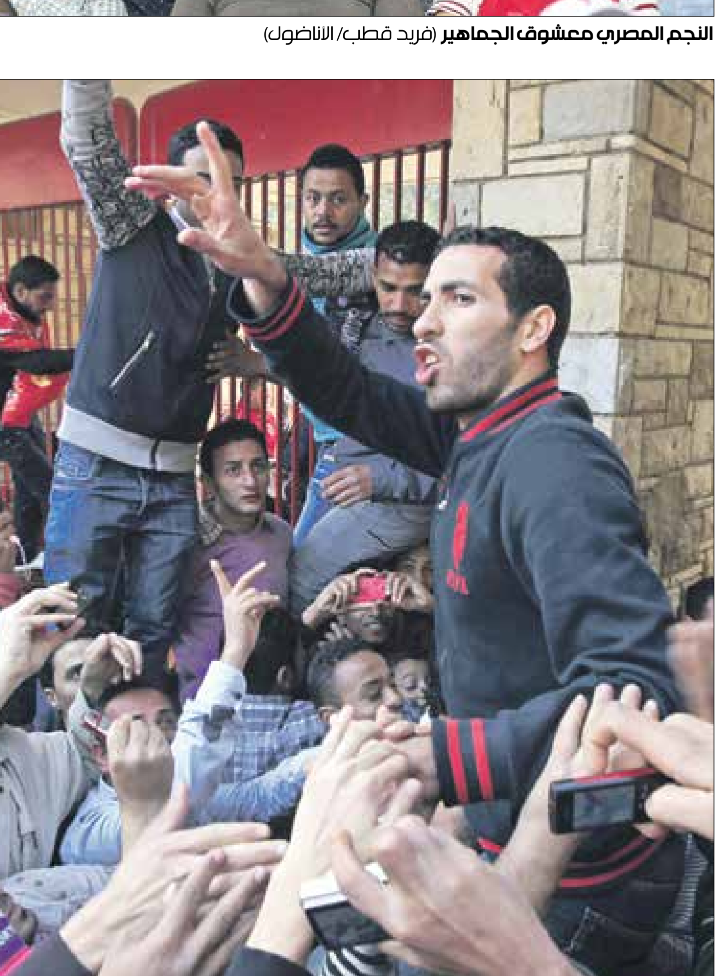
على هامش الحدث

حكام سقطوا ضحايا

مثلما كتب على النجوم المتضامنين مع معتصمي رابعة والنهضة نهاية مسيرتهم، أنهت في الوقت نفسه مسيرة حكام مهمين ومن بينهم كان حمدي شعبان حكم المباراة وأحد أبطال تراجيديا فترة ما بعد فض اعتصام رابعة والنهضة، والذي كان يطلق عليه «جمال الغندور الصغير» بوصفه خليفته. وفي أغسطس 2013 كان حمدي شعبان من بين المتظاهرين المعتصمين ضد قرار عزل الراحل الدكتور محمد مرسي، ثم شارك في إدارة مباراة النهضة ورابعة الشهيرة كحكم ساحة وكان وقتها يحمل الشارة الدولية ومرشحا للعمل في منافسات كأس الأمم الأفريقية 2015، ولكن بمشاركة حمدي شعبان في مباراة الاعتصام انتهت رحلته التحكيمية سريعا، حيث أصدر اتحاد الكرة قرارا بإيقافه، وإحالته للتحقيق، وتطورت الأحداث سريعا بقرار تجميد تام للحكم الدولي تماما، وإبعاده عن العمل في أي مجال يخص التحكيم. كما قدمت الأسرة التحكيمية المصرية شخصيات أخرى، يتصدرها ناصر صادق مساعد الحكم والإعلامي، والذي كان من بين المشاركين في اعتصامي رابعة والنهضة. وتسبب هذا الموقف السياسي في إبعاده عن عمله الأصلي، بتقديم البرامج الرياضية حيث كان يقدم برنامجا يخص التحكيم وتحليل أداء الحكام في المباريات وكذلك إبعاده عن العمل في مجالي مراقبة الحكام أو الانضمام إلى لجنة الحكام. والمثير في الأمر أن ناصر صادق عاش في عام 2013 أجواء عصيبة بخلاف المشاركة في اعتصامي رابعة والنهضة، حيث تم إيقافه دوليا على هامش حملة تعرض لها بسبب رفضه استضافة إسرائيل لمنافسات كأس الأمم الأوروبية للشباب عبر مشاركته في حملة للرياضيين المصريين بسبب العدوان الإسرائيلي على فلسطين، وحاول اللجوء إلى وزارة الشباب والرياضة لدعمه دون جدوى ليتزامن ذلك مع قراره بالاعتزال والابتعاد عن العمل الإداري، وكذلك يختفي من الشاشة عقب عمله محللا رياضيا في قناة الجزيرة، والذي تزامن مع إعلان اتحاد الكرة إيقافه رسميا والتحقيق معه.

(العربي الجديد)

النجم المصري معشوق الجماهير (فريد قطب/ الأناضول)



كان حريصاً على التقرب من الناس (محمود حمص/فرانس برس)



من أحداث مجزرة اعتصامي رابعة والنهضة (إد جايلز/Getty)

نجوم وأبطال دفعوا ثمن رفع الشارة والتعاطف مع «رابعة»

وقع العديد من النجوم ضحايا بسبب مواقفهم من أحداث رابعة والقائمة تطاول الكثيرين منهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم يكن الأمر عاديا، بل امتد لكثير من النجوم والأبطال المصريين في بلادهم، حينما دفعوا ثمنا غاليا بسبب المشاركة أو التعاطف مع أحداث رابعة والنهضة، ومن بينهم المهاجم أحمد عبد الظاهر، إذ أطلق عليه لقب «مهاجم رابعة»، فهو صاحب الإشارة التي فجرت الغضب ضده، وتسببت في إنهاء مشواره الكروي بشكل لافت أو على الأقل إهدار أهم سنوات عمره داخل المستطيل الأخضر وتحول من مهاجم فذ إلى لاعب طريد.

عبد الظاهر، نجم النادي الأهلي وقت «أحداث رابعة»، في أغسطس/ آب 2013، حيث كان اللاعب الأغلى في تشكيلة «الميركاتو» الشتوي للفريق، وتكبد الأهلي 5 ملايين و500 ألف جنيه لشرائه من إنبي، بخلاف انضمامه لصفوف المنتخب المصري الذي كان يقوده الأميركي بوب برادلي.

ولم يكن لعبد الظاهر موقف سياسي واضح مما حدث في رابعة، وكان وقتها يشارك مع الأهلي في سباق الدفاع عن لقبه بطلا لدوري أبطال أفريقيا لموسم 2013، وفي إياب الدور النهائي للبطولة وخلال لقاء الأهلي مع أورلاندو بيراتس، بطل جنوب أفريقيا، نجح عبد الظاهر في تسجيل هدف جميل، وساهم في فوز الأهلي بهدفين مقابل لا شيء والتتويج بطلا، وبعد التسجيل فاجأ عبد الظاهر الجميع بالإشارة بيديه علامة رابعة الشهيرة، وبعد التتويج لم يحتفل عبد الظاهر باللقب والكأس مع الأهلي بعدما لاحقته اتهامات كثيرة وهجوم إعلامي عنيف، وسمي «مهاجم رابعة »، وتعالت الأصوات تدعو إلى استبعاده من الأهلي أو معاقبته. وفي اليوم التالي لتتويج الأهلي، بدأت العاصفة تتصاعد ضد عبد الظاهر، وانطلقت شرارتها من قرار اتحاد كرة القدم برئاسة جمال علام بإحالته للتحقيق. وبالفعل خضع اللاعب للتحقيق ليجرى إيقافه 3 أشهر كاملة، فيما عاقبه الأهلي ماليا بشكل سري وقيل إن الغرامة وصلت إلى اقتطاع 500 ألف جنيه مع عرضه للبيع.

والمفاجأة أن الأندية المصرية رفضت التقدم لشراء اللاعب في ظل لقب مهاجم «رابعة» الذي لاحقه بعد نهائي دوري الأبطال.ولم يجد أحمد عبد الظاهر حلا لإنقاذ مشواره الكروي سوى السفر إلى ليبيا والاحتراف هناك في نادي الاتحاد، ولكنه لم يستمر كثيرا وعاد للأهلي مع بدايات موسم 2014 – 2015. وبسبب قيده في القائمة، تعرض محمود طاهر، رئيس الأهلي وقتها، لاتهامات عنيفة وضغوط كبيرة دفعته لمطالبة الجهاز الفني للفريق باستبعاد عبد الظاهر تماما من الحسابات. وبالفعل اختفى اللاعب تدريجيا من تشكيلة الأهلي في مبارياته المحلية، بل تعاقد الأهلي مع أكثر من مهاجم لطي صفحة الدفع به في أي مباراة، ليقرر عبد الظاهر الرحيل. وبعد خلعه لقميص الأهلي، حاول ممارسة كرة القدم بشكل طبيعي، ووقع لنادي إنبي، ولكنه لم يحصل على فرصته كاملة رغم تاريخه في النادي، ثم انتقل إلى مصر المقاصة في العام التالي، 2017، ووجد التجاهل التام، وبعدها انتقل لحرس الحدود، في صفقة لم يجر تفعيلها، قبل أن يوقع، قبل بداية الموسم الجاري، لنادي أسوان، وشارك معه في عدد قليل من المباريات، ثم تعرض لإصابة قوية في الرباط الصليبي استدعت غيابه عن الملاعب لستة أشهر لا تزال مستمرة، وسط توقعات بإمكانية إعلانه الاعتزال في نهاية الموسم الجاري بعد تخطيه الخامسة والثلاثين من العمر.

ومثلما اختفى أحمد عبد الظاهر نجم الكرة الأهلاوية، اختفى نجم أهلاوي سابق، كان من أبرز مديري الكرة في الملاعب المصرية وصاحب نجاحات كبيرة وصلت إلى حد وصفه بالراحل ثابت البطل، واعتباره خليفة الأخير في المجال الإداري بعدما ترك تجارب ناجحة في الأهلي والمصري.

هو محمد رمضان، نجم الكرة الأهلاوية في بداية التسعينيات ومدير الكرة الشهير الذي كان من أبرز اللاعبين الذين شاركوا في لقاء رابعة والنهضة الشهير على هامش الاعتصام وقتها، وكان قد اعتزل الكرة قبلها بنحو 19 عاما. وبعد الواقعة أصبح محمد رمضان من الأسماء المرفوضة للعمل في كبار الأندية، ومن بينها الأهلي، الذي كان في طريقه لتعيين رمضان مديرا للكرة في عام 2014 بدلا من سيد عبد الحفيظ، وتراجع محمود طاهر، رئيس النادي وقتها، في اللحظة الأخيرة. وتكرر السيناريو مع محمود الخطيب، رئيس النادي الحالي، الذي كان في طريقه لتعيين رمضان مديرا لقطاع الناشئين في عام 2018، وعقد معه اجتماعا في مقر النادي لحسم الاتفاق، ولكنه تراجع في ظل التخوف من الانتماء السياسي المروج عن رمضان بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين إضافة إلى واقعة مشاركته في مباراة نهضة ورابعة، والخوف من اتهام الخطيب بأخونة الأهلي. ومنذ عام 2013 لم يعد محمد رمضان موجودا في دائرة العاملين في مجال الإدارة الرياضية سواء مديرا للكرة أو مديرا لقطاع الناشئين رغم نجاحاته في هذه المهمة لفترة طويلة. وعانى سمير صبري، كابتن نادي إنبي والمنتخب المصري، من المشكلة نفسها أيضا، فهو نجم كروي آخر لا يقل نجومية عن أحمد عبد الظاهر ونال لقبا تاريخيا كلاعب، هو لقب بطل كأس الأمم الأفريقية عام 2006، ولمع كرويا في الفترة بين عامي 2003 و2012، وكان كادرا فنيا وإداريا يجري تجهيزه في إنبي للإشراف على الكرة.

وبعد إنبي لعب سمير لفترة مع بترول أسيوط قبل أن يتجه للمجال السياسي بعد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، والتي شارك فيها، وكانت سببا في تدهورعلاقته مع إدارة إنبي التي كانت تستعد لتعيينه في منصب مثل مدير الكرة أو مدير قطاع الناشئين، ولكن مرت الأشهر وأصبح سمير مشاركا في اعتصام نهضة ورابعة، وكذلك شارك في المباراة الودية التي جرت على هامش الاعتصام، وكان أشهر اللاعبين الذين تواجدوا في تلك المباراة ليجري اتهامه بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين. ولم يستمر سمير صبري بعدها في مصر عقب تعرضه للمضايقات وسافر للخارج، واختفى تماما عن المشهد الكروي في مصر خلال السنوات السبع الأخيرة.



عبد الظاهر يرفع شعار رابعة بعد الهدف (محمد هشام /فرانس برس)

قالوا

«ذهبت إلى النهضة للتعليق على مباراة كرة القدم، كما أنني لبيت دعوة بعض الرياضيين ومقتنع بالقضية تماما، ومؤيد للشرعية».
هشام فهمي (معلق رياضي)

■ ■ ■

«مشاركتي في مظاهرات رابعة تأتي من أجل الدفاع عن صوتي الذي أدليت به في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فنحن نريد العيش في بلد ديمقراطي يحترم الحريات».
حمدي شعبان (حكم دولي سابق)

■ ■ ■

«جايين نقف مع إخواتنا فى ميدان النهضة، وإحنا سلميين وناس كويسين ونقدم رسالة».
عبد الله رجب (لاعب وسط إنبي السابق)

■ ■ ■

«أبو تريكة وعبد الظاهر أدخلا الفرحة في قلوب المصريين».
ناصر صادق (حكم سابق)

■ ■ ■

«اللي ما نزلش ميدان رابعة العدوية يعمل لايك وشير للصورة.. هنقول نعم لمرسي واحنا في البيت».
هاني العقبي (لاعب الأهلي السابق)



تقرير

لن يكون يوم الجمعة يوماً عادياً في دوري أبطال أوروبا، والسبب هو المواجهة القوية المنتظرة بين برشلونة الإسباني وبايرن ميونخ الألماني، في الدور ربع النهائي من المنافسات الأوروبية. هي مباراة أشبه بنهائي مُبكر، سيكون البطل فيه صاحب الأداء الأقوى

«الكتالوني» و«البافاري»

رياض الترك

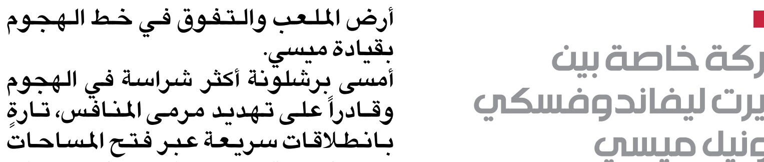
هي المواجهة الأقوى في الدور ربع النهائي لبطولة دوري أبطال أوروبا هذا الموسم، هي مواجهة بين فريقين تُوّجا باللقب الأوروبي 5 مرات ويبحثان عن اللقب السادس. برشلونة المتخبط هذا الموسم على صعيد الأداء بقيادة تغييرات كيكي سيتين التكتيكية الناجحة وليونيل ميسي، في مقابل بايرن ميونخ القوي والمرشح الأبرز للتتويج بقيادة فليك «الهجومي» وهدافه ليفاندوفسكي.

تاريخ المواجهات

التقى برشلونة الإسباني وبايرن ميونخ الألماني في 10 مباريات تاريخياً على صعيد منافسات (دوري أبطال أوروبا والدوري الأوروبي)، ويتفوق النادي «البافاري» في 6 مباريات مقابل فوزين لبرشلونة وتعادلين، في وقت سجّل «الكتالوني» 14 هدفاً مقابل 18 لفريق بايرن.

على مستوى منافسات دوري الأبطال، تواجه الفريقان لأول مرة في دور المجموعات موسم 1998-1999، تفوق «البافاري» ذهاباً بهدف نظيف وإياباً (2-1). وفي ربع نهائي موسم 2008-2009، انتقم النادي «الكتالوني» في الدور ربع النهائي بعد أن تفوق ذهاباً (4-صفر) وتعادل الفريقان (1-1) في مواجهة الإياب. وفي موسم 2012-2013، الذي شهد تتويج بايرن ميونخ، تفوق الفريق الألماني ذهاباً بأربعة أهداف نظيفة وفي الإياب أيضاً (3-صفر) ليُنهي القمة بمجموع كبير (7-صفر). ليرد برشلونة في موسم 2014-2015، ويتفوق على «البافاري» في ذهاب الدور نصف النهائي (3-صفر)، ثم يفوز بايرن إياباً (3-2)، من دون أن تؤثر النتيجة على المجموع، ليصل برشلونة إلى النهائي ويُتوج باللقب آنذاك.

كما سبق أن تواجه الفريقان في بطولة «الدوري الأوروبي» موسم 1995-1996 في الدور نصف النهائي، وتفوق بايرن ذهاباً (2-1) وتعادل الفريقين إياباً (2-2).



معركة خاصة بين روبيرت ليفاندوفسكي وليونيل ميسي

نظرة تكتيكية

أحدث المدرب هانس فليك ثورة تكتيكية في بايرن ميونخ الألماني وحوّل الفريق إلى واحد من الأقوى هجومياً في القارة الأوروبية، خصوصاً بعد العودة من فترة التوقف وصولاً إلى تحقيقه لقب بطولة «البوندسليغا» عن جدارة.

ويلعب بايرن ميونخ تحت قيادة هانس فليك بخطة (4-2-3-1) مع تواجد مولر كصانع ألعاب خلف المهاجم الهداف روبيرت ليفاندوفسكي. ويعتمد المدرب على أسلوب الضغط العالي واسترجاع الكرة سريعاً من المنافس، خصوصاً في خط الوسط.

ويُهاجم بايرن ميونخ بشراسة كبيرة عبر فتح المساحات على الأجنحة وتسليم كرات عرضية إلى داخل منطقة الجزاء أو عبر المرتدات القاتلة عبر التدرج بالكرة بسرعة، وفتح المساحات بين الخطوط لضرب خط الدفاع بكرات بينية خلف الظهر.

هذا الأسلوب حوّل فريق بايرن ميونخ إلى واحد من أبرز المرشحين لنيل اللقب هذا الموسم بسبب القوة الهجومية، إلا أنه سيصطدم هذه المرة بفريق يملك خبرة أوروبية كبيرة، رغم كل الظروف الصعبة التي يعيشها، والأهم أنه يملك ميسي القادر على إنهاء أي منافس في دقائق.

وجمهور «البافاري» يعرف جيداً ما حصل في موسم 2014-2015، عندما سجل ميسي هدفين وأطاح بالبافاري من الدور نصف النهائي.

في المقابل، لا يمكن الاستهانة بفريق مثل برشلونة رغم معاناته هذا الموسم، خصوصاً مع التحسن الكبير الذي ظهر عليه الفريق في المباريات الأخيرة، ومنها أمام فريق نابولي الإيطالي. فالمدرب كيكي سيتين وجد خلطة مميزة لفريق برشلونة جعلته يفرض شخصيته المعتادة على أرض الملعب والتفوق في خط الهجوم بقيادة ميسي.

أمسى برشلونة أكثر شراسة في الهجوم وقادراً على تهديد مرمى المنافس، تارةً بانطلاقات سريعة عبر فتح المساحات على الأجنحة، وكذلك الفوز بالثنائيات في خط الوسط وتمويل المهاجمين بالكرات المباشرة لنقل الهجمة من الثلث الأول إلى الثلث الأخير من دون مشاكل.

وعليه، فإن فوز برشلونة سيعتمد على مدى قدرته على الخروج بالكرة تحت الضغط العالي الذي يفرضه فريق بايرن ميونخ الألماني، وبالتالي التدرج بالكرة لتهديد مرمى «البافاري»، في وقت سيكون فوز بايرن باستغلال الحالة الفنية والبدنية المتواضعة لمدافعي فريق برشلونة، عبر الكثافة العددية في خط المقدمة وتسجيل الأهداف.

معركة ليفاندوفكسي وميسي

إلى جانب المعارك الفنية التكتيكية بين هانس فليك وكيكي سيتين، هناك معركة خاصة بين البولندي روبيرت ليفاندوفسكي والأرجنتيني ليونيل ميسي، الأول هو هداف «البافاري» والثاني هداف برشلونة التاريخي.

سيعتمد هانس فليك على ليفاندوفسكي بشكل كبير لتسجيل الأهداف في الثلث الأخير، في وقت سيعتمد المدرب كيكي سيتين على برشلونة كأكثر اللاعبين تأثيراً على أداء النادي «الكتالوني» في الملعب، وستكون العين عليهما خلال 90 دقيقة أو أكثر لقيادة خطي الهجوم وتسجيل الأهداف.

ويتفوق ليفاندوفسكي على الصعيد التهديفي هذا الموسم، بعد أن سجل 35 هدفاً من بينها 13 هدفاً في بطولة دوري أبطال أوروبا، وفرض نفسه كواحد من أفضل المهاجمين في موسم 2019-2020. بينما سجل ميسي 28 هدفاً من بينها 3 أهداف فقط في دوري الأبطال، مع التنويه بأن ميسي غاب عن بعض مباريات دور المجموعات بسبب الإصابة التي تعرّض لها.

في المقابل، أشارت بعض الصحف الرياضية العالمية إلى أن التأهل سيكون بيد ليفاندوفسكي أو ليونيل ميسي، لأنهما الأكثر قوة في خط الهجوم ويمكنهما حسم الأمور على أرض الملعب من خلال صناعة أو تسجيل الأهداف.



معركة كروية مُنتظرة والمتأهل قد يكون البطل
(فلاديمير ريس/Getty)

ديمبيلي يعود إلى القائمة

ظهر عثمان ديمبيلي لأول مرة ضمن قائمة اللاعبين الـ26 لفريق برشلونة الإسباني الذين سخوضون غمار البطولة المصغّرة لدوري أبطال أوروبا في العاصمة البرتغالية لشبونة. وغاب لاعب خط الوسط الهجومي عن 40 مباراة في جميع المسابقات هذا الموسم بسبب الإصابات، إلا أنه سافر مع زملائه إلى البرتغال رغم أنه لم يحصل بعد على الضوء الأخضر من الفريق الطبي لخوض المباريات حسب ما أشار النادي «الكا تالوني» في بيان.

وجه رياضي

مارك غرانوليرز

لاعب تنس إسباني يحتل المركز الـ150 في التصنيف العالمي للرجال



وُلد لاعب التنس الإسباني مارك غرانوليرز في 12 نيسان/ إبريل عام 1986، وهو اللاعب الذي بدأ مسيرته الاحترافية في عام 2003. وخلال مسيرته، وصل إلى المركز الـ19 في التصنيف العالمي للرجال وهو أعلى مركز له في التصنيف، كما أن أعلى مركز له في تصنيف الرجال كان المركز الرابع والذي وصل إليه في عام 2013. وتُوج غرانوليرز بأربعة ألقاب في منافسات فئة «الفردي» مقابل 16 لقباً في منافسات «الزوجي»، كما أن شقيقه لاعب تنس أيضاً وتُوجا سوياً بخمسة ألقاب في منافسات فئة «الزوجي».

ويتميز غرانوليرز بإرسالاته القوية وضرباته الأرضية الدقيقة، لكنه يعاني كثيراً في الجوانب الدفاعية بسبب ضعفه في التحرك السريع لصد الكرات المباشرة من المنافس. ويلعب غرانوليرز باليد اليُمنى ويُدربه فيكتور غراسيلير، وحقق أرباحاً مالية قدرها 10 ملايين و920 ألف دولار أميركي. وفي منافسات فئة «الفردي»، حقق غرانوليرز 202 انتصارات مقابل 250 خسارة بنسبة انتصارات بلغت 44%. وعلى صعيد منافسات «الغراند سلام» فئة «الفردي»، خرج غرانوليرز من الدور الثاني في بطولة أستراليا المفتوحة أعوام (2009، 2010، 2012، 2013، 2015 و2016)، ومن الدور الرابع في بطولة فرنسا المفتوحة أعوام 2012، 2014 و2016، وكذلك من الدور الثاني في بطولة «ويمبلدون» سنوات (2009، 2010، 2014، 2015، 2016 و2019)، ومن الدور الرابع في بطولة أميركا المفتوحة عام 2013.

وفي منافسات «الزوجي»، حقق غرانوليرز 382 فوزاً مقابل 245 خسارة بنسبة انتصارات تبلغ 60%. وفي منافسات «الغراند سلام» فئة «الزوجي»، خرج غرانوليرز من الدور نصف النهائي في بطولة أستراليا المفتوحة عامي 2013 و2016، ووصل إلى المباراة النهائية في بطولة فرنسا المفتوحة عام 2014، وكذلك من الدور ربع النهائي في بطولة «ويمبلدون» عامي 2008 و2010، كما وصل إلى المباراة النهائية في بطولة أميركا المفتوحة عامي 2014 و2019. في المقابل شارك في البطولة الختامية عام 2012، وتُوج باللقب آنذاك.

وفي منافسات «الزوجي» المختلط، فاز غرانوليرز في مباراة وخسر مباراتين بنسبة انتصارات بلغت 33%، وفي منافسات «الغراند سلام» فئة «الزوجي المختلط»، خرج غرانوليرز من الدور الثاني في بطولة أستراليا المفتوحة عام 2018، وخرج من الدور الأول في بطولة فرنسا المفتوحة عام 2018، وشارك أيضاً في بطولة كأس «ديفيس» وتُوج باللقب سنوات 2008 و2011 و2019.

(العربي الجديد)

صورة في خبر

فالكاو باقٍ مع غلطة سراي

أكد فريق غلطة سراي التركي أن مهاجمه الكولومبي المخضرم راداميل فالكاو باقٍ في صفوفه بعد الاتفاق على خفض راتبه. وأوضح رئيس النادي مصطفى جنكيز، لإذاعة (آ سبور)، أن «فالكاو وافق على خفض راتبه. سيستمر معنا في الموسم المقبل»، في وقت كانت الصحافة التركية قد تناولت مستقبل «النمر» وإمكانية رحيله والتوقيع لإنتر ميامي الأميركي. وسيلعب فالكاو مجدداً مع لاعب الوسط أردا توران، إذ سبق لهما أن ترافقا في صفوف أتلتيكو مدريد بين سنوات 2011 و2013. وسجل فالكاو 11 هدفاً خلال الموسم الماضي في 23 مباراة مع غلطة سراي في الدوري.

على هامش الحدث

الخليفي رئيس سان جيرمان: نيمار ومبابي لن يرحلا عن الفريق

أكد القطري ناصر الخليفي، رئيس فريق باريس سان جيرمان الفرنسي، أن نجمي الفريق البرازيلي نيمار دا سيلفا وكيليان مبابي، مستمران مع الفريق في الموسم المقبل. وقال الخليفي، في تصريحات خلال مؤتمر صحافي بعد اللقاء الذي احتضنه ملعب «النور» في العاصمة البرتغالية لشبونة: «احتفلنا بالتأهل، وبدأنا نفكر في نصف النهائي. هدفنا هو الوصول لأبعد مكان في دوري أبطال أوروبا. هذه المباراة مهمة لتغيير عقلية لاعبينا. لقد قدمنا مباراة كبيرة». وبعث رجل الأعمال القطري رسالة واضحة بشأن نجمي الفريق نيمار ومبابي، وقال في هذا الإطار: «نيمار ومبابي أحد أفضل لاعبي العالم. نيمار اختير رجل المباراة، وقد قدم مباراة كبيرة، هو ومبابي لا يرغبان في مغادرة بي إس جي، وهما مستمران معنا».

بدء فترة إعداد ريال مدريد لموسم كرة السلة الجديد

بدأ فريق ريال مدريد لكرة السلة فترة الإعداد للموسم الجديد بفحوصات طبية وأول مران للفريق في المدينة الرياضية التابعة للنادي وبمشاركة الأرجنتيني فاكوندو كامبازو. وأجرى اللاعبون فحوصات طبية بعد العودة من العطلة، ثم خاضوا أول حصة تدريبية في فترة الإعداد والتي شملت التمرن على الكرة وكذلك رفع اللياقة البدنية في صالة ألعاب القوى.

وشارك جميع اللاعبين في المران بقيادة المدرب بابلو لاسو بمن فيهم ألبرتو أبالدي، القادم حديثاً من فالنسيا باسكت، والناشئ بوريس تيسما والأرجنتيني فاكوندو كامبازو، الذي سيتحدد مستقبله مع الفريق خلال الأيام المقبلة، حيث كشف عن رغبته في الانتقال إلى الدوري الأميركي.

برشلونة يعلن إصابة أحد لاعبيه بكورونا



أعلن فريق برشلونة عن إصابة أحد لاعبيه بفيروس كورونا وهو في حالة صحية جيدة، وذلك عقب خضوع الفريق لفحوصات الفيروس قبل خوض مواجهة ربع نهائي دوري أبطال أوروبا. وأفاد النادي في بيان، بأن اللاعب المصاب «لا يعاني من أي أعراض، وأنه بحالة صحية جيدة ومعزول في منزله». وأضاف الفريق أن المصاب هو أحد اللاعبين التسعة الذين بدأوا فترة الإعداد للموسم، وهم رافينيا، ميراندا، توديبو، أوريو بوسكتس، واجوي، ماتيوس فرنانديس، بيدري، ألينيا وترينكاو، وفقاً لما نقلته صحيفة «ماركا» الرياضية.

وأوضح النادي أنه تمت متابعة جميع الأشخاص الذين كانوا في محيط اللاعب ليخضعوا لفحص بي سي آر للكشف عن فيروس كورونا، مؤكدا إحاطة السلطات الصحية والرياضية المعنية علما بالأمر.

... وإلغاء مباراة لساجان توسو اليابان بعد ظهور 9 إصابات

أعلنت رابطة الدوري الياباني إلغاء مباراة لفريق ساجان توس بعد الكشف عن وجود تسع حالات إصابة بفيروس كورونا في صفوفه. وكانت مباراة ساجان توسو ضمن الدور الثالث من كأس ليفاين، وهي بطولة موازية للدوري الياباني، وتعرف أيضاً بكأس الدوري، حيث كان سيواجه اليوم منافسه سانفريس هيروشيما في ملعب الأخير. وأوضح بيان الرابطة أنه «بسبب إصابة العديد من الأشخاص بفيروس كورونا في ساجان توسو، تقرر إلغاء اللقاء». وجاء قرار الرابطة بعد قليل من إعلان النادي الذي لعب في صفوفه النجم الإسباني المخضرم فرناندو توريس حتى العام الماضي، عن وجود تسع حالات إصابة بالفريق سواء من اللاعبين أو الجهاز الفني والعاملين، وفي مقدمتهم المدرب كيم ميونج هوي، الذي خضع لفحص «PCR»، الاثنين الماضي، عقب شعوره بمشكلات بدنية، السبت الماضي، أثناء لقاء ساجان مع كاشيما انتليرز والذي خسره الفريق بثنائية نظيفة، وفقا لبيان النادي. وبعد التأكد من أن عينة المدرب كيم موجبة، أجرى النادي فحوصات لجميع عناصر الفريق والعمال، الذي يصل إجماليه إلى 89 شخصاً، لتتبين إصابة ثمانية أشخاص آخرين. وكان الدوري الياباني قد استأنف في بداية شهر تموز/ يوليو الماضي بعد فترة توقف دامت أربعة أشهر لمكافحة وباء كورونا.

الجمعة 14 أغسطس/ آب 2020 م 24 ذو الحجة 1441 هـ ▫ العدد 2174 السنة السادسة
Friday 14 August 2020



هوامش

في محاولة النظام المصريّ لمحو تاريخ ورمزيّة ميدان رابعة العدويّة، كمكان يذكّر المصريين بواقعة الانقلاب ويوم المذبحة، تمّ تغيير اسم الميدان إلى هشام بركات



النظام المصري يرفض النطق بـ«رابعة العدوية» ولو بالخطأ (Getty)

ميدان رابعة العدويّة

طمس تاريخ المذبحة عبر تغيير التسمية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في مصر وعلى مدار السنوات الماضية، كان المصريون عندما يدللون على عدم جدية واستخفاف سياسات الحكومة وانشغالها بتوافه الأمور؛ يستشهدون ضحكًا بقرارين، الأول: هو حيرة الحكومة لفترة في إلغاء العام الدراسي السادس الابتدائي عامًا، ثم استعادته في العام التالي. والثاني: هو إطلاق اسم وزارة الصحة والسكان في عهد وزير ما، ومع تغير الوزير؛ يتم سحب كلمة «السكان» من مسمى الوزارة لتصبح وزارة الصحة فقط. وعلى غرار نكتة المصريين بالعامية «شيلوا سادسة حطوا سادسة. شيلوا السكان حطوا السكان»، يبدو أن الأمر يتكرر الآن مع ميدان رابعة العدوية، حيث استقرَّ أنصار الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، في اعتصام منذ الإطاحة به وحتى فض الاعتصام في 14 أغسطس/آب 2014 في مذبحة راح ضحيتها الآلاف. تحولت النكتة إلى «أخلوا ميدان رابعة. غيّروا اسمه لميدان الشهيد هشام بركات. زيلوا الميدان بالكامل واستبدلوه بكوبري»، والمحصَّلة أنها كلها محاولات من النظام لمحو تاريخ وجغرافيا هذا المكان من أذهان وذاكرة المصريين. ففي قلب ميدان رابعة العدوية (سابقًا)، وعلى مقربة من مسجد رابعة العدوية، تجري أعمال تشييد أحد كباري مدينة نصر، باسم «كوبري الشهيد هشام بركات»، بهدف القضاء على مشكلة التقاطع المروري في المنطقة.

الأمر ليس مجرد نكتة، بل هو واقع فعلي، فالنظام يرفض النطق بـ«رابعة العدوية» ولو بالخطأ. وكنموذج على ذلك، ما حدث في إبريل/نيسان الماضي، أثناء افتتاح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عدداً من المشروعات، عندما قال أمامه رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية اللواء إيهاب الفار، أثناء شرحه أعمال توسعة الطرق وبناء المحاور المرورية في مدينة نصر، ومنها ميدان «رابعة العدوية»، فقاطعه السيسي قائلًا: «ميدان هشام بركات». ثم كرر اللواء الخطأ فلفت نظره الرئيس السيسي، للمرة الثانية بقوله محتدًا: «قلنا الشهيد هشام بركات». تاريخيًا، يعد ميدان رابعة العدوية أحد ميادين مصر ويقع في مدينة نصر شرقي القاهرة، وأخذ شهرة واسعة بعد اعتصام مؤيدي الرئيس الأسبق محمد مرسي في الميدان قبل وبعد الانقلاب العسكري في يوليو/تموز 2013. وقد سمي بهذا الاسم لوجود مسجد رابعة العدوية وهي متصوفة عاشت في القرن الثاني الهجري، وملحق بالمسجد جمعية رابعة العدوية، التي تأسست عام 1993 حيث تعد الجمعية إحدى أهم الجمعيات العاملة في مجال العمل الخيري والتنموي بالقاهرة، يدير الجمعية مجلس إدارة مكون من 11 عضواً، كما يبلغ أعضاء الجمعية العمومية 300 عضو كلهم من المتطوعين، يرأس المستشار سيد السبكي مجلس إدارتها. في عام 2015 غيرت السلطات اسم الميدان إلى «هشام بركات»، وذلك بقرار من مجلس الوزراء المصري. وكان بركات هو النائب العام الذي أصدر قرارًا بتنفيذ عمليتي فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة. ولقي بركات حتفه في عملية اغتيال، فيما نجا جميع طاقم حراسته، يوم 29 يونيو/حزيران عام 2015.

وجغرافيًا، تعدُّ هذه المنطقة في الأساس من إحدى أهم المناطق العسكرية الموجودة في الجمهورية، حيث توجد من الناحية الغربية الأمانة العامة لوزارة الدفاع ومساكن ضباط القوات المسلحة، بالإضافة لعمارة كبار قادة القوات المسلحة أثناء حرب السادس من أكتوبر أمثال المشير أحمد إسماعيل والمشير الجمسي والمشير أبو غزالة، بالإضافة إلى مصنع قادر الخاص بوزارة الإنتاج الحربي.

وقد تم محو معالم الميدان، بالمحور العلوي الذي نفذته شركة «المقاولون العرب» تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية، وأطلق على المحور اسم «كوبري الشهيد هشام بركات»، بناءً على توجيهات السيسي، «لأن مصر لا تنسى أبناءها أبدًا»، على حد قوله.

تغيير أسماء الميادين والشوارع والمَرافق الهامة في الدولة، عرْف متبع عالميًا، لكنه تحول لنوع من المكايدة السياسية في مصر منذ فترة. فعلى سبيل المثال تم تغيير اسم محطة مترو حسني مبارك، بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، إلى محطة مترو الشهداء، تكريمًا لـ«شهداء الثورة». كما تم تغيير اسم شارع «سليم الأول» في حي الزيتون شرقي العاصمة المصرية القاهرة، إلى شارع «الشهيد أحمد المنسي» أحد ضحايا كمين البرث، بناء على مقترح تقدم به أكاديمي متخصص في التاريخ المعاصر لحذف اسم السلطان العثماني؛ باعتبار أن السلطان سليم الأول جرد مصر من استقلالها، وجعلها ولاية تابعة للدولة العثمانية، فضلا عن قتله آلاف المصريين خلال دفاعهم عن بلادهم، وأعدم السلطان المملوكي «طومان باي»، آخر سلاطين المماليك وفكك الجيش المصري.

باختصار

يعد ميدان رابعة العدوية أحد ميادين مصر ويقع في مدينة نصر شرقي القاهرة، وأخذ شهرة واسعة بعد اعتصام مؤيدي الرئيس الأسبق محمد مرسي

■■■

هشام بركات، النائب العام المصري الراحل، هو من أصدر قرارًا بتنفيذ عمليتي فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة

■■■

تحوّل تغيير أسماء الميادين والشوارع والمرافق الهامة في مصر، إلى شكلٍ من أشكال المكايدة السياسيّة

وأخيراً

«سنرجع يوماً إلى حينا»

معن البياري

رحم الله محمد عابد الجابري، أخبرنا إن «قياس الغائب على الشاهد» واحدةٌ من طبائع العقل العربي. من دلائل مستجدة على هذا مقالة صديقنا صقر أبو فخر «هارون هاشم رشيد .. ومقصلة الاستعارة والسطو» في «ضفة ثالثة» (2020/8/6). تنبش في طرائق سطو الأخوين رحباني على كلمات أغنياتٍ فلكلوريةٍ وقصائد شعرية، ثم «تقيس» على هذا أن أفعالهم هذه تتيح القول بنسبة 90% إن قصيدة «سنرجع يوما إلى حينا»، والتي اشتهرت بأن فيروز غنّتها (أول مرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 1956)، هي للشاعر الفلسطيني هارون هاشم رشيد، كما هو ذائعٌ، وكما نشر في تقارير ومقالات غزيرة، ثم في مرثياتٍ وفيرةٍ عن الرجل لمّا توفي في 27 الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، على غير ما تدوّنه مصادر ووثائق، تنسبها إلى الأخوين رحباني، كلماتٍ وتلحينا، وهو ما أكّده، بنسبةٍ مقنعةٍ، الكاتب الأعلم من كثيرين فارس يواكيم، في مقالته («سنرجع يوما» للأخوين رحباني ..) في «العربي الجديد» (2020/7/29). وفعل الأمر نفسه، في مقالةٍ تقصّت الأمر جيدا، الكاتب راشد عيسى، في «القدس العربي» (2020/8/3). وكان المؤمّل من شيخنا في «البحبشة» في العتيق والجديد، صقر أبو فخر، أن تُخالف مقالتُه من ذهبوا إلى هذا، وتردّ على الشواهد بالشواهد، بدلا من مسلك المناطقة الذي ذهب فيه، وبدلا من الوقوع في خطأ لا لزوم له، عندما نسب أغنية فيروز «راجعون» إلى هارون هاشم رشيد، فيما لا جلبة بشأن نسبتها قصيدةً إلى عاصي ومنصور رحباني. والسبق في هذه «القضية» أحرزه الكاتب المجدّ محمود الزيباوي، في مقالته في موقع المدن «من يسرق من؟» (2016/11/26)، لمّا كتب إن «سنرجع يوما إلى حينا» في أصلها أغنية لبنانية عن عودة الغريب إلى بلده، ولا علاقة لرشيد بها، وأنها من كلمات الأخوين رحباني. وصحّ ما كتبه إن الشاعر الفلسطيني المعروف لم يضمّن هذه القصيدة أيا من مجموعاته، لكنه لم يُصب الحقيقة عندما كتب أن هاشم رشيد جعل القصيدة (المغنّاة في 1956!) في ديوانٍ له صدر في 2009 عنوانه «الصوت والصدى»، فالصحيح أن هذا الكتاب يضم قصائد مختارة للشاعر، أصدرته الهيئة السورية العامة للكتاب، بمناسبة احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية في دمشق، وهو يضم أيضا مسرحية شعرية لرشيد، والقصيدة التي أخذت عنوان الكتاب منشورة في ديوان سابق. ولأنه ليس بين يدي نسخة من هذا الكتاب، ولأنه إذا صحّ أنه يضم «سنرجع يوما إلى حيّنا»، فالمرجّح، إلى حد التأكيد، أن ذلك اجتهادٌ ممن جمعوا مادة الكتاب ونشروه، من باب تكريم الشاعر في احتفاليةٍ به.

أما وتري الذي أزيده هنا في هذا الطنبور، فموجزه أن المحسوم بنسبة 99% أن القصيدة، موضع الجدل، هي للرحبانييْن. وبعيدا عن «قياس الغائب على الشاهد»، وقريبا مما يسلكه المناطقة، فإنها أرفع لغةً من معجم هارون هاشم رشيد في بواكيره، لا قرابة بنائية ولغوية بينها وبين قصيدة «مع الغرباء» في ديوانه الأول «مع الغرباء» الصادر في القاهرة في 1954، والتي غنّتها فيروز بتلحين الأخويْن رحباني ولم ينسباها إليهما. وإلى هذا، لم يضمّن شاعرنا هذه القصيدة أيا من كتبه، ولا في مجلدي «الأعمال الشعرية» اللذيْن اجتمع فيهما كل نتاجه، وصدرا عن دار مجدلاوي في عمّان، الأول في 777 صفحة في 2006، والثاني في 525 في 2008. وقد حدّثني الصديق الناقد محمد عبيد الله، أنه جاء في مقدمته المجلد الأول على «سنرجع يوما إلى حينا»، منسوبةً إلى رشيد الذي اطّلع على المقدمة، ولم يُجر تصحيحا أو يطلب حذفا، كما الأمر في كلمة الغلاف للشاعر عز الدين المناصرة. وخلت كذلك مختارات أصدرها بيت الشعر الفلسطيني في رام الله، بعنوان «الديوان» في 2015، من القصيدة التي يدرسها منسوبة إليه تلاميذ صفوف ابتدائية في سورية وفلسطين. وفي سيرته «بحار بلا شطآن ..»، وصدرت عن دار مجدلاوي، في جزئين (479 صفحة و290 صفحة)، عامي 2004 و2014، جاء الراحل على قصصٍ وحكايات عن قصائد له كثيرة، وعن غناء عديدينَ لها، ولم يأت على «سنرجع يوما إلى حينا».

> القصيدة أرفع لغةً من معجم هارون هاشم رشيد في بواكيره

أجاب شاعرنا في مقابلة أجراها معه الكاتب يحيى يخلف، وبثها تلفزيون فلسطين قبل سنوات، عن أسئلةٍ كثيرة باسترسال، غير أن إجابته على سؤال عن قصة هذه القصيدة والأغنية، كانت شديدة الاقتضاب وغريبة، إنه ليست هناك قصة. والعجيب أنه كثيرا ما تم تقديمه في أمسيات شعرية له، في غير بلد عربي، باعتباره صاحب «سنرجع يوما إلى حيّنا»، ولم يحدث أنه عقّب أو صحّح أو أكّد .. تُرى، هل استطاب إشاعةً حسنةً كهذه؟ هل ثمّة قطبة مخفية في الأمر؟ .. ولكن ما بالنا ننشغل بأمرٍ كهذا؟ القصيدة، أغنية رحبانية فيروزية، بديعة وجميلة، ولتكن لمن تكون، أم أنها رغبةٌ بمناكفةٍ مع صقر أبو فخر وليس غير؟

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ▫ UK **£ 1,20**, Austria **€ 2,20**, Belgium **€ 2,20**, France **€ 2,20**, Germany **€ 2,30**, Holland **€ 2,30**, Italy **€ 2,10**, Spain **€ 2,20**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 5,00**, USA **$ 2,00**